

كِتَاب

طَرَحُ النَّشْرِ فِي شَرْحِ النَّفْثِ

٢٨٣٨٣

وهو شرح على

لمن المسمى (تقريب الأسايد وترتيب المساييد) للامام الاوحد والعلم
لأجل حافظ عصره ، وشيخ وقته ، محدد المائة الثامنة ، رين الدين أنى الفصل
عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفى عام ٨٠٦ هـ
بهذا الشرح له ولولده الحافظ الفقيه المتمسك قاصي مصر ولى الدين أنى روعة
العراقي المولود عام ٧٦٢ المتوفى عام ٨٢٦ هـ أكمله عام ٨١٨ هـ

رحمهما الله تعالى ونفع بهما

طبع على نفقة

جَمْعِيَّةُ النَّشْرِ وَالتَّأْلِيفِ الْإِسْلَامِيَّةِ

بجارة الصوافة رقم ٧ بالدراسة بمصر

سنة ١٣٥٣ هجرية

الجزء الرابع

قوبل على أربع نسخ خطية منها ما هو على نسخة المؤلف

حقوق الطبع على هذا الشكل محفوظة

مطبعة جمعية النشر والتأليف الازهرية

کتاب
طرح التشریح فی شرح المنقذ

وهو نمرح علی

المتن المسمى (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) للإمام الأبا وحيد والعلم
الأجل حافظ عصره، وشيخ وقته، محدّد المائة الثامنة، ربي الدين أنى الفصل
عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفى عام ٨٠٦ هـ
وهذا الشرح له ولولده الحافظ الفقيه المتن قاضي مصر ولي الدين أنى درة
العراقي المولود عام ٧٦٢ المتوفى عام ٨٢٦ هـ أكمله عام ٨١٨ هـ
رحمهما الله تعالى ونفعهما

طمع على بركة

جَمْعِيَّةُ النِّسْرِ وَالْيَاقُوتِ الْأَرْهَمِيَّةِ

محارة الصوافة رقم ٧ بالدراسة بمصر

سنة ١٣٥٣ هجرية

الحرة الرابع

قول على أربع لسخ حطية مها ماهو على لسجة المؤلف
حقوق الطبع على هذا الشكل محمودة

مطبعة جمعية النشر والتأليف الاردنية

رَ عَلَيْهِ أُولَاهَا رُذِّ عَلَيْهِ أُحْرَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ تَحْسِينِ أَلْفِ
سَمَةٍ حَتَّى يَقْصَى بَيْنَ الْعَمَادِ فَيُرَى سَبِيلُهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ
قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَالْحِلِيلُ؟ قَالَ الْحِلِيلُ ثَلَاثَةٌ هِيَ لِرَجُلٍ وَرَزٌ وَهِيَ
لِرَجُلٍ يَسْتَرُّ وَهِيَ لِرَجُلٍ أُجِرَ، فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ وَرَزٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا
رِبَاءً وَفَجَرَأَ وَيَوَاءَ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ لَهُ وَرَزٌ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ
يَسْتَرُّ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَمْ يَتَسَّحَّرْ حَقَّ اللَّهِ فِي ظُهُورِهَا وَلَا رِقَابِهَا
فِيهِ لَهَا يَسْتَرُّ. وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أُجِرَ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ
فِي مَرْحٍ وَرَوْصَةٍ فَمَا أَكَلَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْحِ أَوْ الرُّوصَةِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ
لَهُ عَدَدُ مَا أَكَلَتْ حَسَنَاتٍ وَكُتِبَ لَهُ عَدَدُ أَرْوَانِهَا وَأَنْوَالِهَا حَسَنَاتٍ وَلَا

فَهِيَ لَهَا يَسْتَرُّ وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أُجِرَ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي
مَرْحٍ وَرَوْصَةٍ فَمَا أَكَلَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْحِ أَوْ الرُّوصَةِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ لَهُ عَدَدُ
مَا أَكَلَتْ حَسَنَاتٍ وَكُتِبَ لَهُ عَدَدُ أَرْوَانِهَا وَأَنْوَالِهَا حَسَنَاتٍ وَلَا يَقْطَعُ طَوْلُهَا فَسَتْ
شُرْدَا أَوْ شُرْفِمْ إِلَّا كُتِبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدُ آثَارِهَا وَأَرْوَانِهَا حَسَنَاتٍ وَلَا مَرْبَهَا صَاحِبُهَا
عَلَى مَرْبٍ فَشَرَتْ مِنْهُ وَلَا يَرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا إِلَّا كُتِبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدُ مَا شَرَتْ حَسَنَاتٍ
قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَالْحَرُّ؟ قَالَ مَا أُرِلَ عَلَى فِي الْحَرِّ شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْعَادَةُ الْخَامِعَةُ
(مَنْ يَعْمَلُ مَنَقَالَ دَرَةٍ حَيْرٍ أَوْ مِنْ يَعْمَلُ مَنَقَالَ دَرَةٍ شَرَّ أَيْرِهِ) وَأُحْرَحَ
الْحَزَارِيُّ مِنْهُ مِنْ هَذَا الْوَحْيِ أَيْضًا ذَكَرَ الْحَبِيلُ وَالْحَرُّ وَأُحْرَحَ ذَكَرَ الْإِبِلَ وَالْعَمِيمَ
مُخْتَصِرًا مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي الرِّمَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
بِإِسْنَادٍ (تَأْتِي الْإِبِلَ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى حَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ حَقَّهَا لَمْ يَلُودْ
مَأْدُومَهَا وَتَأْتِي الْعَمِيمَ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى حَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا) ٢٤

بِإِسْنَادٍ (تَأْتِي الْإِبِلَ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى حَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا) ٢٤
بِإِسْنَادٍ (تَأْتِي الْإِبِلَ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى حَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا) ٢٤
أُحْرَحَ، وَرَوَى الْحَزَارِيُّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ

تَقَطَّعُ طَوَاهِرَ أَمْسَانَتِ شَرَفًا وَشَرَفِينَ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدَ آثَارِهَا وَأَوْرَاقِهَا
حَسَنَاتٍ وَلَا مَرَبَّهَا صَاحِبُهَا عَلَى سَهْرِ قُدْرَتِ مَمْنُونٍ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا
لَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدَ مَا شَرِبَتْ حَسَنَاتٍ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَالْحُمْرُ؟ قَالَ
يَا أُنْزِلْ عَلَيَّ فِي الْحُمْرِ شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْمَادَّةُ الْجَامِعَةُ « مَنْ يَعْمَلْ
بِمَقَالِ ذَذَّةٍ حَيْرَانٍ ، وَمَنْ يَعْمَلْ بِمَقَالِ ذَرَّةٍ سِرًّا يَرَهُ » ، وَأُحْرَحَ
لِحِمَارِي مِنْهُ ذَكَرَ الْحَلِيلِ وَالْحُمْرِ ، وَأُحْرَحَ ذَكَرَ الْإِبِلِ وَالْعَمْرِ
مُخْتَصِرًا مِنْ وَجْهِ آخَرٍ ، وَأُحْرَحَ ذَكَرَ الْإِبِلِ وَالْقَمْرِ وَالْعَمْرِ مِنْ
حَدِيثِ أَبِي دَرٍ .

عن أبي صالح عن أبي هريرة ^{رضي الله عنه} ، قال : أتاه الله مالا فلم يؤدركاته مثل له يوم
القيامة شجاعا أقرع له ريشتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزيمته - يعني
شدقه - ثم يقول أدمائك أما زكرتم تلا (لا تحسن الدين يجعلون مما آتاهم الله
من فضله) الآية وله طرق أخرى تركت ذكرها اختصارا ، وأُحْرَحَ الشَّجَارُ
ذَكَرَ الْإِبِلِ وَالْقَمْرِ وَانْعَمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي دَرٍ ^{رضي الله عنه} « مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَهُوَ يَقْرَأُ
وَلَا عَمٍّ لَا يُؤْدِي رَكَعَاتِهَا إِلَّا حَاضَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ وَأَسْمَحَ تَطْعَمُهُ
تَقْرُوهَا وَتَعْقُوهُ فَأُطْلِفَهَا كَمَا نَدَبَ أَحْرَاهُ عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهُ » - يعني يقتضي بين
الإناس ^{رضي الله عنه} « لَمْ يَسْلَمْ وَلَمْ يَطْ » ^{رضي الله عنه} « وَالَّذِي يَفْسِي بِنَدِهِ أَوْ وَالَّذِي لَا إِلَهَ عِندَهُ وَكَيْفَ حَاضَتْ
وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَكُونُ لَهُ إِبِلٌ أَوْ يَقْرَأُ عَمٍّ لَا يُؤْدِي حَقَّهَا » وَالذَّاقِي عَمَّاهُ (الذَّاقِي) -
بِوَجْهِ إِذَا مَارَبَ الْعَمَّ لَمْ يَحِطْ حَقَّهَا مَا هِيَ رَأْدَةٌ وَالْوَبْ هِيَ تَعْنِي الْمَالُكَ رَأْدَةٌ ،
أُحْرَحَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي حَقِّ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مَصَابِيحًا كَمَا فِي دَعَا الْحَدِيثِ وَلَا يَسْتَعْمَلُ
مَعَ الْإِطْلَاقِ إِلَّا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَاللَّهُ يَمْنَحُ النُّورَ رَأْسَيْنِ الْمُهَيَّمَةَ وَحِكْمَتِي
فِي الْحَكْمِ أَنْ اسْكَبْهَا لَعْنَةً وَفِيهِ قَوْلَانِ (أَحَدُهُمَا) أَنَّهُ وَاحِدٌ لَا يُنَامُ يَسْتَعْمَلُ فِي الْإِبِلِ

الذى ذكره في المحكم (الثاني) أنه يختص بالابل وليست الأعام جمعاً لها فإنها تطلق عليها وعلى البقر والعم صدر به في المشارك كلامه وحكاية في المحكم عن ابن الاعرابي وبوافقه اقتضاه في هذه الرواية على ذكر الاحفاف وهي الاابل دون البقر والعم وقوله لم يعط حقها أي لم يؤد ركبتها بدليل قوله في حديث أني در عند مسلم لا يؤدي ركبتها وسيأتي لذلك مريد ايضاح فان قلت كيف أطلق رب العم هذا على مالكها مع ورود النهي عنه في حديث أني هريرة لا يقل المملوك لسيده ربي، ومثل هذا قوله عليه الصلاة والسلام في صلاة الاابل حتى يلقاها رها (قلت) أحاب عنه صاحب النهاية بأن الهائم غير متعده ولا محاطة فهي عملة الاموال التي يحوز اضافة مالكها اليها وجعلهم أرباباً لها قال فأما قوله تعالى (ادكرني عند ربك) فانه خاطبهم على المتعارف عندهم على ما كانوا يسموهم به ومثله قول موسى عليه السلام للسامري (واطر إلى إلهك) أي الذي اتحدته إلهاً اهـ (الثالثة) قوله يسأط عليه يوم القيامة بضم أوله مبتدأ للمفعول وفيه أن الله تعالى يحییها بعيها ليعاقبه بها وفي ذلك معاملة له بقصر قصده لأنه قصد جمع حق الله فيها الارتفاق والانتفاع عاممها منها فكان ذلك الذي قصد الانتفاع به أصر الأشياء عليه وسلط عليه حتى ناشر عقوته بنفسه وقوله تحط بفتح الباء وإسكان الحاء وكسر الباء أي تصرب وهذا صادق بأن تصرب وجهه وهو قاعد لكن دلت الرواية الأخرى على أنه يطمح لها وفيه زيادة يحب لأحد بها فان قلت حق الفقراء إنما هو في القدر الواحد دون جميع المال فمقتضى هذا أنه لا يعاقب إلا بحط قدر الواحد حاصه قلت قد أمر بتطهير ماله بالزكاة فلما لم يجرحها كان المال كله غير مطهر ولم يؤد حق الله في جميعه والفقراء ليس لهم شيء معين بل حقهم في جميع المال ولو اعتبرنا ذلك لزم أن مانع زكاة مادون خمس وعشرين من الاابل لا يعاقب بحط شيء منها إذ الواحد ليس منها واعاء هو من العم وقد قال في حديث أني هريرة عند مسلم لا يفقد منها فصلاً واحداً (الرابعة) وفيه وحوب الزكاة في الاابل والبقر والعم إن جعلنا اسم العم شاملاً لها وهو جمع عليه وقد صرح في الرواية التي رادها الشيخ رحمه الله في

السبعة الكبرى بذكر الثلاثة قال النووي وهو أصح الأحاديث الواردة في
ركاة البقرة وقد وردت في أحاديث أخرولة تفاريع معروفة في كتب العقبة
والله أعلم ﴿الحامسة﴾ قال ابن عبد البر الكري في لسان العرب هو المال المجتمع
المحرون فوق الارض كان أو تحتها ذكره صاحب العين وغيره بمعناه وأما في قوله
تعالى (والذين يكتزون الذهب والنفضة) وما في معناه فالجمهور على أنه ما لم تؤد ركاته
وعليه جماعة فقهاء الأمصار ثم ذكر ذلك عن عمر وابنه عبد الله وحار بن عبد الله وإن
مسمود وابن عباس ثم استشهد لذلك بما رواه عن أم سلمة قالت «كنت ألس أوصاحا
من ذهب فقات يارسول الله أكرهه؟ قال «ما بلغ أن تؤدى ركاته فركي فليس بكر»
قال وفي أساده مة قال قلت قد أكرهه أبو داود وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي
إساده جيد، رحاله رجال البخاري قال ابن عبد البر ويشهد بصحة حديث
أبي هريرة أن النبي ﷺ قال «إذا أديت ركاة مالك فقد قصيت ما عليك» قلت
رواه الترمذي وقال حسن عريب والخام في مستدركه وقال صحيح من حديث
المصريين وذكر والذي رحمه الله على شرط ابن حبان في صحيحه وفي معناه
أبنا حديث حار مرفوعا «إذا أديت ركاة مالك فقد أدهت عك شره» رواه
الخام في مستدركه وصححه على شرط مسلم ورجح البيهقي وقعه على حار وكذلك
ذكره ابن عبد البر وكذا صحح أبو زرعة وقعه على حار وذكره اللفظ «ما أدى
ركانه فليس بكر» وروى البيهقي عن ابن عمر مرفوعا «كل ما أدى ركاته فليس
بكر وإن كان مدفونا تحت الارض وكل ما لا يؤدى ركاته فهو بكر وإن كان
طاهرا» وقال البيهقي ليس بمحفوظ والمشهور وقعه، وفي سنن أبي داود عن ابن عباس
لما برئت هذه الآية (والذين يكتزون الذهب والنفضة) قال بكر ذلك على المسلمين
وقال عمر أبا أفرح عنكم فانطلق فقال للنبي ﷺ يا أي الله بكر على أصحابك
هذه الآية فقال رسول الله ﷺ إن الله لم يبر من الركاة إلا لتطيق ما تق من
أموالكم الحديث قال ابن عبد البر والاسم الشرعي قاص على الاسم الاعوى
وما أعلم محالفا في أن السكر ما لم تؤد ركاته الا شيئا روى عن علي وأبي در
والصالح ذهب اليه قوم من أهل الرهد قالوا إن في المال حنوقا سرى الركاة

أما أبو در فقد ذهب إلى أن كل مال مجموع يفصل عن القوت وسداد العيش هو كسر وأن آية الوعيد رلت في ذلك، وأما على مروى عنه أنه قال أربعة آلاف بقه ثمان كان فوقها هو كسر، وأما الصحاح فقال من ملك عشرة آلاف درهم فهو من الأكثرين الأحمرين إلا من قال بالمال هكذا وهكذا، وكان مسروق يقول في قوله عز وجل (سيطوفون ما ملأوا به يوم القيامة) هو الرجل يرقه الله المال فيسمع قراته الحق الذي فيه فيجعل حية يطوقها قال ابن عبد البر وهذا ظاهر أنه غير الركة، يحتمل أنه الركة، قال وسائر العلماء من السلف والخلف على ما تقدم في الكسر قال وما استدلل به من الأمر ما عاق الفصل فمعناه أنه على المدب أو يكون قبل مرول فرض الركة وسح بها كما نسح صوم عاشوراء رمضان وعاد فصيلة بعد أن كان فريضة قال على أن أما در أكثر ما تواتر عنه في الاحتمار الانكار على من أحد المال من السلاطين لنفسه ومع أهله فهذا مالا خلاف عنه في إنكاره وأما إيجاب غير الركة ومختلف عنه فيه وتأول القاصي عباس أيضا كلام أبي در في بحر الركة، إنكاره إنما هو على السلاطين الذين يأخذون لأنفسهم من بيت المال ولا ينفقونه في وجوهه قال الثموي وهذا الذي قاله ناطل لأن السلاطين في رمة لم تكن هذه صفتهم ولم يحسبوا في بيت المال إلا ما كان في رمة أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، أتوا في زمن عثمان ستة ثنتين وثلاثين أمة قتلت لعله أراد بالسلاطين بعض نواب الخلفاء كما هو عليه وقد وقع بينه وبين أبي در نسب هذه الآية تشاخر أوجب انقال أني در إلى المدينة كان معاوية يقول في أصل الكتاب خاصة وقال أبو در هي وما وفيهم على أن عبارة ابن عبد البر ليست صريحة في أن الانكار على السلاطين كعبارة القاصي عباس بل هي شاملة لأن يكون المراد الانكار على الاتحاد الذين يأخذون الاموال من السلاطين وهم غير متباحين اليها في رمة ما شاءهم وقد يؤدي ذلك إلى منع من هو أحق منهم والله أعلم ولما حكى ابن الأثير قول الصحاح قال وإما جملة أول حد السكينة لأنه قيمة المنة المأخوذة مما در به في حد القلة وهو فقه الموقدروى عن غيره وإن لا يستحق

قولا وأصوبه رأيا هو ذكر في الصحاح أن السكر المال المدفون وفي المحكم أنه اسم للمال ولما يجزى فيه وفي المشارق أصله ما أودع الأرض من الأموال وفي الحديث ما لم يؤد ركاته وعيه عن ذلك وكذا في النهاية أنه في الأصل المال المدفون تحت الأرض فإذا أخرج منه الواجب لم يبق كسرا وإن كان مكسورا قال وهو حكم شرعي تخور فيه عن الأصل (السادسة) الشعاع يضم الشين المعجمة وكسرها العنان حكاهما في المحكم والمشارق وغيرها الحية الذكر وقيل صرب من الحيات صير حكاه في المحكم وقيل الحية مطلقا حكاه في المشارق والنهاية وقيل صرب من الحيات توائف الفارس والراجل ويقوم على دسه ورغائلم وحه الفارس يكون في الصحارى حكاه ابن عبد البر وغيره، والافرع الذي تمنع شعره لكثرة سمه وقيل الذي رأسه بياض لكثرة سمه وفي حديث آخر له ربيستان وهما نقطتان مستحقتان في شذقيه يقال لهما يبدوان حين يهبح ويهصب وقيل نقطتان سوداوتان على عينيه وهي علامة الحية الذكر المؤدى وقيل ما كان له وقيل نكتتان على شفتيه حكاهما ابن عبد البر قال والاول أكثر وظاهر الحديث أن الله تعالى يصير بهس المال بهذه الصفة ولا مانع منه ويكون عقابه يوم القيامة على يده ويقول له أبا دبرك لزيادة حسرتة وبدمه حيث لا يصعب ذلك (السابعة) فيه وحب الركة في الذهب والفضة وهم جمع عابه ولدات تفاصيل معروفة في كتب الفقه (الثامنة) قوله في الرواية التي رادها الشيخ رحمه الله في السحرة السكرى صمحت له صمأخ تخور فيها أربع مائة مائة تمام الماعل والنصب على أن المقام صير يعود إلى الذهب والفضة ويكون صمأخ معولا ثانيا (التاسعة) الحين بفتح الحيم فوق المصدع وهما حيطان عن يمين الحبة وشمالها وقد ذكر الحين في الحديث وفي صحيح الحبة في الآية وفي قوله تعالى (فتكوى بها إمامهم وجههم ويظهرهم) وأهل المغرب يطلقون الحين على الحبة ولأصل لذلك في الناة وذكر بعضهم في حكمة كى هذه الأمور الثلاثة أن مانع الركة إذا جاءه المسكين أعرض عنه وجهه فإن عاد له تحول عنه فصير إليه حسه فإن عاد ولأه طهره وقال بعضهم أكلوا تلك الأموال في بطونهم فصار الماء كولي في حبوبهم واكتسوا بها على طهرهم ويحتمل أنه

حرموا المسكين عنه حقه منها أن يأكل بها في حسه أو يكتسب بها على ظهره
ويحتمل أن يكون العذاب شاملاً لجميع البدن وإما أنه بهذه المذكورات
على ما عداها ﴿العاشرة﴾ قوله كلما ردت كذا هو في بعض نسخ صحيح مسلم
ردت بالناء وفي بعضها ردت محذوف الناء وبضم الراء ودهكر القاصي عياض
الروائتين وقال الأولى هي الصواب والثانية رواية الجمهور ﴿الحادية عشرة﴾
قوله حتى يقضى بين العباد قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي يمكن أن
يؤخذ منه أن مانع الركاة أحرم يقضى فيه وأنه يعدب عما ذكر حتى يفرغ
من القضاء بين الناس فيقضى فيه بالنار أو الحية ويحتمل أن المراد حتى يشرع
في القضاء بين الناس ويحجى القضاء فيه إما في أوائلهم أو وسطهم أو آخرهم
على ما يريد الله وهذا أظهر انتهى قلت قد يشير إلى الأول قوله (في يوم كان
مقداره خمسين ألف سنة) ويقال إنها ذكر في معرض استيعاب ذلك اليوم
تتعديه لحوار أن يكون القضاء فيه آخر الناس وإن احتمل أن يكون
فصل أمره في وسطه أو أوله والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ قوله فيرى سبيله قال
النووي صطاه بضم الباء وفتحها ويرفع لام سبيله وبصها قلب الواحها
في رفع لام سبيله وبصها إما يحيا ب مع صم الباء فأما مع فتح الباء فيتعين
بص اللام والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ فيه أن هذا الوعيد في حق المماليك
والكفار فإن الذي يرى سبيله إلى الحية هو المسلم وأما الذي يرى سبيله إلى النار
فيحتمل أن يكون على سبيل التأييد فيها فهو الكافر ويحتمل أن يكون على سبيل
التعذيب والتحريض ثم دخول الحية وهو المسلم في دخول المسلمين هذا الوعيد الرد على
المرحئة الذين يقولون إنه لا يصح مع الإسلام معصيته كما لا يجمع مع الكفر
طاعة والكتب والسنة مشحونان بما يخالف قولهم واعتدروا عن ذلك بأن
المراد به التحويل ليرجر الناس عن المعصية وليس على حقيقته وظاهره وهو
باطل ولو صح قولهم لارتفع الوثوق بما جاءت به الشرائع واحتمل في كل
مهما ذلك وهذا يؤدي إلى هدم الشرائع وسقوط فائدتها في دخول الكافر
في هذا الوعيد دليل على أن الكفار محاطون بدروع الشريعة وأنه قال

أصحابنا حلالاً للمعتزلة والجمعية وقد يجيبون عن هذا بأن المراد دخوله النار على سبيل التعذيب لأعلى سبيل التحليل وليس في اللفظ ما يدل على ذلك والله أعلم **بـ** الرابعة عشرة **﴿** قوله ومن حقها حلها يوم وردها الحل بمنح اللام على اللغة المشهورة وحكى إسكانها قال النووي وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس انتهى والمراد حلها لتسقى الفقراء منها وأما حص حالة وردها لانه حالة كثرة لسها ولأن الفقراء يحضرون هناك طلباً لذلك وفي هذا دليل لمن يرى في المال حقوقاً غير الزكاة وهو مذهب أنى در وغير واحد من التابعين كما تقدم وفي جامع الترمذى عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم **(** إن في المال لحقاً سوى الزكاة **)** وهو عند ابن ماجة بلفظ **(** في المال حق سوى الزكاة **)** وفي بعض نسخحه **(** ليس في المال حق سوى الزكاة **)** واقتصر والذى رحمه الله في شرح الترمذى على نقل هذا اللفظ الثانى وقال قال البيهقى في السنن الكبرى إن هذا الحديث يرويه أصحابنا في التعليل ولست أحفظ فيه إسناداً ثم اعترض عليه والذى رحمه الله رواية ابن ماجة له وقد عرفت ما في ذلك وقال والذى رحمه الله الطاهر أن قوله في حديث أنى حريرة ومن حقها حلها يوم وردها مدرج من قول أنى حريرة قال وكان أما داود أشار الى ذلك في سننه من غير تصريح فانه لما ذكر هذه الريادة روى بعدها من حديث أنى عمر الداني عن أنى حريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو هذه القصة فقال له يعنى لأنى حريرة فالحق الابل؟ قال تعطى الكريمة وتمنع العريرة وتفقر الطهر وتطرق الفحل وتسقى الابل قال والذى رحمه الله فى هذه الرواية أن هذا من قول أن حريرة فان قات فى صحيح مسلم من حديث أنى الزبير عن حابر **(** ما من صاحب ابل ولا تقرو ولا عم لا يؤدى منها حقها **)** الحديث وفيه قلنا يا رسول الله وما حقها؟ قال إطراق فحلها وإعارة ذلها ومحتها وحلها على الماء وحمل عليها في سبيل الله وذكر الحديث وهذا صريح في رفع هذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم صراحة لا يحتمل معها الادراج **(** قلت **)** قال والذى رحمه الله الطاهر أن هذه الريادة

ليست متصلة وقد بين ذلك أبو الزبير في بعض طرق مسلم فذكر الحديث دون الزيادة ثم قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثم سألتنا حابر بن عبد الله فقال مثل قول عبيد بن عمير قال أبو الزبير وسمعت عبيد بن عمير يقول «قال رجل يا رسول الله ما حق الابل؟ قال حلبها على الماء وإعارة دلوها وإعارة فحلها ومسحتها وحمل عليها في سبيل الله» قال والذي فقدت في هذه الطريق أن هذه الزيادة إنما سمعها أبو الزبير من عبيد بن عمير مرسله لا ذكر لحابر فيها انتهى وتقدر أن تصح هذه الزيادة مرفوعة فحجواب الجمهور عنها من وجهين (أحدهما) أن ذلك مسووح بآية الركاة وفي سنن ابن ماجة عن ابن عمر لما سئل عن هذه الآية إنما كان هذا قبل أن تدخل الركاة فلما أُرأت جعلها الله طهوراً للأموال ما أُنلى لو كان لي أحد ذهبا أعلم عدده وأركيه وأعمل فيه بطاعة الله عز وجل وحكى ابن عبد البر كون آية السكر مسووحة بآية الركاة عن عمر وعراك بن مالك وعمر بن عبد الحر وأبي عمر حمص بن عمر الصيرفي (ثانيهما) أن هذا من الحق الرائد على الواجب ولا عقاب تركه وإذا ذكر استطراداً لما ذكر حقها بين السكالات فيه وإن كان له أقل يرول الدم بفضله ودو الركاة ويحتمل أن يكون ذلك من الحق الواجب إذا كان هناك من يضطر إلى شرب لها فحمله الحديث على هذه الصورة «الخامسة عشرة» قوله (طبخ لها) نصب الباء الموحدة أوله قال جماعة من العلماء معناه ألقى على وجهه قل القاضي عياض قد جاء في رواية البخاري عن حماد بن حماد وأحفاده قل وهذا يقتضي أنه ليس من شرط الطبخ كونه على النار وإنما هو في الماء مع السطح والمد فقد يكون على وجهه وقد يكون على طهره ومنه سميت بطحاء مكة لأنها سطحها و(القاع) المستوى الواسع في سواء من الأرض يملؤه ماء السماء فيمسك قاله الروي وجمعه قبة وقيعان مثل حار وحيرة وحيران (والترور) نقاف وراء مكررتين يفتح القافين وإسكان الزاء الأولى المستوى من الأرض الواسع أنها فهو معنى القاع فذكره داند تأكيداً (السادسة عشرة) قوله أُرور ما كانت أي عند داند ركابها لأنها قد تكون عنده على حالات مرة هريك ومرة ثمنة ومرة صميرة وأخرى كثيرة

ختاني يوم القيامة على أوفر أحوالها عده زيادة في عقوته تقوتها وكال حلقها فتكون
 أثقل في وطئها وأيضا فيأتي جميعها لا يفقد منها شيئا حتى المعيل وهو بفتح
 الماء وكسر الصاد ولد الناقة إذا فعل من أمه وقد تحب فيه الزكاة إما للوغة
 حولها وإما لئلا حولها على حول أمه وهذا الذي ذكرته هو الطاهر وذكر معه
 والذي رحمه الله في شرح الترمذي احتمالين آخرين (أحدهما) أنها تأتي أوفر
 ما كانت في الدنيا مطلقا فقد تكون عند صاحبها الذي منع زكاتها هريقة في
 جميع مدتها عده وتسمى بعد ذلك عند غيره أو تكون قبل أن يملكها
 سمية فتعشر على أتم حالاتها تغليظا عليه (الاحتمال الثاني) أنها تحصى على
 أعظم حالات الابل مطلقا هي وغيرها وكذلك البقر والعم ويدل له قوله
 بعد ذلك ليس فيها عقضاء ولا حلحاء ولا عصاء وفي حديث جابر عند مسلم
 أيضا ليس فيها حماء ولا مكمر قربها وربما كان في بقره وعنه في الدنيا ما
 هو بهذه الصفة من النقص فأحر عليه الصلاة والسلام أنها تأتي تامة الحلقة
 تغليظا عليه ﴿الناجمة عشرة﴾ قوله كلما مر عليه أولاها ردد عليه أحرأها
 كذا ر في جميع نسخ مسلم في هذا الموضع من رواية ردد بن أسلم عن
 أنى صالح عن أنى هريرة وهي الرواية التي نقلها الشيخ رحمه الله قال القاضي
 عياض وغيره قالوا هو تدير وتصحيف وصوابه ما جاء بعده من رواية سهيل
 عن أبيه وما جاء في حديث المعمر بن سويد عن أنى در كلما مر عليه أحرأها
 ردد عليه أولاها وهذا يستقيم الكلام ﴿الناجمة عشرة﴾ قال أهل اللغة انعقضاء
 بفتح العين المهملة واسكان القاف بعدها صادمهمة ملتوية القرين والخلعاء بفتح الخيم
 وإسكان اللام بعدها حماء مهمة التي لا قرن لها والعصاء بفتح العين المهملة واسكان
 الصاد المعجمة بعدها ماء موحدة التي انكسر قربها الداحل والثلاثة بمدودة
 وقوله تنطحه بكسر الطاء وفتحها لعنان حكاها الجوهرى وغيره والكسر أنصح
 قال النووي وهو المعروف في الرواية وقوله وتطؤه بأطرافها الظلف بكسر
 الطاء المعجمة للقر والعم والطاء وهو المشق من القوائم والخف للعبير
 والخافر للفرس والعل والحمار والتقدم للآدمي ﴿الناجمة عشرة﴾ قوله في الخيل

فأما التي هي له ورر كذا في أكثر نسخ صحيح مسلم (التي) ووقع في بعضها
الذي وهو أوصح وأظهر ذكره النووي وقوله وبواء يكسر النون وباء أي
مباواة ومما داة وقوله رطها في سبيل الله أي أسداها للجهاد وأصله من الرطب
ومنه الرطاط وهو حبس الرجل نفسه في الثغر واعداده الالهة لذلك وقوله
ثم لم يس حق الله في طهورها ولا رقاها استدلل به أبو حنيفة على وجوب
الركاة في الحيل ومذهبه أنه إن كانت الحيل كلها دكورا فلا ركاة فيها وإن كانت إناثا
أو دكورا وإناثا وحت فيها الركاة وهو بالخيار إن شاء أخرج عن كل فرس ديناراً
وإن شاء قومها وأخرج ربع عشر القيمة كذا حكاه عنه النووي في شرح مسلم والذي
في كتب الحنيفة إن كانت دكورا وإناثا وحت فيها الركاة وإن تمحصت دكورا وإناثا
فصه روايتان وقال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف وعبد جهمور العلماء لا ركاة
في الحيل بحال لقوله عليه الصلاة والسلام (ليس على المسلم في فرسه صدقة) وهو في
الصحيح وتأولوا هذا الحديث على أن المراد أنه يجاهد بها إذا تعين وقيل يحتمل
أن المراد ما لحق في رقاها الاحسان اليها والقمام بعلمها وسائر مؤنها والمراد
بظهورها إطراق وحلها إذا طاب منه إعارته وهذا على سبيل التدب وقيل المراد
حق الله مما يكسبه من مال العدو على طهورها وهو خمس القيمة (السرور)
أن قلت قال في كل من استروا الآخر رطها في سبيل الله فما الفرق بينهما؟ قلت الست
رطها في سبيل الله لنفسه والآخر رطها في سبيل الله لغيره ليعين بها المجاهدين
في سبيل الله ولذلك قال في الآخر لاهل الاسلام ﴿الحادة والعشرون﴾
المرح بفتح الميم واسكان الراء وبالحميم الموضع الواسع الذي فيه سات ترعاه
الدواب سمي بذلك لأنها ترح فيه أي تروح وتحيء وتذهب كيف شاءت والروصة
الموضع الذي يكثر فيه الماء فيكون فيه صوف السات من رياحين البادية
وعيرها فالفرق بين المرح والروصة أن الاول معد لرعى الدواب ولذلك يكون
واسعاً ليتأني لها فيه ذلك والروصة ليست معدة لرعى الدواب وإنما هي لتسرد بها
لما فيها من أصناف السات هذاهو الذي يتحرر من كلام أهل اللغة فصيح عطف
الروصة على المرح وكذا وقع في صحيح مسلم عطف الروصة أولاً والثاني

وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَنَسٍ هَرِيرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «الْحَمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْمَدِينُ جُبَارٌ وَفِي الرَّكَارِ الْخُمْسُ» وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَنَسٍ هَرِيرَةَ مِثْلَهُ وَلَمْ يَقُلْ جُرْحُهَا، وَفِي رِوَايَةِ إِبْنِ سُلَيْمٍ

مَاوٍ وَالطَّاهِرُ أَنَّ الْوَارِ أَوْلَا مَعْنَى أَوْ ﴿الثانية والعشرون﴾ قوله كتب له عدد ما أكلت حسبات رفع عدد لبيانته عن الماعل ونصب حسبات بالكسرة على التمييز ويحتمل رفع قوله حسبات على أنه بدل من عدد أو عطف بيان ويحتمل أن يكون هو النائب عن الماعل ويكون قوله عدد منصوب نصب المصدر العددي ﴿الثالثة والعشرون﴾ قوله ولا يقطع طولها هو بكسر الطاء وفتح الواو ويقال طيلها نالها وكذا في الموطأ والطول والطيل الحبل الذي تربط به وقوله ما تستت بالسين المهمة والتاء المشاة من فوق والون المشددة أي حرت وقوله شرما بفتح الشين المعصية والراء المهمة وهو الأعلى من الارض وقيل المراد هما طلقا أو طلقين ﴿الرابعة والعشرون﴾ قوله فشربت منه وهو لا يريد أن يسقيها إلا كتب الله له عدد ما شربت حسبات ، هذا من التنبيه فالأدنى على الأعلى لأنه إذا حصلت له هذه الحسبات من غير أن يقصد سقيها فادأ قصد فاولى بأصعاف الحسبات ﴿الخامسة والعشرون﴾ قوله (ما أنزل على في الحجر شيء إلا هذه الآية العامة الجامعة) معنى العادة القليلة النطير الجامعة أي التامة المتناولة لكل خير ومعروف أي لم يرل على فيها نص بعينها لكن رلت هذه الآية العامة وفيه اشارة الى التمسك بالعموم قال النووي وقد يخرج به من قال لا يحور الاحتهاد الذي ﷺ وأما كان يحكم بالوحي ويحاج للاجمهور القائلين بخوار الاحتهاد بأنه لم يظهر له فيها شيء اهـ

﴿الحدث الثاني﴾

عن سعيد واني سلمة عن أنس هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الحمء حرحها حمار والمعدن حمار والثر حمار وفي الركار الخمس» وعن همام عن أنس هريرة مثله ولم يقل حرحها ﴿فيه دوائد﴾ الأولى أحرجه من الطريق

«السَّيْرُ جُرْحُهَا جُسَارٌ»، وَالْمَعْدُنُ جُرْحُهَا جُسَارٌ، وَلَا فِي دَاوُدَ
وَالسَّائِيَّ وَأَنِّي مَاجَةٌ «النَّارُ حُبَارٌ»، وَلَا فِي دَاوُدَ الرَّجْلُ حُسَارٌ»

الاولى مسلم وأصحاب السنن الأربعة من هذا الوجه من رواية سفيان بن عيينة والشيخان والترمذي والسائي من طريق الأبي بن سعد والشيخان والسائي من طريق مالك والسائي من طريق معمر أربعتهم عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة وليس عند الترمذي والسائي من طريق ابن عيينة ذكر أبي سلمة وليس عند البخاري قوله حرجها وأحرجه مسلم والسائي أصلاً من روايته يوس بن يزيد عن الزهري عن سعيد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة كلاهما عن أبي هريرة ورواه أبو داود والسائي من رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد وحده عن أبي هريرة مرفوعاً «الرجل حمار» مقتصر بن علي هذه الجملة وذكر الدار قطني في العلل أن هذه الجملة رويت من طريق أبي سلمة أيها قال وليس أبو سلمة بمحموظ وقال في أصل الحديث الصحيح عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة وحديثه عن عبيد الله غير مدفوع لأنه احتج عليه اثبات أبي روايه عن يوس وقال الدارقطني لم يباح سفيان بن حسين إلا قوله (الرجل حمار) وهو وم لأن النقاء حاله مثل أبي صالح السمان وعبد الرحمن الأعرج ومحمد بن سيرين ومحمد بن زياد وميرم ولم يذكروا الرجل وهو المحفوظ عن أبي هريرة انتهى وحكى ابن عبد البر عن الشافعي أنه قال لا يصح في الحديث عن النبي ﷺ (الرجل حمار) لأن الحفظ لم يحفظوه وأحرجه من الطريق الثانية أبو داود والسائي وابن ماجه من طريق عبد الرزاق لفظ السائي (النار حمار والنرجس حمار) وإعرجه أبو داود وابن ماجه على ذكر الدار واتفق الشيخان أيضاً على إخراج الحديث من طريق شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة وأحرجه مسلم من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة لفظ (النرجس حمار) والماء حمار حرجها حمار والعصاة حرجها حمار وفي الزكاة الخمس (الناية) والعصاة مفتوح العير المهملة وإسكان الحم محدود، المهملة وإعجمت عصاة لأنها لا تكلم

فكل من لا يقدر على الكلام أصلاً فهو أعجم قاله أهل اللغة وقوله (حرحها) قال صاحب النهاية هو ما يفتح الحيم على المصدر لا غير قاله الأزهري وأما الحرح بالصم فهو الاسم وقوله حار بصم الحيم بعدها ما موحدة محممة وآخره راء وهو الهدر الذي لا صلب فيه وذكر ابن العربي ما حاصله أن ما ح بالرفع والاهدار من باب السلب وهو كثير في العربية يأتي اسم الفعل والفاعل لسلب معناه كما يأتي لاثبات معناه واعتصره والذي رحمه الله بأنه لا حاجة لحمله من السلب بل هو للرفع على ما به لأن إطلاقات الأدميين مصبوبة مقهورة متلها على صانها وهذا إتيان قد ارتفع على أن يؤخذ به انتهى ويحور في إعراب هذه الجملة وحبان (أحدها) أن يكون قوله حرحها حار جملة من متداً وحروهي خبر عن المستد الذي هو العجماء والثاني أن يكون قوله حرحها ندلاً من العجماء وهو يدل اشتغال والخبر قوله حار والكلام جملة واحدة والمصدر في قوله حرحها مصاب للفاعل أي كون العجماء تحرح غيرها مصبون (في الثالثة) فيه أن حرح الهيمية هدر غير مصبون وذكر القاصي عياض والنووي وغيرهما أنه غير الحرح عما عده من إطلاقاتها سواء أكان الحرح أو غيره سواء أكان على نفس أو مال فإن قلت ويؤيد ذلك أن في رواية البخاري العجماء حار ولم يقيده بحرحها قلت تلك الرواية لا تدل فيها من تقدير إلا بمعنى لكون العجماء نفسها هدرا وقد دلت رواية غيره على أن ذلك المقدر هو الحرح فوجب الرجوع إليه لكن الحكم غير محتص به بل هو مثال منه يستدل به على ما عده كما تقدم ولو لم تدل رواية أخرى على تعيين ذلك المقدر لم يكن لرواية البخاري عموم في جميع المقدرات التي يستقيم الكلام بتقدير واحد منها هداها الصحيح المصور في الأصول أن المقتضى لا عموم له ثم طاهر الحديث أو لا يري ذلك أن تكون الهيمية مفردة أو معها صاحبها وهذا قال أهل الطاهر لم يـ أن كان الفعل مسبوفاً إليه بأن حملها على ذلك الفعل في حتى أتت ما مشيت عليه فيما إذا كان قائداً أو حملاً ع إذا كان سائقاً فإن أتت

شيئاً رأسها أو عصها أو دنها أو مفتحها فالرحل أو صرت بيدها في غير المشى فليس من فعله فلا صان عليه وقال أصحابنا الشافعية متى كان مع الهيمة شخص فعليه صان ما أتلفته من نفس أو مال سواء أتلفت ليلاً أو نهاراً وسواء كان سائقها أو قائدها أو راكبها وسواء كان مالِكها أو أجيرها أو مستأجرها أو مستعيرها أو عاصماً وسواء أتلفت بيدها أو رحلها أو عصها أو دنها وقال مالك القائد والسائق والراكب كلهم صامون لما أصابت الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له وحكاه ابن عبد البر عن جمهور العلماء وقال الحنفية إن الراكب والقائد لا يصمان وما صنعت الدابة رحلها أو دنها إلا إن أوقفها في الطريق واحتلغوا في السائق فقال القدوري وآخرون إنه صام لما أصابت بيدها أو رحلها لأن النعجة عرأى عينه فأمكنه الاحتراز عنها وقال أكثرهم لا يصمن النعجة أيضاً وإن كان يراها إذ ليس على رحلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرر عنه بخلاف الكدم لا مكانه كبحها لمحامها وصحبه صاحب الهداية وكذا قال الحنابلة إن الراكب لا يصمن ما نتلعه الهيمة رحلها وحكى ابن حرم بنى الصمان من النعجة عن شريح القاضي والحسن البصري وإبراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وعطاء بن أنى رباح وعن الحكم والشعبي يصمن لا يطل دم المسلم وتمسك من بنى الصمان من النعجة بعموم هذا الحديث مع الرواية التي فيها (الرحل حصار) وقد تقدم ذكرها في الفائدة الأولى وذكرنا تصحيحها من ضعفها وذكرنا من حلت المعنى ما تقدم من أنه لا اطلاع له على رحلها ولا قدرة له على دفعه ومن أوجب الصمان قال باب الاتلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره ومن هو مع الهيمة حاكم لها فهي كآلة بيده فعلها مسبوب اليه حملها عليه أم لا علم له أم لم يعلم والله أعلم (والرابعة) وظاهره أيضاً أنه لا فرق في إتلاف الهيمة للذروع ونحوها من الأموال فيما إذا لم يكن صاحبها معانين أن يكون ذلك ليلاً أو نهاراً أو به أو بال أو حصة أو صباه وداود وأهل الطاهر قال ابن حرم وروى عن سفيان الثوري وقال مالك والشافعي وأحمد والجمهور إنما لا يجب الصمان على أصحاب الهائم إذا كان ذلك بهاراً فاما إذا كان بالليل فأب عليهم حفظها فإذا أتلفت تنقير منهم وحب عليهم صان ما أتلفته

واستدلوا على ذلك بما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة من رواية الزهري عن حرام بن محبصة الانصاري عن البراء بن عازب قال « كانت له ناقة صاربة فدخلت حائطا فأفسدت فيه فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقضى أن يحفظ الخوائط بالنهار على أهلها وأن يحفظ الماشية بالليل على أهلها وأن على أهل المواشي ما أصابت ماشيتهم بالليل » ورواه أبو داود أيضا من رواية الزهري عن حرام بن محبصة عن أبيه (أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائطاً وحل فأفسدته فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الاموال حفظها بالنهار وعلى أهل المواشي حفظها بالليل) ولابن ماجة عن ابن شهاب أن ابن محبصة أخبره أن ناقة للبراء كانت صاربة فذكره مرسلًا قال أصحابنا جاء هذا الحديث على عادة الناس في أن أصحاب الزروع والسماتين يحفظونها بهارا دون الليل ولا بد من ارسال المواشي للرعى بهارا ولم تجر العادة تركها بالليل منتشرة فلو حوت العادة في ناحية بالعكس فكانوا يرسلون البهائم ليلا للرعى ويحفظونها بهارا وكانوا يحفظون الزرع ليلا فوجهان أصحهما أنه يعكس الحكم فيصمن ما أتلفته بالنهار دون الليل امتناعا لمعنى الحر وللعادة ثم هذا كله في المزارع ومحوها فأما لو أرسل دابة في البلد وحدها فأتلفت شيئا فالاصح عند أصحابنا أنه يصممه مطلقا وهذا الحديث الذي ذكرناه يقتضي أنه لا فرق بين الصاربة وغيرها لأنه قال ذلك في ناقة صاربة وهو قول جمهور العلماء كما حكاه النووي في شرح مسلم وقال مالك وأصحابه يصمن مالك الصاربة ما أتلفت قال وكذا قال أصحاب الشافعي يصمن إذا كانت معروفة بالافساد لأنه عليه ربطها والحالة هذه، انتهى وذكر ابن حرم من طريق عبد الرزاق ناسده الى عمر بن الخطاب أنه قال (يرد الصاري إلى أهله ثلاث مرات ثم يعقر) قال ابن حرم فلم يصمن ولم يحص ليلا ولا بهارا وصعب ابن حرم الحديث المتقدم وقال هذا خبر مرسل أحسن طرقه ما رواه مالك ومعه عن الزهري عن سعيد ابن المسيب وابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل وإنما أسد من طريق حرام بن سعد بن محبصة مرة عن أبيه ولا صحة لاتبه ومرة عن البراء، وحرام

هذا مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه **الحامسة** قوله والمعدن حار
 وفي رواية لمسلم حارها حار ومعه إدا حمر معدنا في ملكه أو في موات
 فوقع شخص فيها ومات لا يصمه لل دمه هدر وكذلك لو استأجر احراء
 يعملون فيها فوقت عليهم وماتوا لاصمان عليه في ذلك ويلتحق بذلك كل أحير
 استؤجر على عمل كالب ذلك العمل سب هلاكه كمن استؤجر على صعود
 شجرة فسقط منها ونحو ذلك **السادسة** قوله والثر حار وفي رواية لمسلم
 حارها حار والمشهور في الرواية الشر نكسر الباء الموحدة بعد ما همره
 سا كة ويجوز تسهيلها قال ابن العربي وقيل رواه له مصمم النار حار وقالوا
 إن أهل اليمن يكتسبون النار نالياء ومعه عندهم أن من استوقد ناراً بما
 يحور له فتعدت إلى مالا يحور فلا شيء عليه قال وهذا متفق
 عليه على تفصيل بيانه في كتب الفقه قال والذي رحمه الله في مسند أحمد والبرار
 من حديث حار (والحب حار) وهذا يدل على أن المراد الشر لا النار كما هو
 في الكتب الستة المشهورة قلت قد جمع النسائي بين ذكر النار والشر في حديث واحد
 وذلك يدل على ورودهما وأنه ليس أحدهما تصحيحاً من الآخر وقد تقدم ذلك في
 المائدة الأولى وقال ابن عبد البر قال يحيى بن معين أصله والشر والحر معبراً
 صححه قال ابن عبد البر لم يأت ابن معين على قوله هذا دليل وليس هكذا ترد
 أحاديث الثقات والكلام في قوله والشر حار كما تقدم في قوله والمعدن حار
 أن معناه أن يحمر ثراً في ملكه أو في موات فيقع فيها انسان أو غيره ويتلف
 فلا ضمان وكذا لو استأجره لحفرها فوقت عليه ثمان فلا ضمان أما إذا حمر
 الشر في طريق المسلمين أو في ملك غيره معبر إذن فتلف فيها انسان وحسب
 ضمانه على عاقلة حافرها والكفارة في مال الحافر وإب تلفه في الأرض
 وحسب ضمانه في مال الحافر **الصابعة** الزكاز نكسر الراء ونحوه **الثامنة**
 رأى قال في الصحاح دفن أهل الحاهلية كأنه ركر في الارض **الساكنة**
 وقال في المحكم قطع ذهب وفضة تحرج من الارض أو المعدن **الساكنة**
 وهو عند أهل الحجار من الفقهاء والمعويين السكور وعد أركان الرائق المعادن

لأنها ركرت في الأرض أي نثت وقال في النهاية والقولان محتملها الله لأن كلا منهما مكرور في الأرض أي نثت يقال ركره يكره ركرا إذا دوسه والحديث إنما جاء في التعمير الأول وهو السكر الحاهلي وإنما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة أحده وقال ابن العربي حقيقة ركر الأثبات والمعدن نثت حلقه وما يذهب نثت تنكف متكاف، قلت وهذا الحديث يدل على إرادة دفن الحاهلية أيضاً لكونه عليه الصلاة والسلام عطف الزكارة على المعدن وفرق بينهما وجعل لكل منهما حكماً ولو كانا بمعنى واحد لجمع بينهما وقال والمعدن حمار وفيه الخمس وقال الزكارة حمار وفيه الخمس فلهذا فرق بينهما دل على تعارضهما وقال ابن المنذر في الإشراف قال الحسن البصري الزكارة المدفون دفن الحاهلية دون المعدن وبه قال الشعبي ومالك والحسن بن صالح والأوراعي وأبو ثور، وقال الزهري وأبو عبيد الزكارة المال المدفون والمعدن جميعاً وفيهما جميعاً الخمس انتهى وحكى ابن عبد الله هذا القول الثاني عن الأوراعي فقال قال الأوراعي الزكارة أموال أهل الكتاب المدفونة في الأرض والذهب نفعه يصيبه الرجل في المعدن انتهى والطاهر أنه أحصى من قول الزهري وأبو عبيد لكونه حصص في المعدن بالذهب نفعه لكن نقل عن ابن عبد الله في موضع آخر أنه قال في ذهب المعدن وفضته الخمس ولا شيء وما يجرى منه غيرها **﴿الثامنة﴾** فيه وحب الزكاة فيما وحده المسلم من دفن أهل الحاهلية سواء كان في دار الإسلام أو في دار الحرب وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وسائر العلماء من السلف والخلف قال ابن المنذر ولا يعلم أحد أحاط ذلك إلا الحسن البصري فإنه فرق بين ما يوحده في أرض الحرب وأرض العرب فأوجب الخمس فيه إذا وحده في أرض الحرب وإذا وحده في أرض العرب ففيه الزكاة انتهى وحكى ابن قدامة الإجماع على الأول ثم حكى كلام ابن المنذر المتقدم قال أئمة من أصحابنا وغيرهم ويعرف كونه من دفن الحاهلية بأن يكون على صرهم أو عليه اسم ملك من ملوكهم واستشكله الراعي وغيره بأنه لا يلزم من كونه على صرهم كونه من دفنهم لاحتمال أنه وحده مسلم بكر حاهلي فكره نائباً

والحكم مدار على كونه من دهن الاحالية لاعلى كونه صرهم وأجيب عنه
 بأن هذا الاحتمال مدفوع بالاصل قالوا فلو كان الموحود على صرب الاسلام بأن كان
 عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام لم يملكه الواحد بل
 يرده الى ماله إن علمه وإن لم يعلمه فوجهان الصحيح الذى قطع به الجمهور
 أنه لقطة يعرفه الواحد سنة ثم له تمسكه إن لم يظهر ماله له وقال الشيخ أبو
 على هو مال صائغ يمسكه الآخذ للمالك أئدا ويحفظه الامام له في بيت المال ولا
 يملك محال فلو لم يعرف أن الموحود من صرب الاحالية أو الاسلام فعليه للشافعى
 قولان أظهرهما أنه ليس بركاز بل هو لقطة على الاصح والقول الثانى أنه ركاز
 فيجوز وهو الاصح عند الحنفية قال صاحب الهداية ولو اشتبه الصرب يجعل
 حاهليا في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل اسلاميا في زماننا لتقدم العهد
 انتهى (التاسعة) حصص أصحاب الركاك بما يوحده في الموات سواء في ذلك موات
 دار الاسلام ودار الحرب اما لو وحد في طريق مسلك أو مسجد
 فهو لقطة ولو وحد في أرض مملوكة إن وحده المالك فهو له وإن وحده
 غير المالك لم يملكه فان ادعاه المالك فهو له كامتعة
 الدار وإن لم يدعه انتقل الى من تلقاه المالك عنه وهكذا حتى يصل الحال الى
 من أحيا تلك الأرض ومن المصرحين بملك الركاك احياء الأرض القفال وبى
 الامام ذلك على مسألة الطنية إذا دخلت دارا فأعاق عايبها الباب صاحب الدار لاعلى
 قصد صطبتها، وفي وجهان أصحهما أنه لا يملكها لكنه يصير أولى بها وإن
 كان في أرض موقوفة فهو لمن في يده الأرض قال المعوى وإن وجده في أرض
 مملوكة في دار الحرب فان أحد يقهر وعامة فهو عيمه وإلا فهو دى قاله الامام
 في النهاية قال الرافعى وهو يجرى على ما إذا دخل دار الحرب بغير أمان لأنه
 إذا دخل بأمان لا يجوز له أحد كره لا يقتال ولا عبره قاله السيج أبو على ثم في
 الحكم بكونه فيئاسكال فإنه إن أحده حمية كان سارقا وإن أحده حباراً كان محتلساً
 لآحرم أطاق كثير من الأئمة كالصيدلاني وابن الصباغ القول بأنه عسمة
 وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة تكلم الفقهاء في الاراضى التي يوحدها الركاك

وحمل الحكم محتلما باختلافها ومن قال منهم بأن في الزكّار الخمس إما مطلقا
 أو في أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث اهـ العاشرة ﴿﴾ ليس في الحديث بيان
 من يصرف له الخمس وقد اختلف العلماء في ذلك فقال مالك والشافعي
 مصرفه مصرف الزكّوات وقال أبو حنيفة إنه يصرف مصرف خمس النبي ووه
 قال المزني وهو قول عن الشافعي وعن أحمد روايتان ، قال ابن قدامة . والثانية
 أصح وأقرب على مذهبه ﴿الحادية عشرة﴾ طاهره أنه لا فرق في وحبوب الخمس في
 الزكّار بين أن يلم بصا أم لا ووه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وهو قول
 قديم عن الشافعي ومن أصحابنا من لم ينته وحكاه ابن المنذر عن اسحق
 وأبي عبيد وأصحاب الرأي وقال الشافعي في الحديد يعتبر فيه النصاب فلا تحب
 الزكاة فيما دونه إلا إذا كان في ملكه ما يكمله من حسن النقد الموحود قال ابن
 المنذر القول الاول أولى طاهر الحديث ووه قال حل أهل العلم ﴿الثانية عشرة﴾ ﴿﴾
 طاهره أيضا أنه لا يشترط فيه الحول بل يحب إحراح الخمس منه في الحال ولا
 أعلم في ذلك خلافا في مذهب الشافعي ولا غيره وقال القاضي أبو بكر بن العربي
 اختلف الناس في اعتبار الحول فيه فرأى مالك أنه كالزروع لانه مال زكوي
 يخرج من الارض ورأى الشافعي أنه ذهب وقصة يخرجها على حكمها ، فرأى
 الشافعي اللفظ وراعى مالك المعنى وهو أسعد نه اهـ وقد صرح النووي في
 الروضة تنعنا للرافعي بأنه لا يشترط فيه الحول فلا خلاف ويحتمل أن يكون
 ابن العربي إنما حكى هذا الخلاف في المعدن والخلاف في اشتراط الحول في
 زكاة المعدن عندما معروف والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ ﴿﴾ طاهره أيضا أنه لا فرق
 بين أن يكون الزكّار ذهبا وقصة أو غيرهما كالنحاس والحديد والخواهر وسائر
 الاموال وهو مذهب أحمد بن حنبل وحكاه ابن المنذر عنه وعن اسحق وأبي
 عبيد وأصحاب الرأي قال ووه أقول قال وقال الاوراعى ماأرى بأحد الخمس
 من ذلك كله ناسأ وذهب الشافعي إلى احتصاص ذلك بالذهب والقصة وعن
 مالك روايتان كالتقولين وحكى كل منهما عن ابن القاسم وقال بالتعميم مطرف
 وابن الماحشون وابن نافع وبالتخصيص ابن المواد قال ابن المنذر وأصح قولي

مالك ما عليه سائر أهل العلم اه وحكى التميمي عن الشافعي في القديم ومن أصحابنا من لم يشتهه (الارابعة عشرة) ظاهره أيضا أنه لا فرق في وحب إحراح الجسد منه بين أن يكون الواحد له مسلما أو دمية وكاد ابن المنذر أن يدعي الإجماع على ذلك فقال كل من يحفظ عنه من أهل العلم يقول إن على الدمي في الركاز يحده الخمس، هذا قول مالك وأهل المدينة والثوري وأهل العراق من أصحاب الرأي وغيرهم والاوراعي وأبي ثور ومن تبعهم من أهل العلم وكذلك يقول وهذا يدل على أن خمس الركاز ليس سبيله سبيل الصدقات لأن الذي لا ركاة عليه إنما سبيله سبيل مال الهبة اه ولما كان مذهب الشافعي أن مصرفه مصرف الزكوات قال لا يؤخذ من الدمي شيء قال أصحابنا وإذا قلنا بذلك القول ان مصرفه مصرف الهبة أحد من الدمي والله أعلم (الخامسة عشرة) ليس في الحديث تعرض لمن يتعاطى إحراح الخمس من الركاز أهو الواحد أو يتعين أن يكون الفاعل لذلك الامام أو نائبه ويسفي أن يقال إن قلنا مصرفه مصرف الزكاة فهو أحرقه الواحد له وقع الموقف وإن قلنا مصرف الهبة فذلك من وطيفة الامام أو نائبه الذي أقامه لذلك، وقد حكى ابن المنذر عن أبي ثور أنه لا يسهه أن يتصدق بمحمه فان فعل صممه الامام، وعن أصحاب الرأي أنه يسهه ذلك قال ابن المنذر وهذا أصح وقال ابن قدامة في المعنى وبحور أن يتولى الاسان تفرقة الخمس نفسه لان عليا رضى الله عنه أمر واحد الكبر تفرقته على المساكين قاله الامام أحمد ثم قال ويتخرج أن لا يحور ذلك لان الصحيح أنه في علم ذلك تفرقته نفسه كخمس العيبة قال القاصي من الحائلة وليس للامام رده على واحد لانه حق مال فلم يحرم رده على من وحب عليه كالركاة وخمس العيبة وقال ابن عقيل يحور لانه روى عن عمر أنه رد نفسه على واحد ولانه فيء فحار رده عليه كحراح الارض وهذا قول أبي حنيفة (السادسة عشرة) استدلل به الحنفية على وحب الخمس في المستخرج من المعادن سواء أكان ذهبا أو فضة أو غيرها من معادن الارض كالحديد والنحاس والرصاص وغيرها على دخول ذلك في اسم الركاز وقد تقدم ذلك عن الزهري وأبي عبيد ولم يعبروا

﴿ بَابُ إِذَا لَمْ يَحْذَ مِنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ ﴾
 عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَنَسٍ هَرِيرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فِي ذَلِكَ نَصَابًا وَلَا حَوْلًا وَجَعَلُوا مَصْرَفَهُ مَصْرَفَ الْهَيءِ وَدَهَبَ الْإِثْمَةِ الثَّلَاثَةِ
 وَالْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّ الْمَعْدَنَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ اسْمِ الزَّكَاةِ وَلَا لَهُ حُكْمُهُ وَانْفِقُوا عَلَى
 الْأَحْرَاجِ مِنْهُ فِي الْحِمْلَةِ وَإِنْ مَصْرَفُ الْمَحْرَجِ مِنْهُ مَصْرَفُ الزَّكَاةِ وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَدَاهِمِهِمْ
 اعْتِمَادُ النَّصَابِ فِيهِ دُونَ الْحَوْلِ ثُمَّ احْتَلَمَتْ تَفَاصِيلُ مَدَاهِمِهِمْ فِي ذَلِكَ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ
 إِنْ كَانَ الْمَصْتَحَرَجُ مِنَ الْمَعْدَنِ غَيْرَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ إِلَّا فِي وَحْدِهِ شَادٍ
 وَإِنْ كَانَ أَحَدُ النِّقْدِينَ فِيهِ الزَّكَاةُ وَفِي قَدْرِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ لِلشَّافِعِيِّ
 (أَصْحَبُهَا) رُبْعُ الْعَشْرِ زَكَاةُ النِّقْدَيْنِ (وَالثَّانِي) الْخُمْسُ (وَالثَّلَاثُ) أَنْ مَالَهُ لَا تَعْمُومُ وَثُبُوتُهُ
 بِالْخُمْسِ وَالْأَمْرُ بِرُبْعِ الْعَشْرِ وَلَمْ يَحْصُ الْحِمْلَةُ ذَلِكَ بِالذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ بَلْ قَالُوا بِنُحُوبِ
 الزَّكَاةِ فِي كُلِّ مَا حَرَجَ مِنَ الْأَرْضِ مَا يَحْلُقُ فِيهَا مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا لَهُ قِيَمَةٌ وَوَسَعُوا
 ذَلِكَ حَتَّى قَالُوا فِي الْمَعَادِنِ الْحَارِيَةِ كَالْقَارِ وَالْمَعْطُورِ الْكَبِيرِ وَالْحَمِيَّةِ حَصُولًا
 ذَلِكَ مِمَّا يَنْطَعُ كَالْحَدِيدِ وَالنَّحَاسِ قَالَ الْحِمْلَةُ وَالْوَاحِدُ فِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ وَحَصْنُ
 الْمَالِ كَيْفَ ذَلِكَ بِالنِّقْدَيْنِ وَقَالُوا أَنَّ الْوَاحِدَ رُبْعُ الْعَشْرِ إِلَّا مَا لَا يَتَكَلَّفُ فِيهِ إِلَى عَمَلٍ
 فِيهِ الْخُمْسُ وَاعْتَرَا سَحْقُ بْنُ رَاهُوِيَهَ وَأَبْنُ الْمَدَرِّ فِي زَكَاةِ الْمَعْدَنِ الْحَوْلَ وَحَكَمِي
 قَوْلًا عَنِ الشَّافِعِيِّ وَذَكَرَ أَنَّ حَرَمَ أَنَّ الْأُمَّةَ مَجْمَعَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْعَصْرِ
 وَالْحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ وَالْقَصْدِيرِ وَأَنَّ طَائِفَةً قَالُوا بِنُحُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا عِدَامَتُ رَاحِبِهَا
 فِي الْمَعْدَنِ بِالذَّهَبِ أَوِ الْفِصَّةِ وَأَسْقَطُوا الزَّكَاةَ عَنْهَا إِذَا كَانَتْ صَرَفًا هُمُ وَقَدْ عُرِفَتْ
 أَنَّ الْحَمِيَّةَ وَالْحِمْلَةَ أَوْ حَوَّاهَا الْأَحْرَاجُ مِنْ سَائِرِ الْمَعَادِنِ وَأَوْ كَانَتْ غَيْرَ ذَهَبٍ
 وَفِصَّةٍ إِلَّا أَنَّ الْحَمِيَّةَ أَوْ حَوَّاهَا الْخُمْسُ وَجَعَلُوهُ فَيْثًا وَالْحِمْلَةَ أَوْ حَوَّاهَا رُبْعُ الْعَشْرِ
 وَجَعَلُوهُ زَكَاةً

﴿ بَابُ إِذَا لَمْ يَحْذَ مِنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ ﴾

(الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ) عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَنَسٍ هَرِيرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيُعِيسَ مِنْ حَتَّى يَهْرَبَ الْمَالُ مِنْ يَقْبَلُ مِنْهُ صَدَقَةٌ »

« لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِيضَ حَتَّى يَهْمَ رَبُّ الْمَالِ
مَنْ يَتَقَبَّلُ مِنْهُ صَدَقَةٌ مَالِهِ . قَالَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ وَيَقْتَرِبُ الرَّمْنُ وَتُطَهَّرُ
الْعَيْنُ وَيَكْثُرُ الْهَرَجُ ، قَالُوا الْهَرَجُ أَيُّنَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ »

ماله ، قال يقبض العلم ويقترب الرمن وتطهر العين ويكثر الهرج ، قالوا الهرج أي
هو يارسول الله قال القتل القتل « (فيه فوائد) ﴿ الاولى ﴾ أخرج منه مسلم
الشرط الأخير وهو من قوله يقبض العلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق
وأخرج الشطرين من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن
أبيه عن أبي هريرة فرقه في موضعين ذكر الشرط الأول في الركاة وفيه حتى
يخرج الرجل بركاة ماله فلا يحد أحدا يقبلها منه ودكر الشرط الأخير من قوله
ويكثر الهرج في العين ولم يذكر من هذا الوجه وسطه وهو قوله (يقبض العلم
ويقترب الرمن وتطهر العين) وأخرجه تمامه أيضا من طريق أبي يوسف عن
أبي هريرة فرقه في موضعين كما تقدم وأخرجه البخاري تمامه
من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة واتفق الشيخان على الشرط
الأخير من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة بلفظ (يقبض العلم
ويطهر الجمل والعين ويكثر الهرج) قيل يارسول الله وما الهرج ؟ فقال هكذا
بيده محررها كأنه يريد القتل لفظ البخاري ولم يسق مسلم لفظه ومن طريق حميد
ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة بلفظ (يتقارب الرمان ويقبض العمل
ويلقى الشح ويكثر الهرج) قالوا وما الهرج قال القتل القتل لفظ البخاري ، في بعض
الروايات عنه ويقبض العلم ووصحح مسلم من هذا الوجه لفظان (أحدهما) ويقبض
العلم (والآخر) ويقبض العمل وروايت من هذا الوجه وتطهر العين ومن طريق
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ (يتقارب الرمان ويقبض العمل ويلقى الشح
وتطهر العين ويكثر الهرج) قالوا يارسول الله أيما هو قال القتل القتل لفظ البخاري
في الثانية قوله فيقبض يعنى أوله فسرهم أهل اللغة بأن معناه يكثر وحيث قد يشك
عظمه عليه في قوله حتى يكثر فيكم المال فيقبض والذي يظهر لي أن

في الفيض زيادة على الكثرة ولذلك قال في المشرق في قوله يفيض المال أي
 يسكثر حتى يفصل منه أيدي ملاك ما لا حاجة لهم به قال وقيل بل ينتشرى
 الناس ويجمعهم وهو الأول انتهى، فيصدق كثرة المال بأن يكون على قدر الحاجة
 ولا يصدق فيصه إلا زيادة على ذلك ويوافق ذلك قول الجوهري في الصحاح
 فاص الماء أي كثر حتى سال على صفة الوادي، انتهى فاعتبر فيه مع الكثرة
 زيادته عن قدر الوادي حتى يسيل على صفته ﴿الثالثة﴾ قوله حتى يهبط
 وحين (أحودها وأشهرها) أنه بصم الياء وكسر الهاء وقوله رب المال أي صاحبه وهو
 منصوب على أنه معقول به وقوله من يتقبل منه صدقة ماله هو الفاعل وفيه
 مصاف محدوف أي امر والمعنى أن يقلق رب المال ويحرمه أمر من يأخذه
 رفاة ماله لفقد المحتاح لأحد الركة لعموم المعنى لجميع الناس (والوجه الثاني) أنه
 يهبط بفتح الياء وصم الهاء ويكون رب المال مرفوعا طاعلا وتقديره يهبط رب
 المال عن يقبل صدقته أي يقصده حكاية السوى وقال قال أهل اللغة يقال أحمه
 إذا أحره وهمه إذا أداه ومنه قولهم همك ما أهرمك ، أي أدانك
 الشيء الذي أحر بك فأذهب شعرك ، قال وعلى الوجه الثاني هو من هم به
 إذا قصده انتهى قال في الصحاح تقول أهمي الأمر إذا أقلقك وحررك والهم
 الحرز وهمي المرض أداني ﴿الرابعة﴾ فيه الإحار بكثرة المال في آخر الزمان
 وأن الإنسان لا يجد من يقبل صدقته حتى يحصل له من ذلك ثم قال السوى
 وسبب عدم قبولهم الصدقة في آخر الزمان كثرة الأموال وظهور كسور الأرض
 ووضع الركات فيها كما ثبت في الصحيح بعد هلاك يأجوج ومأجوج وقلة الناس
 وقلة أموالهم وقرب الساعة وعدم ادحارهم المال وكثرة الصدقات ﴿الخامسة﴾
 وفيه الحث على المداورة بالصدقة واعتناء إكافئها قبل تعذرها وفي الصحيحين عن حارثة
 ابن وهب روى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «تصدقوا فيوشك
 الرجل يمشى بصدقته فيقول الذي أعطيها لو حننا بها لأمس قنيتها» فأم الآن
 فلا حاجة لي بها، فلا يجد من يقبلها ﴿السادسة﴾ استدلل به المصنف رحمه الله
 على أنه إذا لم يجد من يقبل صدقته فلا حرج عليه وهو واضح الحكم والتعليل

إد لم يقع منه تقصير ولا منع ، لكن في استنساخ ذلك من الحديث بطر : لان غاية ما فيه الاحمار بأن هذا يقع أما كونه إذا وقع يكون صاحب المال مأثوما أو غير مأثوم فليس فيه تعرض له ، (التاسعة) المراد نقص العلم دهايه وليس المراد بذلك اشتراعه من الناس بل موت العلماء وقد تبين ذلك في حديث عبد الله ابن عمر وفي الصحيحين «إن الله عز وجل لا يقص العلم اشتراعه من الناس ولكن يقص العلم نقص العلماء حتى إذا لم يترك عالما اتحد الناس رؤساء حبالا فسالوا فافتوا بهير علم فسالوا وأصلوا» وأما قوله في الرواية الأخرى وينقص العلم فهذا أول الامر يقص ثم يقص ويذهب الكلية (النامسة) المراد ماقترب الزمان قربا من الساعة قاله القاضي عياض والنووي ويحتمل أن المراد قصره وعدم البركة فيه وأن اليوم من لا يصير الانتفاع به بقدر الانتفاع بالساعة الواحدة ولعل هذا أظهر وأوفق للحديث وأكثر فائدة ويدل له قوله في الحديث الذي رواه الترمذي عن أس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان فتكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كاليوم ويكون اليوم كالساعة وتكون الساعة كالصرمة البار » (التاسعة) الهرح بفتح الهاء وإسكان الراء وآخره حيم فمره النبي ﷺ بأنه القتل وهو أحد معايبه فتعين الاحد به وله معان أخر جمعها في المحكم شدة القتل وكثرته والاحتلاط والفتنة في آخر الزمان وكثرة الكناح وكثرة الكذب وكثرة النوم وشيء تراه في النوم وليس بصادق وعدم الايقان بالامر وافتقار الجوهرى على أن الهرح الفتنة والاحتلاط قال وأصل الهرح الكثرة في الشيء وفي صحيح البخارى في حديث أنى موسى قال أنو موسى والهرح القتل لسان الحشة وقال القاضي في المشارق قوله بلعة الحشة وهم من بعض الرواة والافهى عربية صحيحة والهرح الاحتلاط (العاشرة) قوله أيم هو بفتح الهمزة واسكان الياء المنة من تحت وفتح الميم ومعناه ماهو وأصله أى ماهو تشديد الياء وبالألف في ما أى أى شيء هو فحقت الياء وحذفت ألفها ، ذكره في النهاية ودكر في المشارق أنه روى تشديد الياء وتحفيفها وأنها لعتان (الحادية عشرة) فيه أن

عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «والذى نفس محمد بيده
وأن أحدًا عندي ذهبًا لا خبئتُ ألا يأتي على ثلاث وعدي منه دينارٌ
جدُّ من يقبله مني ليس شيئًا أرصدُهُ في دينٍ عليَّ» لم يقل مسلمٌ
أحدٌ من يقبله

من أشرط الساعة كثرة القتل بغير حق وفي صحيح مسلم عن أنى هريرة رضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «والذى نفسى بيده لا تذهب الدنيا
حتى تأبى على الناس يوم لا يدرى القاتل فيم قتل ولا المقتول فيم قتل» وفي سنن
ابن ماجة بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم «إن الهرح القتل، فقال بعض المسلمين
يا رسول الله إنا نقتل الآن في العام الواحد من المشركين كذا وكذا، فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ليس يقتل المشركين ولكن يقتل بعضكم بعضًا حتى
يقتل الرجل حاره وابن عمه وداقراته، فقال بعض القوم يا رسول الله ومعا
عقولنا ذلك اليوم؟ فقال رسول الله ﷺ لا، تبرع عقول أكثر ذلك الرمان وتحلف
أها هباء من الناس لا عقول لهم

(الحدث الثاني)

وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «والذى نفس محمد بيده لو أن
أحدًا عندي ذهبا لاحت أن لا يأتي عليه ثلاث وعدي منه دينار أحد من
يقبله مني ليس شيء أرصدُهُ في دين عليَّ» (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه البخارى في
التميم من صحيحه من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق وفي الاستقراص
والرقاق من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ورواه مسلم في الركاة من
صحيحه من طريق محمد بن زياد كلاهما عن أنى هريرة بمعناه ولسن في الروايتين
الآخرتين قوله أحد من يقبله مني (الثانية) في قوله عليه الصلاة والسلام (والذى
نفس محمد بيده) حوار الخلف بغير تحليف قال النووي بل هو مستحب إذا كان
مصلحة كتوكيد أمر مهم وتحقيقه وبني المحارعه، قال وقد كثرت الأحاديث

الصحيحة في حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا النوع لهذا المعنى انتهى ﴿الثالثة﴾ في قوله (بسم محمد) تعبير الانسان عن نفسه باسمه دون ضميره كقوله في غير هذا الحديث بسمي وفي الحلف بهذه اليمين زيادة تأكيد لأن الانسان اذا استحصّر أن بسمه التي هي اعرالاشياء عليه بيد الله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء علب عليه الخوف فارتدع عن الحلف على ما لا يتحققه فكان في الحلف بهذا زيادة تأكيد على الحلف بغيره ﴿الرابعة﴾ قوله (بيده) من أحاديث الصفات التي فيها مدحان مشهوران (أحدهما) تأويل اليد بالقدر (ثانيهما) امرارها كما جاءت من غير تكليف ولا تشبيه والكف عن تفسير الصفة المذكورة ﴿الخامسة﴾ قوله لو أن أحدا عدى يحتمل أن تقديره مثل أحد فيه مضاف حذف وأقيم المضاف اليه مقامه ويحتمل أن يكون المراد انقلاب أحد بسمه وصيرورته دها وبذل للاحتمال الأول قوله في رواية البخاري من طريق عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة مرهوعا (لو كان لي مثل أحد) الحديث وبذل للاحتمال الثاني قوله في حديث أبي درج المصحيح (فلما أنصرتي) أحدا قال ما أحب أن تحول لي دها بمكث عدى منه دينار) الحديث ﴿السادسة﴾ فيه الخث على الصدقة والانفاق في القرابات وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان في اعلا درجات الرهد يحب ان لا يبقى عنده من حل ذهب بعد ثلاث شيء وإما قيد ذلك بالثلاث لأنه لا يتأتى تمزيق حل الذهب في اقل من ثلاث ولو استغرق في ذلك اوقاته واستعان عليه بكل احد ﴿السابعة﴾ فيه أن الانفاق إنما يكون عند وجود القابل له فأما مع فقدهم فلا يتأتى الانفاق لأن الآحد احد ركبيه ولا يمكن الاكره عليه واستدلال المصنف رحمه الله به على انه اذا لم يجد من يقل صدقته فلا حرج عليه استدلال واضح، فانه عليه الصلاة والسلام شرط في استحبابه انفاق حل الذهب في ثلاث وعود القابل له فدل على انه اذا لم يجد قابلا أخره الى وجود القابل له وأنه لا حرج في ذلك ولم يفرق فيه بين الصدقة الواحدة وغيرها وهو واضح من حيث المعنى ايضا لأن الوجود مع الامكان وهو موقوف مع فقد القابل والله تعالى اعلم ﴿الثامنة﴾ قوله (ليس شيء أرصده في دين على) اي ليس الباقي شيئا

باب بيان المسكين

عن الاعرج عن أنى هزيمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس المسكين بهذا الطواف الذى يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان ، قالوا فمن المسكين ؟ قال الذى

وفيه دليل على تقديم وفاة الدين على الصدقة ثم يحتمل ان يكون المراد ارضاده اصحاب دين عائب حتى يحصر فيأخذ دينه ، ويحتمل ان يكون المراد ارضاده لوفاء دين مؤجل حتى يحل فيوفيه **(التاسعة)** وفيه حوار الاستقراض والاستدانة وقيد ان يطال ذلك باليسير للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في ارضاده ديناراً لدينه قال ولو كان عليه مائة دينار أو أكثر لم يرصد لأدائها ديناراً لأنه عليه الصلاة والسلام كان أحسن الناس قضاءً ، قال فان هذا الحديث أنه يسفى ، لعدم أن لا يستغرق في كثرة الدين حشية الاهتمام به والعجز عن أدائه وقد استعاد النبي صلى الله عليه وسلم من صلح الدين واستعاد من المأثم والمعرم وقال ان الرجل اذا عرم حدث فكذب ووعد فأخلف ، انتهى وما فهمه من ان النبي صلى الله عليه وسلم ارصد ديناراً واحداً ليس في الحديث ما يدل عليه ولو اطلق الديار هنا فلا يراد به التوحيد وانما يراد به الحس والمراد انه يرصد لما عليه من الدين ما يعفى به قليلاً كان أو كثيراً **(العاشرة)** هذا الحديث أصل في اداء الأمانات ووفاء الديون **(الحادية عشرة)** فيه استعمال التمسى في الخير وأن النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا لو فان لو تفتح عمل الشيطان) انما هو في أمور الدنيا فأما تمسى الخير فمحبوب مأحور عليه والله اعلم

باب بيان المسكين

عن الاعرج عن أنى هزيمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس المسكين بهذا الطواف الذى يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمرّة والتمرتان ، قالوا

لَا يَحِدُّ غَنِيٌّ يُعْنِيهِ وَلَا يُعْطَسُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ
النَّاسَ وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَثَلُهُ وَلَمْ يَقُلْ قَالُوا قَنِ الْمَسْكِينُ
قَالَ . إِنَّمَا الْمَسْكِينُ الَّذِي لَا يَحِدُّ غَنِيٌّ يُعْنِيهِ وَيَسْتَعِي أَن يَسْأَلَ النَّاسَ
وَلَا يُعْطَسُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ « إِنْ الْمَسْكِينُ
الْمُتَعَفِّفُ ، اقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِنْ خَافَا) »

فمن المسكين ؟ قال الذي لا يحمد عني يعنيه ولا يعطس له فيتصدق عليه ولا يقوم
فيسأل الناس . وعن همام عن أبي هريرة مثله ولم يقل قالوا من المسكين وقل
(إنما المسكين الذي لا يحمد عني يعنيه ويستحي أن يسأل الناس ولا يعطس له فيتصدق
عليه) (فيه) فوائد (الاولى) أخرج البخاري من طريق مالك ومسلم من
طريق المعيرة بن عبد الرحمن الحرامي كلاهما عن أبي الراد عن الأعرج واتفقا
عليه أيضا من طريق عطاء بن سار وعبد الرحمن بن أبي عمرة كلاهما عن أبي
هريرة بلفظ « ليس المسكين الذي تذه التمرة والتمر تان ولا اللقمة ولا اللقمتان ، إنما
المسكين الذي تتعفف . وقرأوا « إن شئتم يعني قوله تعالى (لا يسألون الناس إِنْ خَافَا) »
لفظ البخاري وقال مسلم « إن المسكين المتعفف اقرؤا إن شئتم (لا يسألون الناس
إِنْ خَافَا) » وانفرد به البخاري من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ « ليس
المسكين الذي تذه الأكلة والأكلتان ولكن المسكين الذي ليس له عني ويستحي ،
أولا يسأل الناس إِنْ خَافَا » (النايبة) قال العلماء معنى الحديث ان المسكين الكامل
المسكنة هو المتعفف الذي لا يطوف على الناس ولا يسألهم ولا يعطس لحاله ، وليس معناه
نفي أصل المسكنة عن الطواف واعامعاه نفي كمالها وهذا كقوله عليه الصلاة والسلام
(أُتَدْرُونَ مِنَ الْمَغْلَسِ ؟) الحديث وكقوله ﷺ (أُتَدْرُونَ مِنَ الرِّقَابِ) وكقوله تعالى
(ليس الر أن تولوا وحوهم قبل المشرق والمغرب ولكن الر من آمن) الآية
استدل ابن عبد البر على إطلاق اسم المسكنة على الطواف بحديث أم محمد
مرفوعا (ردوا المسكين ولو بظلم محرق) ونقول عائشة رضى الله عنها (إن

المسكين ليقيم على ما في الحديث قال وقد جعل الله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين وأجمعوا أن العائل الطواف المحتاح مسكين ﴿ الثالثة ﴾ الإشارة التي في قوله بهذا الطواف، تمتمل أب تكون لصوره ومشاهدته وتمتمل أن تكون لحقارته ﴿ الرابعة ﴾ قوله (فن المسكين) كذا هو في روايتنا من طريق أنى مصعب عن مالك وهو الوجه وفي رواية يحيى بن يحيى عن مالك فما المسكين، وقامه عليه جماعة كإدكار ابن عبد البر وكذا هو في صحيح مسلم من طريق المعيرة بن عبد الرحمن الخراساني وله ثلاث توجيهاً (أحدها) أن يكون أراد ما الحال التي يكون بها السائل مسكيناً (الثاني) أن تكون ماها عمى من كإقيل في قوله تعالى (والسماه وما بها) وقوله تعالى (وما خلق الذكر والابن) ذكرهما ابن عبد البر (والثالث) أن ما تأتي كثيراً لصفات من يعقل كقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) أى الطيب ذكره النووي في شرح مسلم ﴿ الخامسة ﴾ التي تكسر العين مقصور اليسار وقوله يصبه صفة وهو قدر رائد على اليسار إذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يعنى به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر واللفظ محتمل لأن يكون المراد قفى أصل السارولان يكون المراد به اليسار المقيد بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار وهذا كقوله تعالى (لا يسألون الناس إلحافاً) وكقول الشاعر

* على لاحب لا يهتدى عناره *

وعلى الاحتمال الباقي فيه أن المسكين هو الذى يملك ما يقع موقعاً من كفايته لا يملكه وهو حسنة أحسن حالاً من الفقير فإنه الذى لا يملك شيئاً أصلاً أو يملك ما لا يقع موقعاً من كفايته وهذا قال الشافعى وأبو حنيفة ومطاه الكوفة وقال به من أهل اللغة الأصمعى وأبو حنيفة أحمد بن عبد الله استدلل له أيضاً بقوله تعالى (أما السبعة فكانوا ثلثين يعملون في البحر) فكلهم مسكين مع أن لهم سبعة نكوبها لا تقوم بجميع حاجهم وعكس آخر ذلك فقالوا الفقير أحسن حالاً من المسكين حذاه ابن عبد البر عن يونس بن حبيب وابن السكيت وابن قتيبة وقوم من أهل اللغة والحديث وقال آخرون هما سواء ولا فرق بينهما في المعنى

﴿ باب لا تحل الصدقة للنبي ﷺ ﴾

عن همام عن أنس هريزة قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« والله إني لأثقل إلى أهلي فأحذ التمرة ساقطة إلى فراشي أو في
بتي فأرفعها لآكلها ثم أحشي أن تكون صدقة فألقيها » رواه مسلم

واب امتزق في الاسم حكاه ابن عبد البر عن ابن القاسم وسائر أصحاب مالك
وحكى ابن بطال قولاً رابعاً أن المسكين الذي يسأل والفقير الذي لا يسأل (السادسة) ﴿
قوله فيصدق عليه وقوله فيسأل الناس مصوبان في جواب النفي وهذا واضح
(السادسة) ﴿ فيه أن الصدقة على المتعفف أفضل منها على السائل الطراب وهو
كذلك ﴾ (النامية) ﴿ قد يستدل بقوله ولا يقوم فيسأل الناس على أحد محلى قوله تعالى
(لا يسألون الناس إلحافاً) أن معناه نهي السؤال أصلاً وقد يقال لفظة يقوم
تدل على التأكيد في السؤال فليس فيه نهي أصل السؤال والتأكيد في السؤال
هو الإلحاف

﴿ باب لا تحل الصدقة للنبي ﷺ ﴾

الحديث الاول عن همام عن أنس هريزة قال . قال رسول الله ﷺ
« والله إني لأثقل إلى أهلي فأحذ التمرة ساقطة على فراشي أو في بيتي فأرفعها
لآكلها ثم أحشي أن تكون صدقة فألقيها » رواه مسلم (فيه) فوائد (الأولى) ﴿
أخرجه مسلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق ومن طريق عمرو بن
الحارث عن أنس بن مالك عن أنس هريزة عن أنس هريزة ويشهد له ما رواه
الشيخان من حديث أنس بن مالك قال « مر النبي ﷺ بتمررة مسقوطة فقال لولا
أن تكون من صدقة لآكلتها » وما رواه الشيخان أيضاً عن محمد
ابن زياد عن أنس هريزة قال « أحذ الحسن بن علي تمر من تمر الصدقة
فجعلها في فيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كج كج أرم بها
أما علمت أني لآكل "صدقة" لفظ مسلم وفي لفظه أيضاً (أنا لا تحل لنا الصدقة)

ولمعد البخاري (أما شعرت أما لأن كل صدقة) وفي لمعد له (أما علمت
أن آل مجد لا يأكلون الصدقة) (الناية) فيه تحريم الصدقة على النبي صلى
الله عليه وسلم وظاهره أنه لا فرق بين الصدقة الواحة وصدقة التطوع فأما الأولى
فلا خلاف فيها وأما النائية فهو الأصح من قول الشافعي وقال ابن
قدامة في المعنى إنه الظاهر ثم قال وروى ابن أحمد أن صدقة التطوع لم
تكن محرمة عليه ثم حكى لمعد هذه "رواه ثم قال والصحيح أن هذا لا يدل
على إباحة الصدقة له انتهى وإباحة صدقة التطوع له قول الشافعي كما تقدمت
الإشارة إليه وفي رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة زيادة أخرى وهي تحريم
الصدقة على كل النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح عند أصحابنا أن المحرم عليهم
الزكاة دون صدقة التطوع وكذا هو الصحيح عند الحنابلة وبه قال الحنفية وهو
رواية أصح عن ابن القاسم في الغنية وعكس لبعض المالكية ذلك فقال يحل
لهم الصدقة الواحة ولا يحل لهم التطوع لأن المنة قد تقع فيها وقال آخرون
منهم بتحريمها عليهم وقال أبو بكر الأثرى منهم بعكسه به يحل لهم الزكاة
وصدقة التطوع واحتاتف علماء في المراد فالآل فقال الشافعي هم زوهاشم وسو
المطلب وبه قال بعض المالكية وقال أبو حنيفة ومالك وزوهاشم
فقط وعن أحمد روايتان كالمدهيين وقال أشهب هم سواد وقال أصحهم
سواد فقال "نص صي عليه وقال بعض العلماء هم قرش كلها (لأنه) وفيه
استعمل الورع وهو تركه لشبهات وبه هذه ثمرة لا تحرم بمجرد الاحتمال
وإهدا رفعها النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يكف ولا يقدم إلا على ما يجوز به فله
لكن ترجح عنده الورع وهو تركها ومنه قوله في حديث "س" مرئى صلى
الله عليه وسلم ثمرة مستقطوعة الحديث وفي ذلك الحديث زيادة أخرى وهي أن تلك
الثمرة ليست مسكالة وإنما تملكها بالالتقاط وقد صرح ورواية مسلم تأهي إلى الطريق
واستدل به على أن الثمرة ومحوها من محقرات الأموال لا يجب تعريضها بل يباح
أكلها والتصرف فيها في الحال لأنه عليه الصلاة والسلام إنما تركها خشية أن
تكون من الصدقة لأنكوبها ثمرة قال أبو يعقوب وهذا الحكم متفق عليه وعلمه صحابا
وعيرهم بأن صاحبها لا يظنها ولا يقر به فيها معظم

اَنْشَطُوا وَقَالَ فَنَظَرَ إِلَى الْخَاتَمِ الَّذِي عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَأَمِنْ بِهِ وَكَانَ لِلْيَهُودِ فَاشْتَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَدَاوُكٍ
دِرْهَمًا وَعَلَى أَنْ يَغْرِسَ مَحَلًّا فَيَعْمَلُ سَلَامًا فِيهَا حَتَّى تُضْمَّ قُلُوبُ قَعَسَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحُلَّ إِلَّا تَحْلَةً وَاحِدَةً عَرَسَهَا ثَمَرٌ
فَحَمَلَتِ الْحُلَّ مِنْ عَامِهَا وَلَمْ تَعْمَلِ الْحَلَّةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَأْنُ هَذِهِ ؟ قَالَ عُمَرُ أَنَا عَرَسْتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ
فَرَعَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ عَرَسَهَا فَحَمَلَتْ مِنْ عَامِهَا
رَوَاهُ الرَّمِذِيُّ فِي الشَّامِلِ

حيثه عمله ثاني يوم وقوله إنه صدقة بل اقتصر على مرتين وقال في المائدة
إنها هدية والريادة من الثقة مقولة ويريد من الحباب ثقة حافظ (والثالثة) قل
في الصحيح . ما دهم يميلهم لعة في مازة من لميرة ومه المائدة وهي حوان
عليه طعام فإذا لم يكن عليه طعام فليس حائسة وإنما هو حوان قال أبو
عبيدة مائدة طاعة بمعنى معولة مثل عيشة رعية بمعنى مربية وقل في حكم
المائدة الطعام نفسه وإن لم يكن هكذا حوان وقيل هي نفس الحوان قل لا يسمى
لا تسمى مائدة حتى يكون عليها معدوم ولا فهي حوان انتهى وهذا
الحديث يرد تفسير المائدة بالطعام معناه ماله في هذه الرواية هدية من
كاتب رطبا في رواية أخرى أنها تمر روهان في معجمه "كبير من
حديث سلمان من صريهين في أحد هاهنا ضعيف في الأخرى مجهول وفي رواية أخرى عن
سلمان أياضاً واحتطت خطاً فمعتة فصعدت طعاماً فثبت به نبي صلى الله عليه
وسلم) رواه أحمد والبرار في مسندهما . حسن جيد وفي رواية عنه واشترت
لحم حمور وندره ثم ضجته فجعلت قصعة من شريد فاحتتمت حتى شيت بها
على عاتق حتى وضعها بين يديه) رواه طبراني في مسنده حسن جيد ولعل هدية كانت

طعاما ورطبا فالاساد بها صحيح وأما رواية الترمذي فصحيحة كما تقدم ﴿الزائدة﴾
 ظاهر هذه الرواية أنه عليه الصلاة والسلام لما ذكر له سلمان أنها صدقة لم يأكلها
 هو ولا أصحابه لكن المعروف أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه كلوا
 وامسك يده فلم يأكل رواه الامام أحمد في مسنده والطبراني في معجمه وغيرهما
 من طرق عديدة وهو أصح ويحتمل أن يكون قوله اردعها أي عى لا
 مطلقا ﴿الحامسة﴾ هذا الذي في هذه الرواية من انه حاء لصدقة مرتين تقدم
 أنه ليس في رواية الترمذي في الثمائل من هذا الوجه ولا رأيت في شيء من
 الروايات فان صح فكانه قصد تكرير ذلك ان يتأكد العلم بأنه لا يأكل
 الصدقة فلم يحتج الى تكرير الهدية لان الذي من خصائصه الامتناع من أكل
 الصدقة أما أكل الهدية فمشارك به وبين غيره وإما يحرم قبول الهدية لعارص
 والله أعلم ﴿السادسة﴾ هي تحريم صدقة انتزوع على النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو الصحيح المشهور المصنوع وقد تقدم ذكره في الحديث الذي قلناه من يقول
 بأنا محتاله يتول لا يلزم من امتناعه من أكلها تحريم وكذا قوله لا يأكل الصدقة
 ليس فيه ما يدل على تحريم ذلك فلعلة يترك ذلك ترها عنه مع اداحتها له وهذا
 خلاف ظاهر الحديث وعلى كل حال ففيه أن من خصائصه عليه الصلاة والسلام
 الامتناع من أكل الصدقة ما وحوها وأما ترها ﴿السابعة﴾ فيه الفرق بين
 الصدقة والهبة وأما حقيقة متعيرتان، وقد ذكر أصحابنا الشافعية في الفرق
 بين أنه يعترف في الهبة حملها الى مكان المهداة له اعطاه له وإكراما وأنه يعتبر
 في الصدقة شريك الخبز تقررا الى الله تعالى ومنه لو اب اشتراكها
 في أن كلاهما تمليك بلا عوض وقد استمر من بعض شيوخنا تقييد الصدقة
 بالاحتياج وقار ان الاعطاء بقصد انتزاع صدقة سواء كان لعي أو فقير كما هو
 مقرر في موضعه وصرح ابو الوي في شرح المنهاج في ذلك وبحصول
 الامر في اعطاء أي ذلك أن تقول كيف تمسك المسألة به مع امكان
 احتياج الأمرين أعز حملها الى مكان المهداة له على سبيل اتعصم له والاكرام
 ويكون الاعطاء تمسدا مقربا الى الله تعالى لا لاستمارة ذلك المنع من بل هذا

أطلع في التقرب الى الله تعالى وهو تهيئة العطية للمقبر واراحتهم من التعب والجمل
وأبعد عن كسر نفسه بحجته الى باب المتصدق فيتهاً ويحفظ عليه صورته وقد
يقال هما أمران متباينان فإنه اذا كان القصد التقرب الى الله تعالى فلا نظر الى
خصوصية شخص بعينه حتى يعظم ويكرم بل القصد ارفاق المتصدق عليه
كأنما من كآب وفي تعظيم المهدي له ما يباي قصد التقرب باعطائه وهو النظر الى
خصوصيته فلا يجتمع قصد التقرب مع النظر الى شخص مخصوصه فان اجتماعا
كان من باب التشريك في العبادة وبقي النظر والحكم للداعية القوية التي
هي بحيث لو فقدت لم توجد تلك العطية. فاب قلت في الحديث (كل معروف
صدقة) رواه الطبراني في معجمه من حديث نلال وهذا يقتضي صدق اسم
الصدقة على مطلق العطية. قلت لم يرد بالصدقة هنا مدلولها الاصل الذي هو
الاعطاء بقصد التقرب الى الله تعالى وإي استعمال الصدقة في مطلق العطية على
سبيل المحار والله أعلم **في السابعة** فيه حجة لما يقوله الفقهاء من أصحابنا وغيرهم
أن العبرة في انشاء نية الدافع فمن عليه ديان بأحدهما رهن فدمع ما يؤدي
أحدهم وقال أردت الدفع عن الدين الذي به الرهن ليسفك وقال الآخر إنما
أحدثه عن الذي لارهن به فاقول قول الدافع وكذا لو قال أردت الدفع عن
دينك على وقال الآخر إن أحدثه تبرعا ووجه الدليل أنه عليه الصلاة والسلام
سأل سلمان عن منه فيما أحصره ورتب الحكم على ذلك من غير نظر للأحد
وهو استدلال واضح **في التاسعة** فيه أنه لا يشترط في كل من الهدية والصدقة
الايحاب والقبول باللفظ بل يكفي التمسك وتلك به فان سلمان رضى الله عنه
اقتصر على مجرد وضعه واسى صلى الله عليه وسلم يسأله ليمتير له الهدية المباحة
عن الصدقة محرمة عنيه ولم يوجد من أسى صلى الله عليه وسلم لفسد في قبول
الهدية وهذا هو الصحيح الذي عليه قرار مذهب الشافعي وقصع به غير واحد
من الشافعية واحتجوا بهذا الحديث وغيره من الأحاديث التي فيها حمل الهدايا
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقبض ولا تصح هدايتهم فلو أوى هذا حري
السر في الانعصار ولذلك كانوا يفتنون به على أيدي اصديان الدين لاعارة

لهم وفي المسألة توجه لبعض أصحابنا أنه يشترط فيها الإيجاب والقول كالبيع والهبه والوصية وهو ظاهر كلام الشيخ أبي حامد والمتلقين عنه **(العاشرة)** فيه أنه لا يشترط في صدق اسم الهدية أن يكون من المهدى والمهدى إليه رسول ومتوسط وهو الأصح عند أصحابنا وحكي أبو عداقه أن يرى من أصحابنا فيما إذا طلب لا يهدى إليه فهو له حائراً أو نحوه يبدأ بهل محش وحين والمشهور ما تقدم **(الحادية عشرة)** فيه قبول الهدية ممن يدعى أنها ملكه اعتماداً على مجرد يده من غير تقييد على ما في الأمر ذلك ولا تحقق ملكه لها **(الثانية عشرة)** قوله فوصعه بين يديه يحمله مشكل الظاهر لأن الحل غير الوصع وكيف يكون الحل حالاً من الوصع فيحتمل أن يقال إن في الكلام تقديمها وتأخيرها وأصله فعاء من أهدته يحمله فوصعه بين يديه ويحتمل أنه لما وصعه بين يديه لم يحل استقراره على الأرض بل صار مع ذلك حاملاً له مستوفراً به فانه متوقع رده كما فعل في المرتين الأولى ويحتمل أن يكون هذا زيادة في تأكيد كونه هدية لحصول المبالغة في الإكرام باستمرار صورة الحل له مع وصعه على الأرض والله أعلم **(الثالثة عشرة)** قوله 'شظوا' بآسكان البون وفتح الشين المعجمة فعل أمر من الشطا والمراء الأمر بالشاط للأككل معه وكل ما حلف المراء فعله ومال إليه وآثره فقد شط له وكانت هذه الهدية خاصة **عليه السلام** ما حصه بها وقال هدية لك بخلاف الصدقة التي أحصرها في التومين الأوليين فإنه قال فيها صدقة عليك وعلى أصحابك ومنه أنه يستحب للمهدى له أن يطعم الخاضعين مما أهدى له وذلك ضمن معدود من مكارم الاخلاق **(الرابعة عشرة)** وفيه قبول هدية الكاهن من سامان رضى الله عنه لم يكن أسلم إداك وإنما أسلم بعد استيعاب العلامات الثلاث التي كان عليها من علامات السوء وهي اتساعه من الصدقة، وأكله للهدية وحاتم السوء وإساراً رأى حاتم السوء بعد قبول هديته **(الخامسة عشرة)** الخاتم فيه اعتان منح الماء وكسرها وقد ذكر في هذه الرواية أنه على ظهر رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ولم يبين محله من ظهره وفي سائر الأحاديث أنه من كسبه وقد احتلت الأحاديث في صفته وقدره في حديث أنس بن زيد أنه دخل دار الحلج وهو في

الصحيحين وفي حديث حابر بن سمرة كانه بيعة حمام (رواه مسلم وفي رواية الترمذي (كأنه عدة حمراء مثل بيعة الحمامة) وفي حديث أنى ريد بن أخطب أنه قيل له وما الحاتم؟ قال شعيرات محتتمات (رواه الترمذي في الشمائل ورواه الحاكم لم يقط (شعر محتتم) وقال صحيح الاسناد وفي حديث عبد الله بن سرحس «هبطت إلى حاتم السوة بين كتفيه عدد ناعص كتفه اليسرى جمعا عليه حيلان كأمثال التآليل» رواه مسلم وغيره والمراد (بالجمع) نعم الحميم جمع الكف أو الاصابع وقال أبو الربيع سليمان بن سم في شفاء الصدور هو شامة سوداء تصطب إلى العمرة حولها شعرات متواليات كأنها عرف فرس بمكة اليمين وفي حديث أنى رمة مثل السلعة وفي رواية عنه مثل النفاحة وفي الشمائل للترمذي عن أنى سعيد الخدري بصعة ناشدة وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما مثل الصدقة من لحم عليه مكتوب محمد رسول الله رواه ابن عساكر وعن ابن هشام تشبيه بالحجم وشبهه بمعصم بركة العر وقيل في تشبيهه غير ذلك وذكر أبو العباس القرطبي بعض هذه الأقوال وقال وهذه كلها متقاربة المعنى مفيدة أن حاتم السوة كان تنوًا قائما احمر تحت كتفه الأيسر قدره اذا قلل كبيعة الحمامة وإذا كبر حجم اليد ثم إن السهيلي قال لم يدر هل خلق مالمسى صلى الله عليه وسلم أم وضع فيه بعد ما ولد أو حين نبأ؟ فيين لما مارواه ابن أنى الدياسنده إلى أنى در في حديث الملكين «قال أحدهما لصاحبه اسبل نطه غسل الاناء واعمل قلبه غسل الملاء ثم قال أحدهما لصاحبه حظ نطه فحاض نطلى وجعل الحاتم بين ستمى كما هو الآن) فيين في هذا الحديث متى وضع وكيف وضع ومن وضعه وذكر عبد الكريم الخليلي في شرح السيرة رواية فيها وأقل الثالث وفي يده حاتم له شعاع فوضعه بين كتفيه وئذ به ووجد برده رمانا» وقال القرطبي أيضا قال القاصي عياض «الحاتم هذا شق الملكين بين كتفيه» قال القرطبي وهذه عملة فان لشق إنما كان في الصدر وأثره إنما كان خطا واحد في صدره انى مراق نطه كما هو معصوم عليه في كنة في السجاري ومسلم ولم يستفت في رواية صحيحة ولا حسنة ولا عريضة أنه لا شق حتى بعد انى ظهره ولو كان كذلك لم أن

يكون مستظيلا من بين كتميه الى أسفل من ذلك لانه الذي يحاذي الصدر من
 مسرته الى مراق بطنه ولعل هذا وقع علما من بعض الناس حين لكتابه انتهى
 وعن جابر قال «أرده في رسول الله صلى الله عليه وسلم حمله فالتقت حاتم السوة بسمي
 فكان يم على مسكا» (والسادسة عشرة) في هذه الرواية انه عليه الصلاة والسلام اشترى
 سلمان رضى الله عنه بكدا وكدا درهما وعلى أن يعرض بحلا فيعمل سلمان
 فيها وفي ذلك اشكال لان النائم يكون حينئذ قد استثنى حره من
 مسعته وألقاها لفسه وهو عرسه لتلك الحلة وعمله فيها وذلك مهي عنه
 والمعروف في بقية الروايات ان سلمان كاتب مولاه على ذهب وعمل في محل
 في مسد أحمد وغيره عن سلمان انه قال «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كاتب يا سلمان فكنت صاحي على ثلثائة حلة أحبها له بالمقارون أربعين أوقية
 فقال رسول الله ﷺ لأصحابه أعيوا أحاكم فأعانوني بالحل الرجل ثلثين
 ودية والرجل بعشرين ودية والرجل بحمس عشرة ودية والرجل بعشر يعين
 الرجل بقدر ماعده حتى إذا اجتمعت لي ثلثائة ودية قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذهب يا سلمان فمقر لها فإذا فرغت فئتني وكون أنا أصعبها بيدي
 قال فمقرت لها وأعاني أصحائي حتى اذا فرغت منها حئتته فأحرته فحرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم معي إليها وجعلنا تقرب إليه الودي ويضعه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بيده ووالذي نفس سلمان بيده مامات منها ودية
 واحدة فأديت الرجل ونقي على المان فئتني رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن
 بيضة دحاجة من ذهب من بعض المعادن فقد ما فعل الصرعى المكاتب قال
 فدعيت له قال حد هذه فأدبهم ما عيتك يا سهر قال فت وأين تقع هذه يا رسول
 الله مما على قال حد هذا وإن الله سيؤدي بها علك قال فاحلتها فوردت لهم منها
 وأتتني لس سليمان بده أربعين أوقية فوفيتها حقهم وعثقت فشهدت مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اصدق ثم لم يبتى معه مشهد أساده حد فيه
 محمد بن اسحق وقد صرح بالسمع وفي معجمه انه رأى عن سلمان رضى الله عنه
 «أبى موسى قال له اذهب واشتر نفسك قل فاطلقت الى صاحي فقلت

باب رُكَاةِ الْفِطْرِ

عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ رُكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ذَكَرٍ وَأُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ » وَرَأَى الشَّيْخَانِ فِي رِوَايَةٍ (صَغِيرًا وَكَبِيرًا) وَلَهُمَا فِي رِوَايَةٍ قَالَ ابْنُ عُمَرَ « فَجَعَلَ النَّاسُ

بعضهم بعضاً فقال (بعض) أي أن تمت لي مائة محلة فإذا استحدثت ثوبين ثوباً من ذهب فأتيت النبي ﷺ فأحترته فقال النبي صلى الله عليه وسلم اشتري نفسك بالذهب سألك وأتيت بدلو من ماء الشربة التي كنت تسقي منها ذلك المحل قال فدعا علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سقيتها فوالله لقد عرست مائة محلة وما منها محلة إلا بنت فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحترته أنب المحل قد بنت فأعطاني قطعة من ذهب فابتلقتها فوضعتها في كفة الميزان ووضعت في الحجاب الآخر رواية قال فوالله ما استقلت القطعة من الذهب من الأرض قال وحئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحترته فأعتقني وفي معجم الطبراني أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام قال « اشتريت لهم أُنْثَى بك عند ما اشتري نفسك فاشترته النبي صلى الله عليه وسلم على أن يحس لهم ثلثمائة محلة وأربعين أوقية ذهب ثم هو حر » فيحمل قوله في رواية المصنف فاشتراه رسول الله ﷺ على أن يمضاه أمره بأشرائه نفسه إما بكتانة أو غيرها فجعل النبي ﷺ معه ما اشتري بالأمرة ما يشاء ويدل لذلك الرواية الأخيرة التي سقناها من معجم الطبراني فإنه جمع فيها بين قوله اشتري نفسك وبين قوله فاشترته رسول الله صلى الله عليه وسلم في الساعة عشرة دنانير فيه معجزة ظاهرة للنبي ﷺ

باب رُكَاةِ الْفِطْرِ

عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ رُكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ذَكَرٍ وَأُنْثَى مِنَ

عَدْلَهُ مُدِينٍ مِنْ حِطَّةٍ « وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَحَارِيِّ (وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى
قَبْلَ حَرْوِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ
الْفِطْرِ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ) وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَحَارِيِّ وَصَحَّحَهَا « صَاعًا مِنْ
تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَرْتَرٍ » وَلَا يُؤَدَّى دَاوُدَ « كَانَ النَّاسُ يُخْرِجُونَ صَدَقَةَ
الْفِطْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ

المسلمين » (فيه) فوائد (الاولى) أخرج الأئمة الستة من هذا الوجه من طريق
مالك وليس في رواية البحاري من هذا الوجه قوله « من رمضان على الناس
وفي رواية الأئمة الستة » حرر أو عهد ذكر أو أني بأو بدل الواو إلا أن في رواية
ابن ماجة حرر وعهد ذكر أو أني بالواو في الأول وأو في الثاني وفي رواية للسائي
(فرس رسول الله ﷺ زكاة رمضان على كل صغير وكبير حر وعهد ذكر وأنى)
وأخرج البحاري وأبو داود والسائي من طريق عمر بن نافع عن أبيه عن
ابن عمر وفيه على العهد والخروج والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين
وأمر بها أن تؤدى قبل حروج الناس إلى الصلاة وأخرج الشيخان والسائي
وابن ماجة من طريق الباقين عن أبيه أن عبد الله قال « أمر النبي ﷺ بزكاة الفطر
صاعا من تمر أو صاعا من شعير قال عبد الله ففعل الناس عدله مدِينٍ مِنْ حِطَّةٍ »
وأخرج الأئمة الستة حلا ابن ماجة من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن
ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بركة الفطر أن تؤدى قبل حروج
الناس إلى الميلى » راد أبو داود وكان ابن عمر يؤديها قبل ذلك باليوم واليومين
وأخرجوه أيضا حلا ابن ماجة من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال (فرس النبي
ﷺ صدقة الفطر أو قال زكاة على الذكر والأنثى والخروء المملوك صاعا من تمر وصاعا
من شعير فعدل الناس به نصف صاع من تمر فكان ابن عمر يعطى التمر فاعود
أهل المدينة التمر فأعطى شعيرا فكان ابن عمر يعطى عن الصغير والكبير
حتى أنه كان يعطى عن بني وكان ابن عمر يعطىها الذين يفسلونها وكانوا

أَوْ سَلَتْ أَوْ رَيْبٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَلَمَّا كَانَ عَمْرٌ وَكَانَتْ الْحِنْطَةُ جَعَلَ
عَمْرٌ يَصِفُ صَاعَ حِنْطَةٍ مَكْنٌ صَاعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ ، وَرَوَاهُ
الْحَاكِمُ دُونَ فِعْلٍ عَمْرَ وَصَحَّحَهُ . وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
وَصَحَّحَهُ (أَوْ صَاعًا مِنْ قَمْحٍ) وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ
(صَاعٍ مِنْ تُرٍّ) وَاسَادَهُمَا صَعِيفٌ وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ

يعطون قبل الفطر يوم أو يومين لفظ البخاري وفي رواية مسلم الحرم بقوله
صدقة رمضان ولم يذكر قوله فكان ابن عمر يعطي التمر وما بعده واتفق عليه الشيخان
أيضا وعبرهما من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « أمر من
رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعا من شعير أو صاعا من تمر
على الصبر والكبير والحر والملك » قال أبو داود في سننه ورواه سعيد
الجمحي عن عبيد الله عن نافع قال فيه من المسلمين والمشركين عن عبيد الله ليس فيه
(من المسلمين) وروى الحاكم في مستدركه رواية سعيد الجمحي هذه ولم يلقها (فمن
ركاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من بر على كل حر أو عند ذكر أو أنثى من المسلمين)
وصححها وأخرجه مسلم من طريق الصحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر « أن
رسول الله ﷺ أمر من ركاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين حر
أو عند رجل أو امرأة صعب أو كبير صاعا من تمر أو صاعا من شعير » وأخرج
أيضا من هذا الوجه أن رسول الله ﷺ أمر بركاة الفطر أن تؤدي قبل خروج
الناس إلى الصلاة وكلام الشيخ رحمه الله في السحرة الكبرى في الأحكام يوهم
أفراد البخاري بهذه الجملة وقد عرفت أنها عند مسلم من طريق موسى بن
عقبة والصحاك بن عثمان وأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم في مستدركه
أوصححه من رواية عبد العزيز بن درواد عن نافع عن ابن عمر قال « كان الناس
يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعا من شعير أو تمر أو صاع
أو ريب فاما كان عمر رضي الله عنه وكثرت الحصة حين عمر ريب صاع حنطة

حديث ابن عباس (صاعاً من تمرٍ أو شعيرٍ أو نصف صاعٍ قمحٍ) ثم رواه النسائي موقوفاً (صدقةُ الفطرِ صاعٌ من طعامٍ) وقال هداً أثبت (وفي الصحيحين من حديث أنسٍ سعيدٌ «كُنَّا نُعطيها في رَمَانِ الذي صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعامٍ أو صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعيرٍ أو صاعاً من رَيْبٍ فلما جاء معاويةُ وحاءَتِ السمراءُ قال

مكان صاع من تلك الأشياء» ولم يذكر النسائي والحاكم الموقوف على عمر وأخرجه الحاكم في مستدركه من طريق كثير من فرقته عن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ قال زكاة الفطر فرض على كل مسلم حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين صاع من تمر أو صاع من شعير» وقال ابنه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (الثالثة) فيه وجوب زكاة الفطر وهو مجمع عليه الا من شد قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على ذلك وقال اسحق يعني ابن راهويه هو كالاجماع من أهل العلم وقال الخطابي قاله عامة أهل العلم وقال ابن عبد البر معنى قوله فرض عند أهل العلم أوجب وما أوجبه رسول الله ﷺ فأمر الله أوجبه وما كان ليقطع عن الهوى ثم حكى عن بعض أهل العراق وبعض متأخري المالكية وبعض أصحاب داود أنها ماسة مؤكدة وأن معنى قوله فرض قدر كقولهم فرض القاصي بقعة اليتيم قال وهو ضعيف مخالف للطاهر وادعاء على النعم ما يخرجه عن المعهود فيه لأنهم لم يختلفوا في قوله فريضة من الله أن معناه إيجاب من الله وكذلك قولهم فرض من الله ساعة رسوله وفرض الصلاة والزكاة ومحو هذا كل ذلك أوجب وألزم قال وممن أن أنى يريد منها فقال هي ستة فرضها رسول الله ﷺ فلم يصح شيئاً قال وسائر العلماء على أنها واحدة. وقال قبل ذلك أجمعوا أن رسول الله ﷺ أمر بها ثم احتلفوا في سحها فقالت فرقة هي مسووعة بالزكاة وروا عن قيس بن سعد بن عباد أنه قال كان رسول الله ﷺ يأمر بها قبل بول الزكاة فلما رلت آية الزكاة لم يأمر بها ولم يسها عنها ونحن فعله وقال الجمهور لم يسحها شيء. قلت الحديث المذكور رواه

أَرَى مُدَامَ هَذَا يَدِلُّ مُدَيٍّ ، وَفِي رَوَايَةٍ لَهَا (أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطِ)
وَلَا يُنْفِى دَاوُدَ (أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ) وَقَدْ هَدَاهُ وَهُمْ مِنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ،
قَالَ حَامِدُ بْنُ بَجِيٍّ فَانْكُرُوا عَلَيْهِ قَتْرَ كُهُ سُفْيَانُ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ
رَأَى مَا لَكَ (مِنْ الْمُسْلِمِينَ) وَرَوَى أَبُو السَّحْتِيَانِيُّ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ
عَمْرٍو وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو

السَّائِي وَأَبْنُ مَاحَةَ قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَهُوَ لَا يَدِلُّ عَلَى رِوَالٍ وَحُوسِهَا وَذَلِكَ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي حَمَلِ
الْعَادَةِ لَا تَوَحُّبُ سَحِّ الْأَصْلِ يُرِيدُ عَلَيْهِ غَيْرُ أَنَّ مَحَلَّ سَائِرِ الرُّكُوتِ الْأَمْوَالُ وَمَحَلُّ رَكَاةِ
الْفِطْرِ الزَّكَاةُ وَمِنْ ذَهَبَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَاحِدَةُ ابْنِ الْمُبَارَكِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيَّةِ وَقَالَ
السُّوَيْيُّ إِنَّهُ شَادَ مَسْكُورٌ لَعَلَّ صَرِيحَ وَقَالَ الْقَاسِمِيُّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَنِيِّ عَنْ مَالِكٍ فِي وَحُوسِهَا
رَوَايَتَانِ أَحَدُهُمَا مَحْتَمِلَةٌ وَالْآخَرَى قَالَ رَكَاةُ الْفِطْرِ فَرَسٌ ، وَبِذَلِكَ قَالَ فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ
قَالَ وَبِأَوَّلِ قَوْمٍ قَوْلُهُ فَرَسٌ عَمَى قَدْرُهُ وَهُوَ عَمَى الْوُحُوبِ أَظْهَرَ لِأَنَّهُ قَالَ رَكَاةُ الْفِطْرِ
فَدَحَلَتْ تَحْتَ قُوَّةِ (وَأَتَوْا) رَكَاةً فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ فَرَسٌ أَوْحَبَ فِيهَا وَبَعَثَتْ وَإِنْ كَانَ
عَمَى قَدْرٌ فَيَكُونُ 'نَعْمَى قَدْرُ' رَكَاةٍ الْمُفْرُوضَةِ بِالْقُرْآنِ بِالْفِطْرِ بِمَا قَدَّرَ رَكَاةُ الْإِمَامِ
﴿ الثَّلَاثَةِ ﴾ فِيهِ أَرْكَاتُ الْفِطْرِ فَرَسٌ وَهُوَ مُقْتَضَى قَاعِدَةُ الْجَمْعِ وَفِي تَرَادُفِ الْعَرَصِ
وَالْوَاوِ حَرَفُ الْقَصْرِ الْحَقِيقَةِ فِي كَتْمِهِمْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْوُحُوبِ وَهُوَ مُقْتَضَى قَاعِدَتِهِمْ فِي أَنَّ
الْوَاوِ حَرَفٌ مَائِلٌ سَلِيلٌ طَيِّبٌ وَخْتَلَفَ الْحَسَنَةُ فِي ذَلِكَ قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا
وَهَلْ تَسْمَى فَرَسًا عَمَى لِقَوْلِ بَعْضِهَا عَلَى رَوَايَتَيْنِ قَالُوا 'صَحِيحٌ' أَمَّا فَرَسٌ فَعَمَى
ابْنُ عَمْرٍو (فَرَسٌ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَاةُ الْفِطْرِ (وَلَا تَجْمَعُ الْعَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا فَرَسٌ) وَلَئِنْ
الْفَرَسُ أَنْ كَانَ الْوَاحِدُ فِيهِ وَاحِدَةٌ وَإِنْ كَانَ الْوَاحِدُ الْمُتَشَاكِدُ فِيهِ مَتَا كَدَةُ
يَجْمَعُ عَلَيْهَا (فَرَسًا) اسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ وَقْتُ وَحُوسِهَا غُرُوبُ الشَّمْسِ لِسَبْعَةِ
الْعِيدِ لِيَكُونَ أَصَابُهَا إِلَى الْفِطْرِ وَذَلِكَ هُوَ وَقْتُ الْفِطْرِ وَصَافَتِهَا إِلَى الْفِطْرِ لِأَنَّهُ
وَقْتُ الْوُحُوبِ وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ خُذِي وَخُذِي حَسْبُكَ وَهُوَ أَحَدُ
الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ وَحِكَاةُ ابْنِ شَدْرٍ عَنْ سَيِّدِ بْنِ زَاهِرٍ وَحِكَاةُ ابْنِ

وَلَمْ يَدَّ كُرُوا فِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ رَوَى نَعَصَهُمْ عَنْ نَافِعٍ مِثْلَ
 بِرِوَايَةِ مَالِكٍ مِمَّنْ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ (قُلْتُ) لَمْ يَمُرِّدْهُمَا مَالِكٌ بَلْ
 تَابَعَهُ عَائِشَةُ عَمْرُو بْنُ نَافِعٍ عِمْدُ الْبُخَارِيِّ وَالصَّحَّاحُ بْنُ عُثْمَانَ عِمْدُ
 مُسْلِمٍ وَيُونُسُ بْنُ زَيْدٍ وَالْمَعْلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَعَمْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَكَثِيرُ بْنُ
 قَرْقَدٍ وَاحْتَفَلَفَ فِي رِيَادَ تَيْهًا عَلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَيُّوبَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُدَّامَةُ عَنْ سَمِيَانَ الْبُورِيَّ وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ وَقْتُ وَحُوبِهَا طُلُوعُ الْعَجْرِ يَوْمَ الْعِيدِ
 وَهُوَ أَحَدُ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ وَهُوَ قَالَ مِنْ أَصْحَابِهَا مَطْرُوفُ بْنُ الْقَاسِمِ
 وَابْنُ لِحْشُونَ قَالَ الْقَاسِي أَبُو بَكْرٍ الْعَرَبِيُّ وَهُوَ الصَّحِيحُ أَهْ وَهُوَ قَالَ الشَّامِيُّ
 فِي قَوْلِهِ الْقَدِيمِ وَحَكَاةُ ابْنِ الْمَدَرِّ عَنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ وَأَبْنَى نَوْرٍ وَحَكَاةُ ابْنِ
 قُدَّامَةَ عَنْ الْبَيْتِ بْنِ سَعْدٍ وَرَعَمَ هَؤُلَاءِ أَنَّ طُلُوعَ الْعَجْرِ هُوَ وَقْتُ الْمَطْرِ فَأَنَّهُ
 الَّذِي يُحَدِّدُ فِيهِ الْمَطْرُ أَمَّا اللَّيْلُ فَلَا يَكُنْ قَطْعًا لِلصُّومِ لَا فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ
 قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ وَكَلَّا الْأَسْتِدْلَالَينِ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ أَصَابَتْهَا
 إِلَى الْمَطْرِ مِنْ رَمَضَانَ لَا يَسْتَلِرُّ أَنَّهُ وَقْتُ الْوُحُوبِ بَلْ يَقْتَضِي أَصَابَةَ هَذِهِ الرِّكَاتِ
 إِلَى الْمَطْرِ مِنْ رَمَضَانَ فَيُقَالُ حَيْثُ دُخِلَ الْوُحُوبُ بظَاهِرِ نَمُطَةِ فَرَسٍ وَيُؤْخَذُ وَقْتُ
 الْوُحُوبِ مِنْ أَمْرِ آخَرٍ أَهْ قُلْتُ لِأَمْعَى لِأَصَابَتْهَا لِلْمَطْرِ إِلَّا أَنَّهُ وَقْتُ الْوُحُوبِ
 وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَصَابَتْهَا لِلتَّعْرِيفِ وَقَالَ قَوْمٌ إِلَى سَبِّ وَحُوبِهَا وَأَمَّا أَقُولُ إِلَى
 وَقْتُ وَحُوبِهَا وَسَبِّ وَحُوبِهَا مَا يَحْرَى فِي الصُّومِ مِنَ الْعَوْنِ اسْتَدْلَ عَلَى ذَلِكَ
 مَا فِي سِرِّ أَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « فَرَسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَاتُ الْمَطْرِ طَهْرَةٌ
 لِلصَّائِمِ أَوْ الْغَائِمِ مِنَ الْعَوْنِ وَالرَّفْعُ وَطَعْمَةُ لِمَسَاكِينٍ مِنْ أَذَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ هِيَ
 رَكَاتٌ مَتَمَوَّلَةٌ مِنْ أَذَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ هِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ » وَفِي مَدْعَاهِ أَنَّهُ دَعَى
 قَوْلُ ثَابِتٍ أَنَّهَا تَحْتَمِلُ الْوَقْتَيْنِ قَوْلُهُ الْعَمِيدُ لَا يَحْرَى صَاحِبُ الْمَدْحِ مِنْ
 وَتَكَرَّرَ لِأَصْحَابِ وَعِدَّةٍ مُتَّحِصِينَ تَتَنَسَّى نَهْمَهُمْ وَقَوْلُ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ
 تَحْتَمِلُ طُلُوعَ الشَّمْسِ يَوْمَ الْعِيدِ وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ يَحْتَمِلُ عَرُوبَ الشَّمْسِ يَوْمَ الْعِيدِ

وحونا موسعا آخره غروب الشمس من يوم الفطر وفي المسألة قول (ثالث) أنها
 تحب على من أدرك طلوع الفجر إلى أن يعلو النهار حكا، أن المندرج عن بعض
 أهل العلم وقال ابن حرم الطاهري وقتها أثر طلوع الفجر إلى أن تبي من الشمس
 وتحل الصلاة فإن كان صاحب القول المتقدم أراد يعلو النهار بياض الشمس اتحد
 مع قول ابن حرم، وإن أراد شيئا غير ذلك فهي حينئذ سبعة أقوال، وتظهر
 ثمرة الخلاف في صور كثيرة، (مبها) لومات بعد العروب وقبل الفجر وحت
 الركاة على القول الأول دون الثاني، ثم اعلم أن عبارة إمام الحرمين والعالي والرافعي
 تقتضي على القول الأول أن الاعتبار بأدراك وقت العروب خاصة لكن المشهور في
 مذهب الشافعي اعتبار إدراك آخر حره من رمضان وأول حره من شوال، صرح
 به غير واحد ومن عليه الشافعي، ويظهر أثر ذلك فيما لو قال لعنده أبت حر
 مع أول حره من شوال، تقتضي الأول أن العمد المذكور يجب عليه إحراح
 الفطرة عن نفسه ولا يجب عليه على الثاني المرحح، وقد يستدل له بأصادة الركاة
 إلى الفطر من رمضان، فإنه يقتضي اعتبار حره من رمضان وحره من رمضان، والله
 أعلم ﴿الحامسة﴾ فيه التحجير في ركاة الفطر بين التمر والشعير. فيحرج من
 أيهما شاء صاعا ولا يحريء إحراح غيرهما وهذا قال ابن حرم الطاهري فهو
 أسعد الناس بالعمل بهذه الرواية المشهورة لكن ورد في روايات أخر ذكر أحساس
 أخر. فتقدم من المستدرك للحاكم (صاعا من تمر أو صاعا من بر) وصححه
 ومن سبب أي داود والسائي ومستدرك الحاكم (كان الناس يحرجون صدقة
 الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعا من شعير أو تمر أو سلت أو ربيب)
 وروى الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة (أن النبي ﷺ حم على صدقة رمضان
 على كل إنسان صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من قمح) وقال هذا
 حديث صحيح وعن أبي اسحاق عن الحارث عن علي عن النبي ﷺ أنه قال في
 صدقة الفطر (عن كل صدير وكبير حر أو عند صاع من بر أو صاع من تمر) ثم
 قال هكذا أسنده عن علي ووقفه غيره. وعن ريد بن ثابت قال (حطس رسول

الله ﷺ فقال « من كان عنده طعام فليصدق بصاع من رءا صاع من شعير. أو صاع من تمر، أو صاع من دقيق، أو صاع من رءا أو صاع من سلت) وذكر الحاكم أن إسناده يجرح مثله في الشواهد وذكر والذي رحمه الله في السحرة الكبرى من الأحكام أن إسناده حديث على وريد بن ثابت ضعيف وروى أبو داود والسنائي عن ابن عباس قال « أن هذه الزكاة فرضها رسول الله ﷺ على كل ذكر وأثنى حرومها صاعا من شعير أو تمر أو نصف صاع من قمح » ثم روى السنائي عن ابن عباس قال صدقة الفطر صاع من طعام وقال هذا أثبت وفي الصحيحين عن أنس بن سعيد الخدري رضي الله عنه « كما يعطيه في رمضان النبي ﷺ صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير، أو صاعا من رءا فإهداء معاوية وحناء السمراء قال أرى مدا من هذا يعدل مدين » وفي رواية لهما (أو صاعا من أقط) ولأن داود أو صاعا من دقيق وقال هذه وهم من ابن عينة قال حامد بن يحيى فأذكروا عليه فتركه سميان واعتل أن حرم في ترك الواحد حديث أنس بن سعيد أنه مضطرب المن وأنه ليس به أن النبي ﷺ علم بذلك وأقره وكلامه في ذلك ضعيف مردود وقد احتاج العلماء في هذه المسألة ذهب الشافعية إلى أن حرم الفطرة كل ما يجب فيه العشر وعن الشافعي قول قديم أنه لا يحرم فيها الخمس والعقدس والمذهب المشهور الأول والصحيح عدم إخراج الأقط أيضا للصحة الحديث هـ ، فإن حورناه فالأصح أن اللبن والحليب ليس مروع الرءا معناه والخلاف في إخراج من قوته الأقط واللبن والحليب ولا يحرمه الدقيق ولا السويق ولا الحر كما لا تحرم القيمة وقال الآمط بن عيسى لا يحرمه الدقيق قال ابن عبدان يقتضي قوله إخراج السويق والحر وصححه وفي الواح من الأحاسن المخرئة ثلاثة أوجه لأصحابنا (أصحها) عند الجمهور غالب قوت البلد (والثاني) قوت نفسه وصححه ابن عبدان و(الثالث) يتخير بين الأحاسن وهو الأصح عند القاضي أني الطيب ثم إذا أوحس قوت نفسه أو البلد فعُدل إلى ما هو دونه لم يجر وإن عدل إلى أعلا منه حار وفيما يعتبره الأعلى والآدنى وجهان أصحهما الاعتناء بزيادة صلاحية الاقتنيات والثاني ناقيمة هذا تحصل مذهبنا في ذلك على سبيل الاختصار

وقال الحنابلة هو محير بين الحمسة المصوص عليها وهي التمر والشعير والزبيب والاقضا قالوا والسلت نوع من الشعير فيجوز احراره لدخوله في المصوص عليه ، وهو في بعض طرق حديث ابن عمر كما تقدم وبص أحمد على حوار إخراج الدقيق . وكذلك السويق ولا يجرىء عندهم الحر . قالوا فيتخير بين هذه فيخرج ماشاء منها وإن لم يكن قوتاله . إلا الأقط فاما يخرجه من هو قوته أو لم يخدم المصوص عليه سواء ، فان وجد سواء في احرائه عندهم روايتان مشتهرتان ورود الصن به ، وكونه غير ركوى . قالوا وأفضلها لتمر وبعده الزبيب ، وقال بعضهم الزبيب قالوا ولا يجوز المدول عن هذه الاحساس مع القدرة على أحدها ، ولو كان المدول اليه قوت لده . فان عجز عنها أحرأه كل مقتات من كل حمة وثمرة ، قاله الحرقي قل ان قدامة وضاهره أنه لا يحرثه المقتات من غيرها كاللحم واناس ، وقال أبو بكر يعطى مقام مقام الاحساس المصوص عليها عند غدها ، وقال ابن حامد يحرثه عند غدها الاحراح بما يقتاته دلرة والدحن ولحوم الخيتان والانعام ، ولا يردون الى أقرب قوت الامصار ، وأما المالكية فان المشهور عندهم أنه حسمية المقتات في رمه عليه الصلاة والسلام من القمح والشعير والسلت والزبيب والتمر والاقط والدرة والارز والدحن وراد ابن حسب العاص . وقال أشهب من السلت الاول خاصة فلو اقتيت غيره كالتفاني والتين والسويق والحمص وان ، فان مشهور الاحراء وفي الدقيق قولان ويخرج من غالب قوت لسلد فان كان قوته دونه لالشح فقولان وقال الحنفية يتخير بين التمر والدقيق والسويق والزبيب والتمر والشعير والدقيق أولى من التمر والدراهم أولى من الدقيق فيما روى عن أبي يوسف وهو اختيار الفقيه أبي جعفر لأنه أدفع الحاجة ، وعن أبي بكر الاعمش تفصيل القمح لأنه أعدم الخلاف واعلم أن من قال بالتحجير فقد أحدث بظاهر الحديث وأن ، من قال بتعيين حلت قوت السلد أو قوت نفسه فانه حمل الحديث على ذلك ولم يجعله على ظاهره من التحجير ، واقتصر في المشهور من روايات ابن عمر على التمر والشعير لا سيما غاب ما يقتات بالمدية في ذلك الوقت فاما ان يكون محمولا على ايجاب التمر على من يقتته وشعير على من يقتاته ، واما ان يكون محمولا على الاستواء بينهما في الغنة فلا ترجح لاحدهما على الآخر ، فخرج

بحري بينهما والله أعلم ﴿ السادسة ﴾ فيه ان الواح احرا حة في ركاة العطر صاع من
أى حسن أحر ح . و نه قال مالك والشافعى وأحمد وجمهور العلماء من السلف
والخلف وحكاها ابن المنذر عن الحسن البصرى وأنى العالية وحاتر بن ريد ، واسحاق
ابن راهويه قال ابن قدامة وروى عن أنى سعيد الخدرى اه وقال أبو حنيفة انما
يبحر صاعا اذا أحر ح نرا أو شعيرا ، فاما اذا أحر ح فحأ أو دقيقة أو سويقه فالواحد
نصف صاع وعنه فى الزب رواتان (أشهرهما) عنه أنه مثل القمح فيبحر
منه نصف صاع (والثانية) أنه كالشعير فيبحر منه صاعا و نه قال أبو يوسف ومحمد
وحكاها ابن المنذر عن سفيان الثورى وأكثر أهل الكوفة غير أنى حنيفة قال
ورويأ عن جماعة من الصحابة التابعين أنه يحرى نصف صاع من البرء روبا
ذلك عن أنى بكر وعثمان وليس يثبت ذلك عنهما ، وعن على وابن مسعود وحاتر
ابن عند الله وأنى هريرة وابن الزبير ومعاوية واسماء و نه قال سعيد بن المسيب
وعطاء وطاوس ومجاهد وعمر بن عبد العزيز ، وروى ذلك عن سعيد بن حير وعروة
ابن الزبير وأنى سلمة بن عبد الرحمن وأنى قلانة وعبد الله بن شداد ومصب بن سعد
واحتلف فيه عن على وابن عباس والشعبي ، فروى عن كل منهم القولان جميعا
اه وهو قول فى مذهب مالك أنه يحرى من القمح نصف صاع واحتج هؤلاء
بما فى سنن أبى داود عن ثعلبة بن أنى شعير عن أنه عن السى عليه السلام أنه قال :
صاع من قمح على كل اثنين وعن ابن عباس (فرس رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة
صاعا من تمر أو شعير أو نصف صاع قمح) وروى الترمذى عن عمر بن شعيب
عن أبيه عن حذاف أن السى صلى الله عليه وسلم لعت مساديا فى فحاح مكة . ألا ان صدقة الفطر
واحدة على كل مسلم ذكر أو أنثى حر أو عبد صغير أو كبير . مدان من قمح أو
سواه . صاع من طعام قال الترمذى حسن غريب . واحتج الاولون بأن فى بعض
طرق حديث ابن عمر صاعا من بر وهذه زيادة يحب الاحدثها ، وقد تقدم ذكرها
وروى أيضا من حديث على بن ريد بن ثابت . وقد تقدم ذكرها . وفى الصحيحين
عن أنى سعيد الخدرى (كما نعتنيها فى زمان السى صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من
تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من ريب ، وما جاء معاوية وحاتر السمراء . قال

أرى مدام هذا يعدل مدين) قال ابن عبد البر ولم يختلف من ذكر الضعاف في هذا الحديث انه اراد به الحطة وتقدم من الصحيحين في حديث ابن عمر (أمر النبي ﷺ بركاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير ففعل الناس عدله مدين من حطة وهذا صريح في أن احراح نصف صاع من القمح لم يكن في رمن السي ﷺ وإنما حدث بعده وأحاربوا عن أحاديث نصف الصاع من القمح بأنها لا تستعن السي ﷺ قاله ابن المنذر ؛ قال ابن قدامة وحديث ثعلبة يبرود به النعمان بن راشد ، قال الحارثي وهو يهيم كثيرا ، وهو صدوق في الاصل . وقال مهيا ذكرت لاحمد حديث ثعلبة بن أنى صغير في صدقة الفطر نصف صاع من بر فقال ليس بصحيح إنما هو مرسل يرويه معمر وابن حريج عن الزهري مرسلا (قلت) من قبل من هذا ؛ قال من قبل النعمان بن راشد ليس هو تقوى في الحديث وضعف حديث ابن أنى صغير وسأله عن ابن أنى صغير أمعروف هو ' قل من يعرف ابن أنى صغير ليس هو عمروف ، وذكر احمد وعلي بن المديني ان أنى صغير فصعناه جميعا وقال ابن عبد البر ليس دون الزهري من يقوم به حجة ورواه أبو اسحاق الخوارجي قال حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن النعمان عن الزهري عن ثعلبة عن أبيه قل قال رسول الله ﷺ (أدوا صدقة الفطر صاعا من قمح أو قال رعين كل انسان صغير أو كبير) وهذا حجة لنا واساده حسن . قال الخوارجي والنصف صاع ذكره عن السي ﷺ وروايته ليس يشتبه كلام ابن قدامة (السابعة) اختلف العلماء في مقدار الصاع فذهب مالك ، والشافعي وأحمد وعلمااء الحجاز الى انه خمسة أرطال وثلاث بالطل البعادي وذهب أبو حنيفة وصاحبه محمد الى أنه ثمانية أرطال بالطل المذكور ، وكان أبو يوسف يقول كفولهما ثم رجع الى قول مالك ، والجمهور لما تناظر مع مالك بالمدينة فآراه الصبيان التي توارثها أهل المدينة عن أسلافهم الى رمن السي ﷺ واغلاق الصاع في الحديث يدل على انه مكبال معروف عندهم وقال ابن الصانع وغيره من أصحابنا الاصل فيه الكيل وإنما قدره العلماء بالوزن استظهارا وقال الووي قديستشكل صط الصاع بالاراضال فان الصاع المخرج به في رمن السي ﷺ مكبال معروف ويختلف

قدره وربما باحتلاف حسن ما يجرح كالذرة والخص وغيرهما والصواب ما قاله أبو الفرج الدارمي من أصحنا ان الاعتماد في ذلك على الكيل دون الوزن وان الواحد أن تجرح بصاع معاير بالصاع الذي كان يجرح به في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك الصاع موحود ومن لم يحده وحب حايه احرأ قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه . وعلى هذا فالتقدير بحمسة أرتال وثلاث تقريبات ، وقال جماعة من العلماء الصاع أربع حمات لكي يرحل معتدل النكهي اه كلام النووي وذكر بعضهم أنه قد كان يكيل القاهرة وقال ان الزدعة في تصنيف له سماه (الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان) أحصر الى من يوثق ، من الفقهاء الورعين مدام حش محروط لم يتشقق ولم يسقط منه شيء وأحذرني أنه عايره على مد الشيخ بح الدين الطبري شح الحرم الشريف بمكة وأن الشيخ بح الدين المذكور ذكر أنه عايره على ماصح عده بالسد أنه معاير على ما عور على مد رسول الله ﷺ فامتحنته بما قال بعض أصحابنا وغيرهم أنه يقع به المعيار وهو الماش والعدس فوحدت كيله بها يريد على المائتين زيادة كثيرة فاستحصرت أن العال على الطن ان المعيار اما وقع بالشعير لأنه العال من أقوات أهل المدينة في الصدر الاول كما دلت على ذلك الاحار فاعتبرت بالشعير الصعدي المعربل المتقى من الطين وان كان فيه حات من القمح يسيرة فصح الوزن المذكور يكيل المد المذكور ثم وزن وحاء رته مائة وثلاثة وسبعين درهما وثلاث درهم بالمصري ثم وزن من الشعير المقدار المذكور ووضع في المد المذكور فكان قدره من غير زيادة عليه ومنه يصهر صحة أن الرطل المعدادى مائة وثلاثون درهما به يظهر أيضا صحة صح الدراهم الموحودة حيث مد نصراني وقال ان قدامة في المعنى الاصل فيه الكيل وإنما قدره اعماء بالوزن ليحفظ وسقل وقد روى جماعة عن احمد انه قال اصاع وره فوحدته خمسة أرتال وثلاثا حطة وقال حصل قال احمد أحدث الصاع من ان أنى الصر وقال أبو النصر أحدثه من ان أنى دت وقال هذا صاع امي ^{صا} الذي يعرف بالمدينة قل احمد وحدنا العدس فعربا به وهو

أصلح ما يكال به لأنه لا يتحاى عن مواضعه فكلما به ثم ورماء فاذا هو حصة
أرطال وثلاث وقال هذا اصلح ما وقفا عليه وما بين لباس صاع النبي ﷺ وادا
كان حصة أرطال وثلاثا من الحطة والعدس وهما من أثقل الحبوب ثمانية
من أحاس العطرة أحف منهما فاذا أخرج مها حصة أرطال وثلاثا هي أكثر
من صاع وقال محمد بن الحسن ان أخرج حصة أرطال وثلاثا را لم يحرثه لان
المر يحتلف فيكون ثحبيا وحبصيا ، وقال الطحاوي : يجرح ثمانية أرطال مما
يستوى كيله ووربه وهو الربيب والماش . ومقتضى كلامه أنه إذا أخرج ثمانية
أرطال مما هو أثقل مهمال يحرثه حتى يريد شيئا يعلم به أنه قد بلغ صاعا والاولى
لمن أخرج من القليل فالور أن يحتاط ويريد شيئا يعلم به أنه قد بلغ صاعا اه
كلام ابن قدامة (في الثامنة) فيه وجوب ركاة العطر على العبد وطاهره اخراج
العبد عن نفسه وبه قال داود الطاهري لا يعلم أحدا قال به سواء ولم يتابعه على
ذلك ابن حرم ولا أحد من أصحابه وبطله قوله عليه الصلاة والسلام ليس على
المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة العطر وذلك يقتضى أن ركاة العطر
ليست على العبد نفسه وانما هي على سيده قال ابن المنذر اجمع عوام أهل العلم
على أن على المرء اداء ركاة العطر عن مملوكه الخاضع غير المكاتب والعبد المعصوب
والآبق والعبد المشتري للتجارة وقال ابن قدامة لا يعلم فيه خلافا انتهى وقد
اختلفوا في مسائل أشار ابن المنذر في عبارته التي حكيتها الى بعضها فذكرها ثم
ذكر ما فيها فأما العائث فذهب الشافعي وجوب فطرته وان لم تعلم حياته ان
انقطع حره ولم يكن في طاعته بل كان آبقا ولم يكن في يده بل كان معصوبا ولم
يعرف موضعه بل كان صالبا ويحب اخراجها عن هؤلاء في الحال وفي هذه
الصور خلاف ضعيف عديم وكذلك مذهب احمد الا في مقطع الحر فانه
لم يوجب فطرته لضعفه قال لو علم لذلك حياته لزمه الاخراج لما مضى
ولم يوجب أبو حنيفة ركاة الآبق والاسير والمعصوب المخلود وعنه
رواية بوجوب ركاة الآبق . وفصل مالك فأوجب في كل من

المصوب والآتي الركاة إذا كانت عينه قريبة وهو يرحى حياته ورحمته، فإن
 بعدت عينه وأيس منه سقطت الركاة عن سيده وقال ابن المدر أكثر من
 يحمط عنه من أهل العلم يرون أن تؤدي ركاة المطر عن الرقيق غائبهم وحاصرهم
 وهو مذهب مالك والشافعي والكويتي وكان ابن عمر يرح عن علمانه الدين
 بوادي القرى وحير، ثم حكى الخلاف في إحراجها عن الآتي فحكى عن
 الشافعي وأبي ثور وحبوبها وإن لم يعلم مكانه، وعن الزهري وأحمد وإسحاق
 وحبوبها إذا علم مكانه وعن الأوراعي وحبوبها إذا كان في دار الإسلام، وعن
 عطاء والثوري وأصحاب الرأي. عدم وحبوبها، وعن مالك وحبوبها، إذا
 كانت عينه قريبة ترحى رحته، وهذه خمسة أقوال قدمت ذكر أربعة منها
 والذي استمدناه من كلامه مذهب الأوراعي، وأما المكاتب فبعض ثلاثة أقوال
 في مذهب الشافعي (أصحابها) أعد أصحابها أنها لا تحب عليه ولا على سيده عنه،
 وبه قال أبو حنيفة، (والثاني) تحب على سيده وهو المشهور من مذهب مالك
 كما قاله ابن المحاسب وبه قال عطاء وأبو ثور وابن المدر (الثالث) تحب
 عليه في كسبه وكسبته، وبه قال أحمد بن حنبل، وفي المسألة (قول رابع)
 أنه يعطى عنه إن كان في عياله والأفلا. حكاه ابن المدر عن إسحاق بن راهويه
 و (قول خامس) أن السيد يرحها عنه إن لم يؤد شيئاً من كتابته، فإن
 أدى شيئاً من كتابته وإن قل فهي عليه، قاله ابن حزم الطاهري وأما العمد
 المشتري للتجارة فالجمهور على أنه يحب على السيد فطرته كغيره لعموم الحديث وبه
 قال مالك والشافعي وأحمد واللسن سعد والأوراعي وإسحاق بن راهويه
 وابن المدر وأهل الطاهر وقال أبو حنيفة لا تحب فطرته لو حوب ركاة التجارة
 فيه وحكى عن عطاء والحمي والثوري (ومن مسائل العمد) التي اختلف
 فيها أنصا - العمد المشترك بين اثنين، وفطرته واحدة على سيده عند الجمهور
 وبه قال مالك والشافعي وأحمد في الجملة إلا أنهم اختلفوا في تفصيل ذلك فقال أصحابنا
 إن لم يمكن سبهما بإداة فالو حوب عليهما بقدر ملكيهما، وإن كانت بينهما
 مهاباة فالاصح اختصاص الوحوب عن وقع رهن الوحوب في بونته، وعن

احمد روايتان الطاهر عنه كما قال ابن قدامة كمدحها قال وهو قول سائر من أوجب فطرته على ماداته . والرواية الثانية عنه أنه يجب على كل واحد من المالكين صاع ، ولا فرق عند الحاملة بين أن يكون سهما مياها أم لا ، وفي مذهب مالك ثلاثة أقوال ، هذان . (والثالث) أن على كل من السديين نصف صاع ، وإن تفاوت ملكاها ، والأيجاب عليهما بقسط ملكيهما هو رواية ابن القمام كما ذكره ابن شاس ، وهو المشهور كما ذكره ابن الحاحب . وقال أبو حنيفة لا فطرة فيه على واحد منهما وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وعكرمة والثوري وآبى يوسف وحكى عن محمد بن الحسن موافقة الجمهور وليس في كتب الحنفية ذكر الخلاف عندهم في هذه الصورة إنما حكى صاحب الهداية منهم الخلاف في عبد بن اثنين فقال أبو حنيفة لا زكاة عليها فيهم أيضا . وقال صاحبه أبو يوسف ومحمد على كل واحد ما يخصه من الرأس دون الأشخاص ، وذكر أن منار الخلاف أنه لا يرى قسمة الرقيق ، وهما يريانها ، وقال ابن حرم ما علم لمن أسقط صدقة الفطر عنه وعن سيده حجة أصلا إلا أنهم قالوا ليس أحد من سيديه بملك عندنا ثم استدل ابن حرم على الوحوب في هذه الصورة بقوله عليه الصلاة والسلام (لئن على المسلم في عبده وفرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق) قال والعبد المشترك رقيق . وأما المنع ، فقال الشافعي يجرح هو من الصاع بقدر حرته وسيده بقدر رقه وهو إحدى الروايتين عن احمد وعنه رواية أخرى أن على كل منها صاعا كما تقدم في المشترك قال أصحابنا فإن كان بينهما مياهاة فالأصح احتصاصها عن وقعت في نوبته ، ولم يفرق احمد بين المياهاة وعدمها كما تقدم في المشترك . والمشهور عند المالكية أن على المالك بقدر نصيبه ، ولا شيء على العبد وقيل يجب الجميع على المالك ، وقيل على المالك بقدر نصيبه ، وعليه في دمه بقدر حرته ، فإن لم يكن له مال أخرج السيد الجميع . وقيل لا يجب عليه ولا على سيده شيء ، حكاه ابن المنذر عن أبي حنيفة ، وقيل يجب الجميع على العبد حكاه ابن المنذر عن أبي يوسف ومحمد وقال به داود وابن حرم فهدسعة أقول في هذه المسألة (ومن المسائل أيضا) لعبد المرهون زكاته واجبة على مولاه عند مالك

والشافعي والجمهور وهو طاهر الحديث والمشهور عند الحنفية عدم الوحوب إلا إذا كان عدمه مولا مقدار ما يورى فيه ، وفصل مائتي درهم ، وعن أبي يوسف عدم الوحوب مطلقا (ومنها) العمد الموصى برقته لشخص وعممته لآخر فطرته على الموصى له بالرقعة عند الشافعي والأكثرين وحكاها ابن المنذر عن أصحاب الرأي وأبي ثور وفي مذهب مالك ثلاثة أقوال ، قال ابن القاسم في المدونة هي على الموصى له بالرقعة . وقال في رواية ابن الموارنة هي على الموصى له بالمسقة وقيل إن قصر من الخدمة فهي على الموصى له بالرقعة وإن طال فهي على الموصى له (ومنها) عند بيت المال والموقوف على مسجد لا فطرة فيهما على الصحيح عند أصحابنا وكذا أوقف على رجل يعينه على الأصح عبد الووي وغيره ، سواء على أن الملك في رقبته لله تعالى (ومنها) العمد العامل في ماشية أو حائط قال عبد الملك بن مروان ليس عليه ركعة الفطر حكاها ابن المنذر . وهو قول شاذ والجمهور على الوحوب كغيره ، وبه قال الأئمة الأربعة ، والنقصر على ما ذكرناه من مسائل هذا الفصل في التاسعة في فيه وحوب ركعة الفطر على الأنثى وطاهره إحراقها عن نفسها من سير فرق بين أن يكون لها روح أم لا . وهذا قال أبو حنيفة وسفيان السوري وابن المنذر وداود وابن حرم وابن أشرس من المالكية . وذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق والبيهقي سعد إلى أن المتروجة تحب فطرتها على روحها وفي معابها الرجعية والناس إن كانت حاملا دون ما إذا كانت حائلا ، ولو بشرت وقت الوحوب سقطت فطرتها عن الروح ، وقال أبو الخطاب الحسلي لا يسقط ولو كان الروح معسرا لأصح في مذهبا أنه إن كانت الروح أمة وحبست فطرتها على سدها وإن كانت حرة لم تحب عليها شيء وهو الذي نص عليه الشافعي . وفرقوا بينهما بكون تسليم الحرية بعضها بخلاف الأئمة وأوجب الحائلة على الحرية فطرة نفسها في هذه الصورة ، وتمسك هؤلاء الذين أوجبوها على الروح بالقياس على البقرة . وأسأسوا عما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بركعة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمويرون) رواه الدارقطني والسهلي وقال إسحاق بن عيسى . ورواه الديلمي أيضا من

رواية حمير بن عمار عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا وفي رواية عن علي بن أبي
 حمير مرسلًا أيضًا ؛ قال النووي في شرح المذهب : الحاصل أن هذه اللفظة (عمن
 ممنون) ليست سابقة لها ، وعمر ابن حزم بها عبارة شعبة فقال : وفي هذا
 المكان عجب عجيب ؛ وهو أن الشافعي رحمه الله لا يقول بالمرسل ثم أحدها
 (بأنه) مرسل في العالم من رواية ابن أبي يحيى له ولم يسمه ابن أبي يحيى فقد
 رواه غيره . وقد روى من حديث ابن عمر أيضًا كما تقدم . ثم إن المعتمد العباس
 على الثقة مع ما انصم إلى ذلك من فعل ابن عمر راوي الحديث في الصحيحين
 عنه أنه كان يعطي عن الصغير والكبير ؛ قال داود حتى إن كان يعطي عن
 أبي . قال أصحابنا . فلو أحرحت المرأة فصره نفسها مع يسار الروح
 فإن كان مأذنه أحرأبلا حلاف ، وإن كان يميز ما فيه وجهان أصحهما الآخر
 أيضا بناء على أن الوحوب يلاقى المؤدى عنه ثم يتحمل المؤدى وهو الأصح عند
 الحنابلة أيضا في العاشرة . قد عرفت أن في الصحيحين وغيرهما زيادة وهي على
 الصغير والكبير وذلك يقتضي إخراج ركاة العطر عن الصغير الذي لم يبلغ
 أيضا وهو كذلك لكن هل هي في ماله إن كان له مال أو على أبيه ؟ قال مالك والشافعي
 وأحمد وأبو حنيفة وأبو يوسف والجمهور هي في ماله إن كان له مال فإن لم يكن
 له مال فعلى من عليه نفقته من أب وغيره . وقال محمد بن الحسن هي على الأب
 مصنفًا ولو كان للصغير مال لم يجرح منه . وقال ابن حزم انهاري هي في مال
 الصغير إن كان له مال فأر لم يكن له شيء سقطت عنه ولا تجب على أبيه وقد
 حكى ابن المنذر الإجماع على خلافه . وقال ابن العربي لأحلاف بين الناس
 أن الابن الصغير إذا كان له مال أن ركاة العطر تجرح عنه من ماله اه قال
 أصحابنا ولا يجر من ذلك للصغير بل متى وحت نفقة الكبير رماة وجرها
 وحت فصرته فهو كالابن الكبير في نفقة أمه فوجد قوته ليلة أنه مدبرومه
 لم تحب فطرته على الأب لسقوط نفقته عنه في وقت الوحوب . ولا على الابن
 لأعساره . وكذا الابن الصغير إذا كان كذلك الأصح وحكى أصحابنا عن سعيد
 ابن أبي حمير والحسن البصري أنه لا دحب الأعلى من صرحه موعن على بن أبي طالب

وصى الله عبده أنها لا تحب إلا على من أطاق الصوم والصلاة قال الماوردي ولم يهدية
 قال سائر الصحابة والتابعين وجميع الفقهاء اهـ (الحادية عشرة) استدلت ابن حرم
 بالرواية التي فيها ذكر الصعير على وحب ركة العطر على الحسين في نطن أمه ،
 فقال والحسين يقع عليه اسم صعير ، فإذا أكل مائة وعشرين يوما في نطن أمه
 قبل انصداع الحجر من لينة العطر وحب أن تؤدي عنه صدقة العطر ثم استدلت
 بحديث ابن مسعود السات في الصحيحين (يجمع حاق أحدكم في نطن أمه
 أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مصعة مثل ذلك ثم يبعث الله إليه
 ملكا وفيه ثم يسبح فيه الروح) ثم قال هو قبل ما ذكرنا موات فلاحكم على
 ميت وأما إذا كان حيا فكل حكم وحب على الصعير فهو واجب عليه ثم ذكر
 من رواية بكر بن عبد الله المزني وقتادة أن عثمان رضى الله عنه كان يعطي
 صدقة العطر عن الصعير والكبير حتى عن الحمل في نطن أمه ، وعن أنى قلانة قال
 كان يحرمهم أن يعطوا ركة العطر عن الصعير والكبير حتى عن الحمل في نطن أمه قال
 وأبو دلالة أدرك الصحابة وصحبه وروى عنهم وعن سليمان بن يسار أنه سئل
 عن الحمل أركى عنه قل نعم قل ولا يعرف لثمان في هذا مخالف من الصحابة
 اهـ قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي واستدل أنه ما استدلت به على وحب ركة العطر
 على الحسين في نطن أمه في غاية العجب أما قوله على الصعير والكبير فلا يفهم عاقل منه
 إلا الما حود رضى الدنيا أما المعلوم فلا يعلم أحدا أوجب عليه وأما حديث ابن
 مسعود فلا يطلع على ما في الرحمة إلا الله كما قال (ويعلم ما في الأرحام) وربما يظن حملها
 وليس يحمل وقدره الإمام الحرم لا خلاف في أن الحمل لا يعلم وإلا الخلاف في أنه يعامل
 معاملة المعلوم بمعنى أنه يؤثر له ميراث لا حبل وجوده ولم يحتجب عنه في أن الحمل
 لا يملك شيئاً في نطن أمه ولا يحكم على المعلوم حتى يهر وجوده ، قال وأما استدلاله
 بما ذكره عن عثمان وغيره فلا حجة فيه لأن أثر عثمان مقطوع ما نكره وقتادة روايتهما
 عن عثمان مرسله والعجب أنه لا يمتنع الوقوف ولو كانت صحيحة متصلة وأما أثر
 أنى قلانة من الذين يرميهم ذلك وهو لو سمى جميعاً من الصحابة لما كان ذلك حجة
 وأما سليمان بن يسار فلم يشتبهه به من رواية رجل لم يسم عنه فلم يست فيه خلاف

لأحد من أهل العلم بل قول أنى قلالة كان بمعهم طاهر في عدم وحوه ومن ترع بصدقة
عن حمل رجاء حفظه وسلامته فليس عليه فيه نأس وقد نقل الاتفاق على عدم لوجوب
قبل محالمة ان حرم فقال ان المدر ذكر كل من يحفظ عنه العلم من علماء الأمصار
انه لا يجب على الرجل إحراح ركاة العطر عن الحين في نطأ أمه ومن حفظ ذلك
عنه عطاء من أنى رباح ومالك وأبو ثور وأصحاب الرأي وكان أحمد بن حنبل يستحب
ذلك ولا يوحه ولا يصح عن عثمان بن حنبل ما قلناه اه وعن أحمد بن حنبل رواية
أخرى بوجوب إحراحها عن الحين وقال ان عبد البر في التمهيد فيمن ولد له مولود
بعد يوم العطر لم يختلف قول مالك أنه لا يلزم فيه شيء قال وهذا إجماع منه ومن
سائر العلماء ثم أشار إلى أن ما ذكر عن مالك وغيره من الإحراح ممن ولدى بقية
يوم العطر محمول على الاستصحاب وكذا ما حكاه عن الليث فيمن ولد له مولود
بعد صلاة العطر أن على أبيه ركاة العطر عنه قال وأحب ذلك للبصري أن يسلم ذلك
الوقت ولا أراه واحدا عليه قال والذي فقد صرح الليث فيه بعدم الوجوب ولو
قبل بوجوه لم يكن بعيدا لانه يمتد وقت إحراحها إلى آخر يوم العطر قياسا
على الصلاة يدرك وقت أدائها ثم قال ولدى رحمه الله ومن كره أن يحرم قد حالف
الإجماع في وجوبها على الحين فقد تناقض كلامه فقال إن الصغير لا يجب على أبيه
ركاة العطر عنه إلا أن يكون له مال فحرج عنه من ماله فإن لم يكن له مال لم يجب
عليه حيثئذ ولا بعد ذلك فكيف لا يوجب ركاه على أبيه والولد حتى موحود
ويوحها وهو معدوم لم يوجد فان قلت يحمل كلامه على ما إذا كان الحمل مائ
قلت كيف يمكن أن يكون له لو هو لا يصح تملكه ولومات من يرثه الحمل لم يملكه
وهو حين فلا يوصف بالملك إلا بعد أن يولد وكذلك المسئلة الصحيح أنها تحب للام
الحامل لا للحمل ولو كانت للحمل لسقطت نصي الرمان كسئلة القرب وهي لا تسقط
اه كلام والذي رحمه الله قال اصحابا فلو حرج بعض الحين قبل العروب لبه العطر
ومعه بعده لم تحب فطرته لانه في حكم الحين ما لم يكل حروجه منه صلا والله
أعلم ﴿البابية عشرة﴾ هذه الزادة وهي قولنا من المسلمين ذكر غير واحد أن
مالك كما تردد بهما من بين الدقات فقال اترمدى في العلل التي في آخر الحامع ورب

حديث انما يستعرب لزيادة تكون في الحديث وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن
يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك عن نافع عن ابن عمر فذكر هذا الحديث
قلوراد مالك في هذا الحديث (من المسلمين) قل وقد روى أيوب السختياني
وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الائمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم يذكر
فيه (من المسلمين) وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على
حفظه وتبعه على ذلك ابن الملاح في علوم الحديث قل والذي رحمه الله في شرح
أترمذي ولم يورد مالك قوله من المسلمين بل قد رواها جماعة ممن يعتمد على
حفظهم واختلف على بعضهم في زيادتها وهم عشرة أو أكثر منهم عمر بن نافع
والصحاك بن عثمان وكثير بن فرقد والمعل بن اسماعيل ويونس بن يزيد وابن أبي
لبي وعبد الله بن عمر العمري وأخوه عبيد الله بن عمر وأيوب السختياني على اختلاف
عنها في زيادتها فاما رواية عمر بن نافع عن أبيه فأخرجها البخاري في صحيحه
واما رواية الصحاك بن عثمان فأخرجها مسلم في صحيحه وأما رواية كثير بن فرقد فرواها
الدارقطني في سننه والحاكم في المستدرک وقال إنه صحيح على شرطهما وأما رواية المعل بن
اسماعيل فرواها ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه وأما رواية يونس بن
يزيد فرواها الطحاوي في بيان المشكل وأما رواية ابن أبي لبي وعبد الله بن عمر
العمري وأخوه عبيد الله بن عمر التي أتى فيها زيادة قوله من المسلمين فرواها الدار
قطني في سننه وأما رواية أيوب السختياني فذكرها الدارقطني في سننه وانها رويت عن
ابن شاذان عن أيوب عن نافع انتهى كلامه والذي رحمه الله وهذه الزيادة تدل على اشتراط
الاسلام في وجوب ركعة الفطر ومقتضاه أنه لا يجب على الكافر إحراح ركعة الفطر
لأنه لا يحرجه عن غير ما كونه لا يحرجه عن نفسه فمتى عليه وأما كونه لا يحرجه
عن غيره من عند ومحتولته وقرب مسلمين فامر محتام فيه وفي ذلك لأصحابنا
وحبان مبيان على أنها وحيت على المؤدى ابتداء أم على المؤدى عنه
ثم يتحمل المؤدى والاصح الوجوب بناء على الاصح وهو وجوبها على المؤدى عنه
ثم يتحملها المؤدى وهو المحكي عن أحمد بن حنبل واحتماره القاصي من الحاشية وقال ابن
سنة ل منهم يحتمل أن لا يجب وهو قول أكثرهم وقوله قل الحفمية ونقل ابن المدر الاتفاق

على ذلك فقال وكل من يحفظ عنه من أهل العلم يقولون لاصدقة على الدمى في
عنده المسلم واختر به صاحب الهداية من الحمية في نقل هذا الاتفاق فقال لما ذكر
هذه المسألة فلا وحوب بالاتفاق انتهى وفيه بطر فقد عرفت أن الخلاف في ذلك
موجود مشهور اما عكسه وهو إخراج المسلم عن قريبه وعنده الكافرين
فلا يحب عبد الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة فالوحووب وحكاه ابن
المدر عن عطاء وعمر بن عبد العزيز ومجاهد وسعيد بن حير والسجعي والثوري
واسحاق وأصحاب الرأي وحكى قبل ذلك الاول عن علي وحارث بن عبد الله
وسعيد بن المسيب والحسن البصري وغيرهم قال وهو أصح لقوله من المسلمين
واستحسن ابن حرم على الاستدلال لهذا بقوله من المسلمين أنه ليس فيه
اسقاطها عن المسلم في الكفار من رقيقه ولا إيجابها قال ولو لم يكن إلا هذا
الخبر لما وحت عليها ركاة الفطر إلا على المسلمين من رقيقا فقط ولكن
وحدا حديث أنى هريرة مرفوعا ليس على المسلم في فرضه وعنده صدقة
إلا صدقة الفطر في الرقيق قال فأوجب عليه السلام صدقة الفطر عن لرقق
عموما وهي واحدة على السيد عن رقيقه لا على الرقيق (قلت) يحسن عموم حديث أنى
هريرة بقوله في حديث غيره من المسلمين وقد تبين بذكر الصغير أنه عليه الصلاة
والسلام أراد المؤدعي عنه لا المؤدي في الثالثة عشرة في قوله وأمر بها أن تؤدي قل
حروج الناس إلى الصلاة أن الفصل إخراجها قبل الخروج إلى الصلاة وقد صرح بذلك
المقهاء من المذاهب الأربعة وراد الحنابلة على ذلك فجعلوا تأخيرها عن الصلاة
مكروها وذلك أعلا درجات الاستحباب هذا هو المشهور عندنا وقال القاضي
مهم ليس ذلك مكروه وراد ابن حرم الطاهري على ذلك فقال بالوحووب وأنه
لا يجوز تأخيرها عن الصلاة وعبارته ووقت ركاة الفطر أن يطلع الفجر الثاني
ممد إلى أن تبيض الشمس وتحمل الصلاة من ذلك اليوم ثم استدلل بهذا الحديث
ولاحظة فيه، لأن صيغة أمر محتملة للاستحباب كاحتمالها للإيجاب وليست
ظاهرة في أحدهما بخلاف صيغة أفعل فأبها ظاهرة في الوحووب فلما ورد هذا
الحديث بصيغة الأمر اقتصرنا على الاستحباب لانه الأمر المتيقن والرياسة

على ذلك مشكوك فيها ثم قال جمهور الفقهاء لا يجوز تأخير إخراجها عن يوم
 الفطر وبه قال الشافعية والحنفية والمالكية وهو المشهور عند الحنابلة وحكى ابن المنذر
 عن ابن سيرين والحنفي أنهما كانا يرمضان في تأخيرها عن يوم الفطر قال وقال أحمد
 أرجو أن لا يكون بذلك نأش وذكر ابن قدامة أن محمد بن يحيى الكحال قال قلت لابي
 عبد الله ما أخرج الركا فلو لم يعطها قال نعم إذا أعدها تقوم قال ابن قدامة واتسع السنة
 أولى اه ومما استدلل به على أنه لا يجوز تأخير إخراجها عن يوم العيد ما روى عن النبي
 ﷺ أنه قال (أعوهم عن الطلب في هذا اليوم) وقد رواه البيهقي في مسنده من
 حديث ابن عمر بن مسعود ضعيف وأشار إلى تضعيفه (الزائدة عشرة) في قوله في
 رواية للسحاري وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين حجة لحوار تقديم
 إخراجها قبل ليلة الفطر وقد مع ابن حرم الطاهري ذلك فقال لا يجوز تقديمها
 قبل وقتها أصلاً وهذا الحديث رد عليه وكذلك حديث أبي هريرة لما أمره
 رسول الله ﷺ بالمبيت على صدقة الفطر فأتاه الشيطان ليلة وثانية وثالثة وهو
 في الصحيح وأحاط به ابن حرم بأن تلك الليالي ليست من رمضان وهو
 مردود به لا يجوز تأخيرها عن أول شوال إلا بعد من شد كما تقدم وأحاط
 ابن حرم عن ذلك بأن تأخيرها في شوال لكون أهلها لم يوحدا وهذا باطل
 فإن أهل الزكاة في ذلك العصر تلك البلاد كثيرون فقد كان العال عليهم صيق
 العيش والاحتياج وهذا الكلام الذي ذكره ابن حرم هنا ضعيف جداً والمشهور
 من مذاهب العلماء حوار تقديمها قبل الفطر لكن احتلوا في مقدار التقديم
 فاقصر أكثر الحنابلة على المذكور في حديث ابن عمر وقالوا لا يجوز تقديمها
 ما أكثر من يومين وعد المالكية في تقديمها بيوم إلى ثلاثة قولان وقال بعض
 الحنابلة يجوز تعجيلها من بعد نصف الشهر كما يجوز تعجيل أذان العجر والدفع
 من مردلة بعد نصف الليل وقال الشافعية يجوز من أول شهر رمضان واشتهر
 عن الحنفية حوار تعجيلها من أول الحول وعندهم في ذلك خلاف فحكى الطحاوي
 عن أصحابه حوار تعجيلها من غير تفصيل وذكر أبو الحسن الكرخي حوارها
 يوماً أو يومين وروى الحسن بن زياد عن أنس حيفة أنه قال يجوز تعجيلها سنة

وستين وروى هشام عن الحسن بن زياد أنه لا يجوز تعجيلها وعند الشافعية
وحذان آخران (أحدهما) أنه يجوز إحراقها بعد طلوع الفجر الأول من رمضان
وبعد إلى آخر الشهر ولا يجوز في الليلة الأولى لأنه لم يشرع بعد في الصوم
والثاني أنه يجوز في جميع السنة حكاهما النووي في شرح المهذب وتمسك أكثرهم
في حوار إحراقها في جميع الشهر بأنها حق مالي وحسب مسنين وهما رمضان والعطرمه
فيحوز تقديمها على أحدهما وهو العطر ولا يجوز عليها معاك في ركة المال
يجوز تقديمها بعد ملك النصاب وقبل الحول وإذا ثبت كما ذكره ابن عمر حوار
تعجيلها لم يبق لذلك صابط شرعي إلا ما ذكرناه. (فان قلت) لاحتجة فيما ذكره ابن عمر
لأنه موقوف (قلت) بل هو مرفوع حكما لما تقرري على الحديث والاصول أن قول
الصحابي كما فعل كذا وكذا حكمه الرقيم وإن لم يقيد ذلك بعصر النبي ﷺ
المرجح المختار والله أعلم ﴿الحامسة عشرة﴾ لم يقيد في الحديث افتراض ركة
العطر بالنسار لكن لاند من القدرة على ذلك لما علم من القواعد العامة وقد
قال ابن المنذر أجمعوا على أن لا شيء على من لا شيء له انتهى واحتلف العلماء
في صابط ذلك فذكر الشافعية والحنابلة أن صابط ذلك أن يملك مالا من قوته
وقوت من تلمه بمقتة ليلة العيد ويومه ما يؤدي في ركة العطر وحكاه الصدري
عن أنى هريرة وعطاء والشعبي وابن سيرين وأبي العالية والزهري ومالك وابن
المنذر وأحمد وأبي ثور انتهى وعاب ابن المنذر ذلك بين مذهب مالك والشافعي
فقال كان أبو هريرة يراه على العبي والمقبر وبه قال أبو العالية والشعبي وعطاء
وابن سيرين ومالك وأبو ثور وقال ابن المنذر والشافعي وأحمد إذا فصل
عن قوت المرء وقوت من يجب عليه أن يقوته مقدار ركة العطر فعليه أن يؤدي
انتهى وما حكاه ابن المنذر أقرب إلى مذهب مالك فان ابن شاس قال في الخواهر لا ركة
على معسر وهو الذي لا يصل له عن قوت يومه صابح ولا واحد من سلمه إياه انتهى
فقوله ولا واحد من سلمه إياه لا يوافق عليه الشافعي وأحمد ثم قال ابن شاس وقيل هو
الذي يجحف به في معاشه إحراقها وقيل من يحل له أحدها ثم قيل فيمن يحل له

٥ - طرح التثريب - رابع

أحدها إياه الذي يحمل له أحد الركاة وقيل الفقير الذي لم يأخذ منها في يومه ذلك انتهى وقال أبو حبيبة لا تحب إلا على من ملك لصا من الذهب أو الفضة أو ما قيمته قيمة نصاب فاصلا عن مسكنه وأثاثه الذي لا بد منه قال العمري ولا يحفظ هذا عن أحد غير أبي حبيبة وحكي أن حرم عن سفيان الثوري أنه قال من كان له خمسون درهما فهو عبي وإلا فهو فقير قال وقال غيره أربعمون درهما انتهى وفي مسند أحمد عن أبي هريرة في ركاة الفطر على كل حر وعبد ذكر وأنثى صير أو كبير فقير أو عبي صاع من تمر أو نصف صاع من قمح قال معمر وبلغني أن الزهري كان يرويه إلى النبي ﷺ وروى الدارقطني عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صير عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال أدوا صاعا من قمح أو قال برع الصير والكبير والذكر والأنثى والحر والمملوك والعبي والفقير أما ما بيكم فيركبه الله وأما فقيركم فيرد عليه أكثر مما أعطى ومال ابن العربي المالكي إلى مقالة أبي حبيبة في ذلك فقل والمسألة له قوية فان الفقير لاركاة عليه ولا أمر النبي ﷺ بأحدها منه وإنما أمر بأعطائها له وحديث ثعلبة لا يعارض الأحاديث الصحاح ولا الأصول القوية وقد قال لاصدقة إلا عن طهر عي وابدأ عن تعول وإذا لم يكن هذا عيا فلا ترمه الصدقة انتهى وهو ضعيف وليس التمسك في ذلك بحديث ثعلبة وإنما التمسك بالمعوم الذي في قوله فرض رسول الله ﷺ ركاة الفطر من رمضان على الناس وقد ذكر ذلك هو في أول كلامه إلا أما اعتبرا القدرة على الصاع لما علم من القواعد العامة فأحرحنا عن ذلك العاخر عنه والله أعلم **السادسة عشرة** لم يتعرض في هذا الحديث للتصريح بمصرف ركاة الفطر لكن استدلل بتسميتها ركاة على أن مصرفها مصرف الزكوات وهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور وقال بعض المالكية إنما يحوز دفعها إلى الفقير الذي لم يأخذ منها وعن أبي حبيبة أنه يحوز دفعها إلى دمي وعن عمرو بن ميمون وعمرو بن شرحبيل ومرة الهمداني أنهم كانوا يعطون منها الزهnan احتلف الأولون في أنه هل يجب استيعاب الأصناف الهامة عند الامكان وأن يعطى من كل صنف ثلاثة كافي ركاة الأموال أم لا فقال بالاول الشافعي وداود

بابُ فَصْلِ الصَّدَقَةِ وَالتَّعَفُّفِ

عن همام عن أنى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
(إن الله قال لي أنفق أنفق عليك) وعنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم (إن يمين الله لاى لا تعيصها نفقة سحاء الليل
والنهار أرايتم ما أنفق مدحاق السموات والأرض فانه لم يغيض
مافى يمينه قال وعرشه على الماء ويديه الأخرى القميص
يرفع ويخفض

وابن حرم قال أصحابنا ما ان شقت القسمة جم جماعة فطرتهم ثم قسموها وذهب مالك
وأحمد وأبو حنيفة إلى أنه يحوز أن يعطى فطرته لو احدثل يحوز إعطاء فطرة جماعة
لواحد وقال ابن المنذر أرحو أن يحوز كذا احتار الشيخ أبو اسحق الشيرازى من
أصحابنا حوار "نصف إلى واحد وقال الاصطخرى يحوز صرفها إلى ثلاثة من المساكين
أو الفقراء قل أكثر أصحابنا وكذلك يحوز عنده النصف إلى ثلاثة من أى صنف
كان وصرح النحاشى والمتولى بأنه لا يحوز عنده "نصف إلى غير المساكين والفقراء
في الساعة عشرة في ظاهره أنه لا فرق في وجوب ركعة "عطرين أهل الحصرة
والنادية وهو مذهب الاثمة الأربعة والجمهور وذهب عطاء بن أنى رباح وزهرى
وربيعة إلى عدم وجوبها على أهل النادية

(باب فصل الصدقة والتعفف)

الحديث الاول عن همام عن أنى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إن الله تعالى قال لي أنفق أنفق عليك

الحديث الثانى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن يمين الله لاى لا تعيصها
نفقة سحاء الليل والنهار أرايتم ما أنفق مدحاق السموات والأرض فانه لم يغيض
مافى يمينه قل وكان عرشه على الماء ويديه الأخرى القميص يرفع ويخفض فيه)

فوائد ﴿ الأولى ﴾ جمع مسلم بين هذين الحديثين وأخرجهما في الزكاة من صحيحه عن محمد بن رافع وأخرج البخاري الثاني منهما عن علي بن المديني كلاهما عن عبد الرزاق وفي رواية البخاري الميمس أو القمص وأخرجهما البخاري من طريق شعيب بن أبي حمزة ومسلم من طريق سفيان بن عيينة كلاهما عن الرباد عن الأعرج عن أبي هريرة ولفظ البخاري يد الله وقال (بيده الميراث بدل القدم) ولفظ مسلم (قال الله يا ابن آدم أنفق أنفق عليك) ﴿ الثالثة ﴾ قوله أنفق بفتح الهمزة أمر بالانفاق وقوله أنفق بصم أوله فعل مضارع وعد الخلف وهو معنى قوله تعالى (وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه) فيتضمن الخلف على الانفاق في وجود الخير والتشير بالخلف من فعل الله تعالى وفي هذه الرواية ان الله قال لي وفي الرواية الأخرى يا ابن آدم ولا تشك في صوم هذا الأمر وتخصيص النبي ﷺ بالذكور في الرواية الأخرى لكونه رأس الناس فيوجه الخطأ اليه فيعلمه كما في قوله تعالى « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء الآية وفي إطلاق البقرة وعدم تقييدها ما يقتضي أن الخلف على الانفاق لا يختص بسوء محض من أنواع الخير ﴿ الثالثة ﴾ قال القاضي عياض قال الامام المارزي هذا بما يتأول لأن الذين اذا كانت بمعنى الماسة لا شمال لا يوصف بها الناريء عروحل لانها تتضمن اثبات الشمال وهذا يتضمن التحديد ويتقدس الله سبحانه عن التحميم والحدو كما حاط بهم رسول الله ﷺ بما يفهموه وأراد الاحار بأن الله تعالى لا ينقصه الانفاق ولا يمسك حشية الاملاق حل الله تارك وتعالى عن ذلك وعمر ﷺ عن توالي العم بفتح اليمين لان البادل ما يفعل ذلك بيمينه وقد قال ﷺ وكلنا يمين يمين فأشار عليه الصلاة والسلام الى انها ليستا جارحتين اد البدان الجارحتان يمين وشمال قال ويحتمل أن يريد بذلك أن قدرة الله سبحانه وتعالى على الاشياء على وجه واحد لا يختلف صغرها وقوة وان المقدورات تقع بها على جهة واحدة لا تختلف قوة وضعها بما يختلف فعلها باليمين والشمال تعالى الله عن صفات المحلوقين ومشابهة المحدثين اه وقال صاحب الهامة اليمين هما كناية عن محل عطاءه ووصفها بالامتلاء اكثر من افعها فجعلها كالعين الرة التي لا يعيبها الاستقاء ولا ينقصها الامتياح وحسن اليمين لانها في الاكثر مظنة العطاء على طريق المحارو الاتساع اه ﴿ الرابعة ﴾

قوله ملائى فتتح الميم وإسكان اللام بعدها همزة مفتوحة تأتيت ملاً ورواه بعضهم ملأه مثل دعاء حكاة القاضي عياض وقال قيل يصح هذا على نقل الهمزة وفي رواية لمسلم ملائ برودة نون وقالوا إنها غلط من ابن سيرين وأبوها وإن الصواب ملائى كما في سائر الروايات لأن اليميم مؤنثة قال النووي ثم مضوا برواية ابن سيرين (أحدهما) إسكان اللام وبعدها همزة (الثاني) ملان فتتح اللام بلا همز ﴿الحامسة﴾ قوله لا يعيصها بقعة فالعين والصاد المعجمتين أى لا يبقعهما يقال غاص الماء وغاصه لا رم ومتعد ﴿السادسة﴾ قوله سحاء فتتح السين والحاء المهملتين وتشديد الحاء ممدود كذا صضطاه عن شيخنا والذي رحمه الله تعالى وقال القاضي عياض كذا صضطاه عن القاضي أى على وغيره بالمد على الوصف وكذا صضطه صاحب النهاية وقال أى دأمة الصب والهطل بالعطاء يقال سح يسح أى يكسر السين وصمها سحاً فهو ساح والمؤنثة سحاء وهى فعلاء لا أفعل لها كهطلاء انتهى وصضطه القاضي عياض عن أى محرسها بالتسوين على المصدر ونقله في المشارق عن جميع شيوخهم إلا الصديقي وابن عيسى وذكر النووي أنه الأصح الأشهر وعلى كل حال فقوله الليل والنهار معبومان على الطرف قال القاضي عياض ووقع عند الطبري في حديث عبد الرزاق لا يعيصها سح الليل والنهار فالاصفة ورفعته على العالوية انتهى وفي رواية محمد بن رافع في صحيح مسلم لا يعيصها سحاً الليل والنهار قال النووي صضطاه بنو حبيب نصب الليل والنهار ورفعها نصب على الطرف ورفع على أنه ماعل ﴿السابعة﴾ قوله (أرأنتم ما أنفق) مد خلق السموات والأرض فانه لم يعبس ما في عبسه) كالدليل والشاهد لما قدمه من أن يعبس تعالى لا يعيصها بقعة ولما ذكر خلق السموات والأرض استشعر الحاضر ما قبل ذلك وذكر أنه تعالى كان عرشه قبل خلق السموات والأرض على الماء وفي ذلك دليل على أن خلق العرش والماء كان قبل خلق السموات والأرض وفي صحيح البخاري من حديث عمران بن حصين في أثناء حديث «نحننا لستعقه في الدين ولستألك عن أول هذا الامر ما كان؟ فقال عليه الصلاة والسلام كان الله عز وجل ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء ثم خلق السموات والأرض وكتب

في الذكر كل شيء» وعن كعب الاحبار (خلق يا فوته حصراء فطر إليها بالهيئة
 فصارت ماء يرتعد من محافة الله تعالى، ولذلك يرتعد الماء الى الآن وان كان ساكناً
 ثم خلق الريح وجعل الماء على متبها ثم وضع العرش على الماء وعن سعد بن حيدر
 عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن قوله تعالى (وكان عرشه على الماء) على
 أى شيء كان الماء. قل على متب الريح. ﴿التاسعة﴾ قوله وبيده الاخرى القدر
 هو ثالثا وثالثا الموحد والصاد المعجمة كد اصطفا عن شيخنا والذي رحمه
 الله وقال القاصي عاصم إنه الموحود لاكثر الرواة قال وهو المشهور والمعروف
 قل ومعناه الموت (قلت) لا معنى لتحصيله بالموت بل هو أم من ذلك ليتناول
 قص الرق وغيره ومن أسمائه تعالى القاصص وفسر بأنه الذى يمك الرق
 وغيره من الاشياء عن العباد لطفه وحكمته وبقص الارواح عند المات
 والتفسير بالاعم مناسب لذكره هذا في مقابلة قوله أولا ان يعين الله ملائى الى
 آخره ورويت هذه اللفظة بوجه آخر وهو اله من الماء والياء المشاة من تحت
 والصاد المعجمة وحكاها القاصي عياض عن القاسى في صحيح مسلم وقد تقدم أن
 في رواية للبخارى الميمى أو القصص على السك قال القاصي عياض ومعناه ان
 صحت الرواية والله أعلم الاحسان والعطاء والرق الواسع قال وقد تكون عمى
 القصص الذى في الرواية الاخرى أى الموت قال الكراوى الميمى الموت قال
 القاصي قيس يقولون فاصت بعنه بالصاد ادمات وطىء تقول فاطت بعنه بالطاء
 وقبل متى ذكرت الميمى بالصاد او الميمى بالطاء وفي حديث الدجال ثم يكون أثر
 ذلك الميمى قبل الموت انتهى ﴿التاسعة﴾ قوله برفع ويحصى قبل هو عبارة
 عن تقدير الرق يقتدر على من يشاء ويوسع على من يشاء وقد يكونان عبارة
 عن تصريف المقادير ما خلقه العلة والذل كما قال «تؤتى الملك من تشاء وترفع
 الملك من تشاء» ذكرهما القاصي عاصم والنووى ومن أسمائه تعالى الخافص والرافع وفسر
 الخافص بأنه الذى يحصى الخبارين والمراعاة أى يصممهم ويهيئهم ويحصى كل
 شيء يريد حمصه وفسر الرافع بأنه الذى رفع المؤمنين بالاسعاد وأوليائه
 بالترتب ﴿المررى﴾ ذكر المررى لفظ الحديث وبيده الاخرى القصص

وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَالسَّفْ وَقَالَ فَكَأَنَّهُ أَفْهَمُ تَعَالَى وَأَبْ كَانَتْ قُدْرَتُهُ وَاحِدَةً فَهُوَ يَفْعَلُ بِهَا
الْمُخْتَلَفَاتِ وَلَمَّا كَانَتْ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَتِمُّكَ إِلَّا بِإِذْنِ عَزِيزٍ عَنْ قُدْرَتِهِ عَلَى
التَّصَرُّفِ فِي ذَلِكَ نَذَرَ الْيَدَيْنِ لِيَفْهَمَهُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ عَمَّا اعْتَادُوهُ مِنَ الْخَطِّابِ
عَلَى سَبِيلِ الْمَحَارِ وَاعْتَرَضَهُ الْقَاصِي عِيَّاسُ نَأَهُ لَمْ يَرَوْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ
مُسْلِمٍ لَعَلَّةَ السُّطُو لَسَّ فِيهِ إِلَّا قَوْلُهُ الْقَصَصُ يَرْفَعُ وَيُخَفِّضُ (قُلْتُ) وَكَذَلِكَ هِيَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ
فِي صَحِيحِ السَّحَارِيِّ وَلَا غَيْرَهُ ثُمَّ قَالَ الْقَاصِي فِي آخِرِ كَلَامِهِ وَقَدْ يَكُونُ الْقَصَصُ
وَالسُّطُو الْمَذْكُورَانِ مِنْ مَعْنَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَقْيِيرِ الرُّقِّ وَسَعْتِهِ أَوْ قَصِّ الْأَرْوَاحِ
بِالْمَوْتِ وَسُطُهَا فِي الْأَحْسَادِ بِالْحَيَاةِ أَوْ قَصِّ الْقُلُوبِ تَصْيِيقُهَا وَإِبْحَاشُهَا عَنْ الْهَدَايَةِ
أَوْ بِالْخَوْفِ وَالْهَيْبَةِ وَسُطُهَا تَأْيِيدُهَا وَشَرْحُهَا لِلْهَدَايَةِ وَالْإِيمَانِ أَوْ بِالرَّجَاءِ وَالْأَنْسِ
وَقَدْ قُلْتُ مَعَانِي هَذَا كُلِّهِ فِي تَفْسِيرِ اسْمِهِ تَعَالَى الْقَاصِ وَالنَّاسِطِ أَنْتَهَى ﴿الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ﴾
قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ السَّحَارِيِّ وَبِيَدِهِ الْمِيرَانِ قَالَ الْقَاصِي عِيَّاسُ قَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ
الرُّقِّ وَمُقَادِيرِهِ وَقَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ حِمْلَةِ الْمُقَادِيرِ أَنْتَهَى وَالثَّانِي أَطَهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
﴿الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ﴾ حُطِرْتُ فِي قَوْلِهِ وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقَصَصُ يَرْفَعُ وَيُخَفِّضُ مَا لَمْ
أَرَهُ لِأَحَدٍ وَلَسْتُ مِمَّنْ عَلَى يَقِينٍ وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ الْأُخْرَى صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مُخَدَّوْفٍ
أَيُّ وَبِيَدِهِ الصِّفَةُ الْأُخْرَى وَهِيَ الْقَصَصُ هُوَ ثَلَاثَتُهُمْ بِعَدْدِ كَرِهَ كَثْرَةَ الْإِتِّفَاقِ مِنْ اللَّهِ
تَعَالَى أَنَّ لَصِفَةً لَهُ سِوَى السُّطُو فَيَنْبَغِي أَنْ لَهَا الصِّفَةُ الْأُخْرَى وَهِيَ الْقَصَصُ هُوَ النَّاسِطُ الْقَاصِ
وَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ الْأُخْرَى صِفَةً لِّلْبَدْوِ قَوْلُهُ يَرْفَعُ وَيُخَفِّضُ مُتَعَلِّقٌ بِالصِّفَتَيْنِ مَعَالِ الثَّانِيَةِ
فَقَطُّ فَقَوْلُهُ يَرْفَعُ بَيَانٌ لِّلصِّفَةِ السُّطُو قَوْلُهُ وَيُخَفِّضُ بَيَانٌ لِّلصِّفَةِ الْقَصَصِ ﴿الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ﴾
(إِنْ قُلْتُ) وَحَدِّثُ الْحَدِيثِ الثَّانِي عَلَى فِصْلِ الصَّدَقَةِ (قُلْتُ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ
الْإِحْصَاءِ عَنْ اللَّهِ بِكَثْرَةِ الْإِتِّفَاقِ فَهُوَ يَسْعَى التَّحْلُقَ عَمَّا مَكُنْ مِنْ أَوْصَافِهِ الْحَسَنَةِ وَيَحْتَمِلُ
أَنْ يَكُونَ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى إِحْلَافِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَمُوقُهُ الْعَدُوُّ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَذَلِكَ
مَأْخُودٌ مِنْ كَثْرَةِ تَعَاقُفِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ

﴿الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ﴾

وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَحَلَهُ اللَّهُ

وَسَلَّمَ (لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ
آتَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ فِي الْحَقِّ آتَاءَ
الْأَيْمَنِ وَالنَّهَارِ)

القرآن فهو يقوم به آتاء الليل والنهار ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه في الحق
آتاء الليل والنهار (فيه) فوائد (الأولى) أحرجه الأئمة الستة حلا أما
داود من رواية سفيان بن عيينة وأحرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد كلاهما
عن الزهري عن سالم عن أمه وفي صحيح البخاري عن علي بن المديني سمعت
من سفيان مراراً لم أسمع يذكّر الخبر أي يذكّر أحوار الزهري له إنما أتى بلفظ
قال الزهري قال وهو صحيح من حديثه (الثانية) قال الدوي قال العلماء
الحمد قسمان حقيقي ومحمدي فالحقيقي تمى روال النعمة عن صاحبها وهذا
حرام باجماع الآئمة مع النصوص الصحيحة، وأما المحمدي فهو العنطة وهو أن
يتبع مثل النعمة التي على غيره من غير روالها عن صاحبها فإن كانت من أمور
الدنيا كانت مباحة وإن كانت طاعة فهي مستحبة والمراد بالحديث لا عطته محمودة
إلا في هاتين الحالتين وما في معناها انتهى ولهذا نوب البخاري على حديث
ابن مسعود وهو بمعنى حديث ابن عمر هذا باب الاعتناط في العلم والحكمة
وأشار إلى أن إطلاق الحمد في هذا الحديث محار وإما هو اعتناط ويدل على
أنه ليس المراد في هذا الحديث تمى روال نعمة الاتفاق والقراءة عن صاحبها
وإما المراد أن يكون له مثلها قوله في حديث أنى هريرة وهو في صحيح البخاري
لا تحاسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه من آتاء الليل وآتاء النهار
فهو يقول لو أوتيت مثل هذا فعلت كما يفعل ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه في حقه
فيقول لو أوتيت مثل ما أوتي هذا عملت فيه مثل ما يعمل وروى الترمذي بسند
صحيح من حديث أنى كشة الأمارى مرفوعاً إلى الدنيا لاربعة نفر، عند ررقه الله
مالاً وعلماً فهو يتقى فيه ربه ويصل فيه رحمه ويعلم الله فيه حقاً فهذا بأفضل
المنابر، وعند ررقه الله علماً ولم يرقه مالا فهو صادق البية يقول لو أن لي مالا

لعملت بعمل فلان فهو نيته فأحرهما سواء، وعند ررقه الله مالا ولم يرقه علما فهو يحبط في ماله بعير علم لا يتقى فيه ربه ولا يصل فيه رحمه ولا يعمل لله فيه حقا فهذا بأحدث المارل، وعند لم يرقه الله مالا ولا علما فهو يقول لو أن لي مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو نيته فودرها سواء وذكر أبو العباس القرطبي أن الحسد الحقيقي الذي هو تمني روال نعمة الغير قد يكون غير ممدوم بل محمود مثل أن يتمنى روال النعمة عن الكافر أو ممن يستعين بها على المعصية ثم قال القرطبي في معنى هذا الحديث فكأنه قال لا عظة أعظم أو أفضل من العظة في هذين الأمرين (قلت) فكأن هذين الأمرين لعظم العظة فيهما ولم يشأ بهما حتى نعت العظة عما سواهما كأن العظة في غيرهما ليست عظة فالنسة لعظم العظة فيهما والله أعلم ﴿الثالثة﴾ قوله رجل مرفوع على أنه خبر مستدأ محدود بتقدير مصاف محدود أى ما حصلت رجل آناه الله القرآن ورجل آناه الله مالا ثم حذف المصاف وأقم المصاف إليه مقدمه ﴿الرابعة﴾ قوله فهو يقوم به آناه الليل وآناه النهار يحتمل أن يراد بالقيام به تلاوته وعليه يدل قوله في حديث أنى هريرة فهو يتلوه من آناه الليل وآناه النهار ويحتمل أن يراد بالقيام به تفهمه والاستساط منه والشفقة فيه وتعليمه للناس وعليه يدل قوله في حديث ابن مسعود وهو في الصحيحين ورجل آناه الله الحكمة فهو يقضى به ويعلمها قال السوي والحكمة كل ما سمع من الحبل ورجل عن التسبح اه على أنه يحتمل أن يكون قوله في حديث أنى هريرة فهو يتلوه معناه يتبعه من التلوا من التلاوة وقد ذكر الاحتمالان في قوله تعالى (وأن أتوا القرآن) ويحتمل أن المراد القيام به الأمرين تلاوته والتفقه فيه وتعليمه فكل ذلك قيام به وقد قام على إرادة كل منهما دليل وهذا أظهر والاشتغال بالتعلم والتعليم أفضل من الاشتغال بالتلاوة والله أعلم ﴿الخامسة﴾ ونتقدر أن يحمل تعليمه للناس داخل في القيام به قبل يشترط في ذلك أن يكون متروكا به أم يدخل فيه تعليم بأجرة أيضا قل السوي في قوله في حديث ابن مسعود فهو يقضى بها ويعلمها معناه يعمل بها ويعلمها احتساء ﴿السادسة﴾ ويدخل فيه أيضا القضاء بالتعلم وفعل الخصومات به وإنى فيه ما تقدم عن السوي أنه لا بد أن يفعل ذلك احتسابا وقد نبه المحاربي على حديث

وَعَنْ بَارِيعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَهُثَ عَنِ الْمَسْئَلَةِ الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَالْيَدُ الْعُلْيَا الْمُنْفَقَةُ وَالسُّفْلَى السَّارِثَةُ

ابن مسعود باب آخر من فضائل الحكمة ﴿الساعة﴾ قوله آناه الليل بالمدنى ساعاته وواحد الآلاء إماء وأماء تكسر الهجرة وفتحها وإلى بالواو والياء مع كسر الهجرة فيها أربع لغات ﴿النامة﴾ قوله فهو ينفقه في الحق أى في الطاعات والحق هما واحد الحقوق وهو يستعمل في المدبوب كما يستعمل في الواجب ومنه الحديث (إن في المال حقا سوى الركاة) رواه الترمذى وقد يراد بالحق هنا صد الباطل ولكن يلزم عليه أن يكون المباح باطلا وقال ابن نطال إيقاق المال في حقه ثلاثة أقسام (الأول) أن يسبق على نفسه وأهله ومن تلمه النفقة عليه غير مقتر عما يحب لهم ولا مسرف في ذلك كما قال الله تعالى (والذين لم إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) وهذه النفقة أفضل من الصدقة ومن جميع النفقات (واقسم بالاني) أداء الركاة وإحراج حق الله تعالى لمن وحله (واقسم الثالث) صلة الأهل البعداء ومواساة الصديق وإطعام الخائض وصدقة التطوع كلها. فهذه نفقة مدبوب. لها مأحور عليها لقوله عليه الصلاة والسلام (الساعي على الأرملة واليتيم كأنه يمشي في سبيل الله) ﴿التاسعة﴾ أوردته البخارى في كتاب الاعتصام وقال فيه الذى صلى الله عليه وسلم أن قراءته الكتاب هو فعله وقال تعالى (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم) وقال (وافعلوا الخير لعلمكم تفلحون) ﴿العاشرة﴾ لا يحمى أن ذكر الرجل حرج محرر أعاب فلا مفهوم له فالمرأة كذلك ﴿الحادية عشرة﴾ قل أن نضل فيه أن العنى إذا قام بشروط المال وفعل فيه ما يرضى به عن رجل فهو أفضل من المقير الذى لا يقدر على مثل حاله

﴿الحديث الرابع﴾

وَعَنْ بَارِيعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ وَهُوَ يَذْكُرُ

الصدقة والتعفف عن المسألة (اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا المسفقة والمنبلى
 المسألة) فيه فوائد (الأولى) أخرجه الشيخان وأبو داود والسائي من
 طريق مالك وأخرجه البخاري أيضا من طريق حماد بن زيد عن أيوب كلاهما
 عن نافع عن ابن عمر وقال أبو داود في سنده احتلف على أيوب في هذا الحديث
 قال عبد الوارث اليد العليا المتعفة وقال أكثرهم عن حماد بن زيد عن أيوب
 اليد العليا المسفقة وقال واحد المتعفة وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي
 مل قاله عن حماد ثمان أبو الزبيع الزهراني كما في كتاب الركاة ليوسف القاضي
 ومسدد كما رواه ابن عبد البر في التمهيد قال ورواه أيضا عن نافع موسى بن
 عقبة فاحتلف عليه فقال إبراهيم بن طهمان عنه المتعفة وقال حمص بن ميسرة عنه
 المسفقة رويها كذلك في سنن الدهقني انتهى وقال الخطابي رواية من قال المتعفة
 أشبه وأصح في المعنى وذلك أن ابن عمر ذكر أن رسول الله ﷺ قال هذا الكلام
 وهو يذكر الصدقة والتعفف منها فمطع الكلام على سنده الذي حرج عليه وهو
 ما يوافق في معناه أولى وقال ابن عبد البر لا خلاف علمته في إسناد هذا الحديث
 ولمطه أي على مالك واحتلف فيه على أيوب ورواية مالك أشبه وأولى بالأصول
 من قول من قال المتعفة بدليل حديث طارق الحارمي قال قدمنا المدينة هذا رسول
 الله ﷺ قائم على المسر يحطب الناس وهو يقول يد المصفي العليا واندا عن
 تعمل أمك وأباك وأحبتك وأحبتك ثم أدرك ذكره النسوي في السابعة
 قوله والتعفف عن المسألة كذا في الموضع وصحيح مسلم وسنن السائي وفي
 صحيح البخاري وسنن أبي داود والمسألة نالوا بدل عن قوله في رواية
 البخاري واتعفف. المظهر أن المراد بالتعفف عن المسألة بدليل الرواية الأخرى
 لكن في رواية أبي داود والتعفف منها والصمير عائد على الصدقة المتقدمة
 ذكرها أي والتعفف من أحد الصدقة وهذا يرد على قول ابن عبد البر أنه لم
 يحتلف في لفظ هذا الحديث في المسألة قال ابن عبد البر فيه إرادة الكلام
 تحطيط بكل ما يصلح وما يكون موعظة أو عملا أو قرينة إلى الله تعالى اقلت
 لا يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام قال ذلك على المسر أن يكون في حصة الجماعة

فقد كان يرقى المرفع فيهم من حادثة وموعظة والله أعلم ﴿الرابعة﴾ فيه التصريح بأن اليد العليا هي المتعفة وهذا قال الجمهور وتقدم عن الخطابي أنها المتعفة وقال النووي بعد تصحيح رواية المتعفة ويحتمل صحة الروايتين فالمعفة أعلا من السائلة والمتعفة أعلا من السائلة وحكى القاصي عياض عن الخطابي أنه قال وفيه تأويل ثالث أن السعلى المائعة وذكر غيره أن العليا الآحدة لأنها إذا حدثت كانت فوق السعلى قال القاصي وهذا الأويلان ردهما ما نص في الحديث من التفسير وقال النووي بعد ذكره مقالة الخطابي إنها المتعفة وقال غيره العليا الآحدة والسعلى المائعة حكاه القاصي انتهى وهذا يقتضى أنهما مقالة تغايل واحد وقد عرفت من كلام القاصي المتقدم أنهما مقالتان والقول بأن العليا هي الآحدة محكى عن الصوفية ووجهه أنها نائمة عن يد الله تعالى وهذا مصادم لمن الحديث ثم قال القاصي عياض وقال الداودى است السعلى والعليا المعطاة والمعطية يعبر مسألة وإنما هي السائلة والمسؤلة وليست كل سائلة تكون حيرا من المسؤلة وإنما ذلك لمن سأل وأظهر من الفقر فوق ما به وأما عند الضرورة أو لكافة فليس من ذلك وقد استطعم الحصر وموسى أهل القرية قال القاصي وما قاله غير مسلم في هذا المصل الأخير لأن لفظ الحديث يدل على خلافه وأن المصل للمعطية والأخر وأما من سأل مطهرا للفقر فسؤاله حرام وليس الحديث في مثله بل فيمن يجوز سؤاله انتهى وحكى ابن بطال عن الحسن البصري أنه قال اليد العليا المعطية واليد السعلى المائعة وذكر القاصي عياض أن الخطابي رجع كون العليا المتعفة محدث حكيم من حرام لقوله لما سمع هذا ومك يارسول الله قال ومي فقال والله لا أرى أحدا بعدك سائلا قال ولا يوم على حكيم أن يعتقد أن يده حير من يد رسول الله ﷺ وإنما فهم أنها المتعفة قال القاصي هذا لا يظهر من الحديث ولا يبعد أن حكيا إنما راعى ذلك في حق غيره عليه السلام لا في حقه والى ﷺ إيجاب على حكيم كثرة السؤال لأن فيه سألته فأعطاني ثلاث مرات ثم قال ان هذا انال حصرة حلوة وذكر الحديث انتهى قلت فهم حكيم من الى ﷺ دم الأحد فقال ومك أى ولو كان الأحد منك

جيد السائل سئل فلما قال له النبي ﷺ امتنع من الأحد بعد ذلك مطلقا
والله أعلم ﴿الخماسة﴾ قال الخطابي قد يتوهم كثير من الناس أن معنى العليا
هو أن يد المعطى مستعلية فوق يد الأحد يحملونه من علو الشيء الى فوق
وليس ذلك عندى بالوجه وإنما هو من علاء المحذ والسكرم يريد به الترفع عن
المسألة والتعفف عنها وأنشدني أبو عمر قال أنشدني أبو العباس قال أنشدنا
ابن الأعرابي في معناه . .

إذا كان باب الدل من حاب العى صموت إلى العليا من حاب الفقر
يريد الترفع وترك المسألة والتردد عنها انتهى. فكلامه أولا على أن العليا هي
المعطية وثانسا على أنها هي المتعفة وقد عرفت ما في ذلك وكون العليا من العلاء
وهو العلو المعصوي يأتي على القولين معا وقد قال النووي والمراد بالعلو علو الفصل
والمحد وبيل الثواب ﴿السادسة﴾ فيه الحث على الاتفاق في وجوه الطاعة وذلك
بتناول الواحبات والسن المؤكدة والطوعات المطلقة ﴿السابعة﴾ استدلل به
على ترشح العى مع القيام بحقوقه على الفقر لأن العطاء إنما يكون مع
العى والخلاف في ذلك مشهور. ومن فصل الفقر أحاب بأنه لس المراد بالخيرية
انفصل من حبة الدين وإنما المراد أنه حير في الافصال والاعطاء واعلا همة
وأعظم محذا والله أعلم ﴿الثامنة﴾ لم يذكر في الرواية المشهورة المتعفة عن
الأحد ولا الآحدة بعير سؤال وإنما ذكر السائل ويمكن أن يقال إن كلا من
المتعفة عن الاحد والآحدة بعير سؤال ليست عليا ولا سعل فابها لم تأخذ بسعال
الامور في الاكتساب والافصال والاتفاق ولا تسعل الاكتساب ودناءته
وقد يقال كل مهما عليا أيضا لكن علوها دون علو المتعفة وقد يقال كل مهما
سعل لعدم أحدها معالى الأمور في الاتفاق ولا شك أن اعلا الدرجات المتعفة
ثم المتعفة عن الأحدهم الآحدة بعير سؤال ثم السائلة ودرجات العلو والتسعل
متفاوتة والله تعالى هو المسق حقيقة وفي سر أئ داود ومستدرك الح كم عن مالاك
ابن هبة قال قال رسول الله ﷺ (الايدي ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطى التي تليها
ويد السائل السعلى فأعط الفصل ولا تخرج عن نفسك) وكان النبي ﷺ إنما اقتصر

على المسئلة والسائلة لحصه على إكتساب المال من وجهه ودمه الا كتساب بالسؤال فانه
أردل المكاسب واشارة الى أنه اذا لم يكتب إحتاح إلى السؤال ولهدا قال قيس بن عاصم :
واياكم والمسئلة فانها آحر كسب الرجل ، وفي الصحيح عن أنى هريرة مرفوعا (لأن
يغدو أحدكم فاحتطب على طهره فيتصدق منه ويستعنى به عن الناس حيلة من
أن يسأل رجلا أعطاه أو مسعه ، ذلك بأن اليد العليا أفضل من اليد السفلى وانداً بمن
تقول) وقد ورد في حديث صعيص رواه الطبراني في معجمه من حديث رافع بن خديج
(يد المعطى العليا ويد الآخذ السفلى الى يوم القيامة) فلم يقيد الآخذ بالسؤال وهو
يقتضى كون يده سفلى وإن لم يسأل الا أن يحمل المطلق على المقيد ويقال المراد
الآخذ مع السؤال بدليل نية الاحاديث هدا الوصح هذا الحديث وفي شرح
مسلم للووى في التوب على هذا الحديث والسفلى الآحدة (التاسعة) فيه
كرهية السؤال والتبذير عنه دحمية اليد العائلة سفلى ومحلها إذا لم تدع اليه ضرورة فان
كانت به ضرورة بأن كان عاجرا غير مكتسب وخاف هلاكه فلا بأس بالسؤال
حيث تبدل قد يكون مدبونا وقد يكون واحدا وذكر والذي رحمه الله في شرح الترمذى
أن المسئلة تنقسم الى الاحكام الشرعية التحريم والكرهية والوجوب والندب
والاباحة وقال أبو بكر بن العربي وبالجملة فان السؤال واجب في موضع
حائز في آحر حرام وفي آحر مندوب على طريق فأما وجوبه فاما يريد بنى في ابتداء الامر
وطاهر حالهم وللأولياء للاقتداء وحريا على عادة الله في خلقه ألا ترى إلى سؤال
موسى والحضر لاهل اقرية طعاما وهما من الله تعالى بالمرلة المعلومه بالتعريف بالحاجة
هر من على المحتاح وإذا ارتفعت الضرورة حاربه أن يسأل في الرائد عليها مهما
يحتاج اليه ولا يقدر عليه ثم اشد لبعضهم

لمال المرء يصلحه فيمى مفارقة أعف من القسوع

قال وإذا كملت للمرء مفارقة وارتفعت حاجاته لم يحمله أن يسأل تكثرنا ثم قال
وقد يكون السؤال واحدا أو مدبونا أما وجوبه فله محتاح وأما المندوب فلمن
يعينه وبين حاجته إن استعجى هو من ذلك أو رجا أن يكون بيا به أنهم
وأصح من بيان السائل كما كان الذى صلى الله عليه وسلم يسأل لغيره انتهى
قال والذي رحمه الله قد ذكر أربعة أوجه من الاحكام الشرعية في المسئلة دور

الخامس وهو قسم المكروه فأما تمثيله للواحد سؤال المحتاح فواضح وأما قسم المكروه فسؤاله للسلطان مع أم كان الاستعناء عنه وقد جمعها النبي ﷺ في حديث سمرة بقوله إلا أن يسأل الرجل سلطانا أو في أمر لا بد منه وهذا الأخير هو السؤال الواحد قال وأما تمثيل القاضي أنى بكر السؤال الواحد بالمريدين في ابتداء الأمر وسؤال الأولياء للاقتداء وتمثيله لسؤال موسى والحضر طعاما من أهل القرية فمبني على إطلاق سؤال المريدين ابتداءهم اسم الوحوب وإنما حرت عادة المشايخ الذين يهدون أحلاق المريدين بفعل ذلك لكسر أنفسهم إذا كان في ذلك صلاحهم فأما الوحوب الشرعي فلا وأما سؤال الحضر وموسى فلا يلزم هذه الامة الاقتداء بهما في ذلك وإنما وقع ذلك من الحضر لحكمة أطلعها الله عليها ليس لموسى عليه الصلاة والسلام ما ينهى الحال اليه في المرات الثلاث انتهى ومن الصور التي اختلف فيها هل السؤال حرام أو مكروه ما إذا قدر على الاكتساب وفي ذلك وجهان لأصحابنا الشافعية (أصحهما) أنه حرام لطاهر الأحاديث و(الثاني) أنه مكروه ومما ورد في سؤال المحتاح مارواه الطبراني في معجمه الكبير من حديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ ما المعطى من سعة بأفضل من الآخذ إذا كان محتاحا في العاشرة ^ب قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي ورد التحصيل في السؤال في أربعة أماكن وهي أن يسأل سلطانا أو في أمر لا بد منه أو ذا رحم في حاجة أو الصالحين فأما السلطان فهو الذي بيده أموال المصالح ، وأما الأمر الذي لا بد منه فهو الحاجة التي لا بد منها وأما ذو الرحم فلما ورد في الصدقة على ذي الرحم من الفصل ولذهب بعض العلماء إلى وحوب الصدقة عليه مع وصف الفقر والمحرر فرجس في سؤاله وأما سؤال الصالحين فهو في حديث ابن الفراسي أنه قال (أسأل يا رسول الله ؟ فقال لا ، وإن كنت سائلا ولا بد فصل الصالحين) رواه أبو داود والسنائي ثم يحتمل أن يراد بالصالحين الصالحون من أرباب الأموال الذين لا ينعون ما عليهم من الحق وقد لا يعلمون المستحق من غيره فادعوه بالسؤال المحتاح أعطوه بما عليهم من حقوق الله تعالى ويحتمل أن يراد بهم من

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى عني النفس)

يتترك بدعائه وترجى إحاطته إذا دعا الله له ويحتمل أن يراد الساعون في مصالح الخلق نسوا لهم لمن علموا استحقاقه من عليه حق فيعطيههم أرباب الأموال بوقوفهم لصالحهم قال والذي وحيث حار السؤال فيحتسب فيه الخلف والسؤال بوجه الله تعالى في سنن أبي داود من حديث حار مرفوعا (لا يسأل بوجه الله إلا الحمة) قال ومع ذلك فيسمى إعطاؤه ما لم يسأل ممتعا ، لما روى الطبراني في معجمه الكبير من حديث أنى موسى الأشعري ناسدا حسن عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال « ملعون من سأل بوجه الله وملعون من سئل بوجه الله فبع سألله ما لم يسأل محررا »

الحديث الخامس

وعن همام عن أنى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس العى عن كثرة العرم ولكر العى عى النفس » بوجه هو اندجج الاول أخرجه البخارى والترمذى من رواية أنى حصار عن أنى صالح وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية أنى الراد عن الاعرج كلاهما عن أنى هريرة وقال الترمذى حسن صحيح (الثانية) العرم بفتح العين والراء المهملتين والصاد المعجمة متاع الدنيا وحطامها من أى نوع كان سمي لذلك لرواه ومنه قوله تعالى (يريدون عرم الدنيا) وفي الحديث (الدنيا عرم حاصر يأكل منه البر والفاجر) أما العرم ناسكان الزاء فهو ما عدا القدر والقدر هو الدراهم والدنانير قاله أبو زيد والأصمعي وغيرهما وقال أبو عبيد العرم المتاع الذى لا يدخله كبل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا (الثالثة) عن همام يحتمل معناها أوجها (أحدها) أن تكون للتعليل كما قيل في قوله تعالى (وما نحن بتاركى أهتنا عن قولك) وقوله تعالى (وما كان استعمار إبراهيم لأبيه الا عن موعدة وعدها إياه) أى ليس عليه العى وسسه كثرة العرم (ثانيها) أن تكون للطرفية

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الشَّيْخُ عَلَى حُبِّهِ اثْنَتَيْنِ طُولُ الْحَيَاةِ وَكَثْرَةُ الْمَالِ » كَذَا فِي رِوَايَةِ أَحْمَدُ وَقَالَ الشَّيْخَانِ (قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ) الْحَدِيثَ وَهُوَ الصَّوَابُ

أَي لَيْسَ الْعَمَى بِكَثْرَةِ الْعَرَمِ (ثَالِثًا) أَمَّا عَمَى الْمَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ أَيِ الْهَوَىٰ أَيِ لَيْسَ الْعَمَى بِكَثْرَةِ الْعَرَمِ ﴿الرَّابِعَةُ﴾ قَالَ السَّوَوِيُّ مَعْنَى الْحَدِيثِ الْعَمَى الْمَحْمُودُ عَلَى الْمَعْرِضِ وَشَعْبَهَا وَقَعْدَ حَرَصَهَا لَا كَثْرَةَ الْمَالِ مَعَ الْحَرَصِ عَلَى الزِّيَادَةِ لِأَنَّ مَنْ كَانَ طَالِبًا لِلزِّيَادَةِ لَمْ يَسْتَعْنِ بِمَا مَعَهُ فَلَيْسَ لَهُ عَمَى وَسَقَهُ الْقَاضِي عِيَّاسُ إِلَى ذَلِكَ ثُمَّ حَكَى عَنِ الْإِمَامِ الْمَارُورِيِّ أَنَّهُ قَالَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ الْعَمَى الْمَوَاعِظَ وَالَّذِي يَكْفُفُ عَنْ الْحَاجَةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى طَاهِرَةٍ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ كَثِيرَ الْمَالِ عَمَى أَنْتَهَى وَحَاصِلُ هَذَا إِنْشَاءُ الْعَمَى لَعَمَى الْمَعْرِضِ وَالْمُتَالَعَةِ فِيهِ حَتَّى يَمُوتَ الْعَمَى مِمَّنْ قَدْ تَدَنَّ وَإِنْ كَثُرَ مَالُهُ مَعَ أَنَّهُ عَمَى الْحَقِيقَةُ لَكِنَّهُ عَمَى لَا تَعْنَاءُ فَمَرَّتْ بِهِ وَرَأَى وَحْدَ الْعَمَى بِالْمَالِ مَعَ الْحَرَمِ فَهُوَ غَيْرُ مَحْمُودٍ وَلَا نَافِعٍ كَمَا يَسْمَى الْعَالَمُ الَّذِي لَا يَعْمَلُ بَعْلَهُ حَاجِلًا لَا تَعْنَاءُ ثَمَرَةُ الْعِلْمِ فِي حَقِّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿الْحَامِسَةُ﴾ فِيهِ فَعْلُ اتِّمَاعَةٍ وَالْحَثُّ عَلَيْهَا وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ

﴿ الْحَدِيثُ السَّادِسُ ﴾

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَنْشَيْجُ عَلَى حُبِّهِ اثْنَتَيْنِ مَوْلَى الْحَيَاةِ وَكَثْرَةُ الْمَالِ) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَحْمَدُ وَقَالَ الشَّيْخَانِ (قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ) الْحَدِيثَ وَهُوَ الصَّوَابُ ﴿وَمِنْهُ﴾ فَوَائِدُ ﴿لَا وَفِي﴾ حَرْجُهُ الشَّيْخَانِ مِنْ رِوَايَةِ يُوَاسٍ بْنِ رَيْدٍ عَنِ الرَّهْزِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَنْسَبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَدِيثَ (لَا يَزَالُ قَلْبُ الْكَبِيرِ شَابًا) فِي حَبِّ ثَمَنَيْنِ فِي حَبِّ ثَمَنَيْنِ وَصَوَّلَ الْأَمَلُ أَوَّلُ لَفْظٍ مَسْلُوقٍ قَالَتِ الشَّيْخَانِ شَابٌ عَلَى حَبِّ ثَمَنَيْنِ مَوْلَى حَبَّةٍ وَحَبِّ مَالٍ وَحَرْجُهُ مَسْمُومٌ بِمَا مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ فَرَّاسٍ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَابَ قَلْبُ الشَّيْخِ عَلَى حَبِّ ثَمَنَيْنِ حَبِّ الْمَالِ وَحَبِّ ثَمَنَيْنِ وَتَدَقَّقْتُ عَنْهُ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى رِوَايَةِ هَذِهِ لَمْ يَسْتَوْفِ عَنِ إِقْدَارِهِ

وعن الأعرح عن أنى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن أنس بن مالك يكره أن آدم ويكره معه اثنتان - المال وصول العمر - لفظ
الحجاري ولم يصدق مسلم له وأخرجه مسلم من رواية أنى عوانه عن قتادة عن
أنس بن مالك يكره أن آدم وتثبت منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر
في المال في قوله في رواية أحمد الشرح على حمة اثنتين أى كثر على حمة اثنتين
والمراد استمراره على ذلك ودوامه عامه وإن حمة له من الحاصلتين لم ينقطع عنه
بشيء - وقوله طول الحياة وكثرة المال - وهو وجه الرفع على أنها خبران لم يتدأ
محدوف - وهو وجهها المصحب على أنها بدل من قوله اثنتين وقد طرأ بذلك صحة
الرواية قال الشرح رحمه الله أن الصواب لفظ اثنين كأنه من جهة الرواية
أو لأنه أمر في المعنى وإن كان معنى الرواية الأخرى صحيحاً وقوله في
رواية الحجاري لا يزال قاله الكثير أى في أنس وقوله سانا محاراة بتمارة ومعناه
أن قلب الشرح دامل الحب للمال محكم في ذلك كاحتكام قوة الشاب في شبابه
قال النووي هذا صوابه انتهى وقيل وصه بكونه شاباً لوجود هذين الأمرين
فيه اللين هما في الشباب أكثر وبهم ألقى للرجاء في طرل أعمالهم ودوام
استمتاعهم ولذاتهم في الدنيا وحب الدنيا هو كثرة المال وطول الأمل هو طول
الحياة المذكوران في الرواية الأخرى وكذا صاحب العيش المذكور في رواية مسلم هو
طول الحياة وقوله في رواية الحجاري من حديث أنس وتكرمه معه اثنتان المراد كبرهما في
المعنى وقوتهما وعدم ضعفهما فهو معنى قوله في رواية مسلم وتثبت منه اثنتان وبذلك
يبدفع قول القائل كونهما تشابهاً مسافاً لكبرهما لأن المراد بكبرهما قوتهما وذلك موافق
لشأنهما وليس المراد كبراً يؤدي إلى الهرم والضعف والله أعلم بالصواب
فيه دم طول الأمل والحرص على جمع المال وذلك يقضي فصل الصدقة للعي
والتعفف للفقير وهما المبوب عليهما في الرأفة في قوله المذكور في فيه إشارة إلى أن
الإرادة في القلب حللاً لمن رأى أن ذلك في غير الأعضاء

في الحديث السابق

عن الأعرح عن أنى هريرة أن رسول الله ﷺ قال «ولدى نبي يده لا ن

(قلت) يحتمل وحين (أحدهما) أن ذلك حيث اضطر الى السؤال بحيث لا يصير فيه دم أصلا فتركه مع ذلك حير من فعله وفي هذا الجواب نظر لان من أمكنه الاحتياط لم يضطر الى السؤال (ثانيهما) أن هذه الصبغة وهي حير قد تستعمل في غير الترحيح كما في قوله تعالى (أصحاب الحجة يومئذ حير مستقرا) ﴿الحامسة﴾ في الاكتساب فائدتان الاستعناء عن السؤال والتصدق وقد ذكرهما في قوله في رواية لمسلم فيصدق به ويستعي من الناس كذا هو في أكثر نسخ صحيح مسلم لم يأتهم وفي بعضها عن الناس مالهين قل النووي وكلاهما صحيح والاول محمول على الثاني ﴿السادسة﴾ فيه فصلة الاكتساب بعمل اليد وقد ذكر بعضهم أنه أصل المكاسب وقال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة وأياها أطيب؟ فيه مذاهب للناس أشبهها بمذهب الشافعي أن التجارة أطيب قل والاشبه عدى أن الزراعة أطيب لأنها أقرب الى التوكل قال النووي في شرح المهدى في صحيح البخاري عن المقدم من معدى كرب رضى الله عنه عن النبي ﷺ قل ما أكل أحد طعاما قط حير من أن يأكل من عمل يده وإن بنى الله داود عليه السلام كن يأكل من عمل يده قال النووي فالمعروف ما نص عليه رسول الله ﷺ وهو عمل البدن كان رزاقه وأطعمه المكاسب وأفضلها لأنه عمل يده ولأن فيه توكلا كما ذكره الماوردي ولأن فيه نفعاعاما للمسلمين والدواب وأنه لا بد في العادة أن يؤكل منه بمير عوم فيحصل له أجره وإن لم يكن ممن يعمل بيده بل يعمل له به وأجراؤه فاكنته به الزراعة أفضل لما ذكرناه وقال في الروضة بعد ذكره الحديث المتقدم هذا صريح في ترحيح الزراعة والصناعة لكونهما من عمل يده ولكن الزراعة أفضلهما نعموم انفع منها للأدنى وغيره ومهم الحاجة إليها والاعلم عامة ما في حديث الترمذي في تعيين الاحتياط على السؤال وليس فيه أنه أصل المكاسب فاعلم ذكره - مرة - ولا سيما في بلاد الحجاز لكثرة ذلك فيها ﴿السادسة﴾ وفيه الاكتساب بالاحتياط والاحتياط من الارض المملوكة حتى مع من ذلك الملك الأرض فترجع حصة الاماحه وهو مردود فان البات في الارض

وَعَنْ يَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَمَلَ عَلَى قَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ يَبَاعُ فَأَرَادَ أَنْ يَتَنَاعَهُ فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ لَا تَجْتَنِعْهُ وَلَا تَعُدِّي صَدَقَتِكَ ، وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثٍ صَمْرَ مَحْوَةٍ وَفِيهِ « لَا تَتَنَعَّهُ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَمٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْبِهِ »

المملوكة ملك لما أسكنها فلا يجوز التصرف فيه بغير إذنه ثم حكى المهلب عن ابن الموارنة حكى عن ابن القاسم عن مالك قال كانت له أرض يملكها ليست بأرض حرة فان أراد أن يبيع ما يبيع فيها من المريع بعد طيبه أنه لا بأس به وقال أشبه لا يجوز ذلك لأنه رقيق من رقيق الله تعالى ولا يحل لرب الأرض أن يجمع منه أحدا لقوله ﷺ لا يجمع فصل الماء لئيم به الكلاء ولو كان السات في حائط إنسان لما حل له أن يجمع منه أحدا لقوله عليه الصلاة والسلام لا جمى الله ولرسوله وقال الكوفيون كقول أشبه انتهى في النسخة أشار في رواية مسلم إلى العلة في تفصيل الاكتساب على السؤال وهي أن اليد العليا أهدى من اليد السفلى والمكتسب يده العليا إن تصدق وكذا إن لم يصدق وفسرنا العليا بالمتعفة عن السؤال فقد يستدل بهذا على ترجيح الرواية التي فيها اليد العليا هي المتعفة لانه لا يلزم من الاكتساب الصدقة لكن تبين رواية مسلم أن تصدق الاكتساب هو للصدقة والاستعفاء عن الناس وكما أنه لا يلزم من الاكتساب الصدقة لا يلزم من الاكتساب التعفف عن السؤال فرب مكتسب مكتف يسأل تكثرا والله أعلم

في الحديث الثامن

عن يافع عن ابن عمر « أن عمر بن الخطاب حمل على قرس في سبيل الله فوجده يباع فأراد أن يتناعه فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لا تنعه ولا تعد في صدقتك » (فيه) فوائد في الأولى اتفق عليه الشيخان وأبو داود من

هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه الشيخان أيضا من رواية عبيد الله بن عمر وأخرجه مسلم من رواية الثعلبي بن سعد ثلاثتهم عن نافع وأخرجه البخاري والسنائي من رواية عقيل عن الزهري عن سالم عن أمه بلفظ إن عمر بن الخطاب تصدق بدرس في سبيل الله الحديث وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وأخرجه الترمذي والسنائي من هذا الوجه وجعله من مسند عمر وأخرجه الشيخان والسنائي وابن ماجة من رواية زيد بن أسلم عن أمه قال «سمعت عمر يقول حملت على فرس في سبيل الله وأصابعه الذي كان سنده فأردت أن أستتره وطئت أنه سمعه يرحص فسألت النبي ﷺ فقال لا تشتر ولا تعد في صدقتك وإب اعطاكه بدرهم فان العائد في صدقته كالعائد في قبته» «مط البخاري وفي لفظ للشيخين كالكلب يعود في قبته وأخرجه ابن ماجة من رواية عمر بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر وذكر ابن عبد البر أن الحديث عند جمهور رواة الموطأ من مسند ابن عمر كما روياه إلا مع بن عيسى فإنه رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر وجعله من مسند عمر وكذلك احتلف على عبد الله بن عمر فرواه القطان وعلي بن عاصم عنه في مسند ابن عمر ورواه ابن عمر عنه من مسند عمر قال ورواه يحيى بن سعد عن نافع عن ابن عمر فقال فيه (لا تشتره ولا شيئا من تاحه) وكذا رواه الشافعي والحميدي عن ابن عيسى عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر أسبغ وبوافق هاتين الروايتين ما رواه ابن ماجة في مسنده عن أبيه عن عمر أسبغ أنه حمل على فرس يقال له عمر أو عمرة فرأى ميرا أو ميرة من أفلاها يباع يصب إلى فرسه فهي عنها (في السابعة) قوله حمل على فرس في سبيل الله قال العاصي عياض في معنى الحمل هنا تأويلان (أحدهما) هنته وتملكه للجهاد (والثاني) تحمسه عليه وقال القاصي أبو بكر ابن العربي الحمل على ثلاثة أنواع (أولها) أن يحمس عليه فرسا لا يباع ولا يوهب ولكن بعرو عليه خاصة وبرك في الجهاد لا غير (والثاني) أن يتصدق به عليه نوحه الله تعالى (الثالث) أب بهمه له (قلت) فراد احتمالا ثالثا وهو الصدقة والفرق بينها وبين الهمة أنها للمليك تقررا إلى الله تعالى وطلبا لنواب الآخرة

والهبة أهم من ذلك فالعرق بينهما هو الفرق بين العام والخاص فهي داخلة في الهبة التي ذكرها انقاص عياض ثم قل ابن العربي ما إن جملة عليه على أنه خمس لا يباع ولا يوهب فذاك لا يشتري أبداً وإن كان صدقة فهي كتاب ابن عبد الحكم لا يشتري أبداً وقال لهذه تركه أفضل وهو صريح مذهب مالك والشافعي والليث ولذلك لم يمسحوا البيع وقال في كتاب مجد إذا حمل على المرس لا للسبيل ولا للمسكة فلا بأس أن يشتريه (فلت) ما أشار بما نقله عن كتاب محمد إلى الهبة التي ليست صدقة وحاصل كلامه الحريم مع البيع 'تقدير الوقف ومحواره' تقدير الهبة والخلاف تقدير الصدقة ثم قال بعد ذلك فأما إذا مال هوك في سبيل الله فقال مالك له يبعه ولو أسقطت كلمة لك لركبه وردده وقال الشافعي وأبو حنيفة هو ملك له وإذا قال إذا بلغت به رأس معراك فهو لك ثم قرأ على أنه لا يمحور إلا الليث لأنه وإن كان محاطرة فليس في بيعه وكان ابن عمر يقول إذا بلغت وادي القرى وشأنك به وفي ذلك كله خلاف ولم يعلم كيفية فعل عمر فلا يعلم إلى أي شيء يرجع حوانه ثم حكى عن بعض الناس أنه قال إذا جملة عليه في سبيل الله فلا يباع أبداً قال وهذا خطأ مخالف للحديث فإن النبي ﷺ مع عمر منه خاصة وغلل بعله تحتص به دون سائر الناس وهو أنه عود في الصدقة انتهى وفي هذا الاصطلاح الذي حكاه عن بعض الناس مع البيع ولو كان هبة لكنه حمأة كما عرفت ثم إنه صرح في الحديث بأنه صدقة فأنتهي احتمال الهبة الحلية عن الصدقة والراجح من هذه الاحتمالات في هذه الواقعة أنه تمليك بقصد ثواب الآخرة فهو هبة وهو صدقة وبذلك حرم النووي في شرح مسلم فقال معناه تصدقت به ووهبه لمن يقاتل عليه في سبيل الله وقال والذي رحمه الله في شرح اترمدي اظهر أن عمر لم يحمله حساً مطلقاً أي على جميع العراة من غير تعيين واحد ولا حمسه على من جملة عليه لأنه لو وقع ذلك لامتنع ببعه وإنما معناه من ثرائه فتح ولم يبعه من بعه لغيره فدل على أنه كان ما كان لم جملة عليه انتهى ومن جملة له وما قال إنما صح ببعه لأنه صاع محث لا يصنع لسبيل الله ونحوه راجع في هذه المسورة قول عبد الملك بن حبيب وقول ابن القاسم والجمهور

لا يباع قال ابن العربي وهو صحيح لأنه إذا لم يصلح للكر والمرحلي للعامل وكل في سبيل الله انتهى وهذا الذي نقلته عن ابن حبيب وغيره تمت فيه ابن العربي وعكس ذلك القاضي عياض فقل عن ابن حبيب مع بيعه في هذه الصورة وعن مالك تحويره وبقي من احتمالات هذه الواقعة أن يكون إعطاؤه له على سبيل العارية وهذا مدفوع بكونه ناعه فإن العارية مردودة غير مملوكة كما أن احتمال الوقف مدفوع بذلك وهذه الصورة هي التي ذكرها ابن العربي في قوله هي في سبيل الله ولم يقل لك ﴿الثالث﴾ قوله (لا تنتمه ولا تعد في صدقتك) هي تبريه لا تحريم فيكره لمن تصدق بشيء أو أخرجته في زكاة أو كفاية أو بدو محو ذلك من القربات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه أو ينتهه أو يتملكه باختياره منه فاما إذا ورثه منه فلا كراهة فيه وكذا لو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة قال النووي في شرح مسلم هذا مذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء البهي عن شراء صدقته للتحريم انتهى وقال الترمذي بعد رواية هذا الحديث والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم وقال ابن عبد البر وكل العلماء يقولون إذا رجعت إليه ما ميراث طات له إلا أن عمره أنه كان لا يحبسها إذا رجعت إليه بالميراث وقابله الحسن ابن حي ثم قال ابن عبد البر يحتمل فعل ابن عمر أن يكون ورثا لأنه رآه واحدا ورحكى والذي رحمه الله في شرح الترمذي عن بعض العلماء كراهة شرائه من ثالث انتقل إليه من المتصدق به عليه لرجوعه فيما تركه الله تعالى كالحرم على المهاجرين سكنى مكة بعد حرمهم منها لله تعالى (فان قلت) ما الجمع بين هذا وبين حديث (لا تحمل الصدقة لعمى إلا لحمة لعاري في سبيل الله أو لعامل عليها أو لرجل اشتراها بما له) الحديث رواه مالك في الموطأ من رواية عطاء بن يسار مرسلا ووصله أبو داود وذكر أني سعيد الحدرى فيه (قلت) فيه وجهان (أحدهما) أن حديث الباب أحسن من ذلك الحديث فيحمل قوله أو لرجل اشتراها بما له على ما إذا اشتراها غير المتصدق بها أو اشتراها المتصدق بها من غير من تصدق بها عليه والمعنى فيه أنه إذا اشتراها المتصدق بها من المتصدق بها عليه وبما حاناه في ثمنها لمسته المتقدمة

عليه فيكون رجوعاً في الصدقة بقدر الحاجة وقد تقدم أن في الصحيحين في رواية (وطئت أنه يبيعه برحمن) فيحتمل أن يراد بيعه برحمن لعمري خاصة لسبق منته عليه كما تقدم ويحتمل أن يراد بيعه برحمن مطلقاً لكونه أصاعه من ثمنه للقص الذي حصل فيه وقد تقدم أن في الصحيحين أيضاً فأصاعه الذي كان عنده ورجح والذي رحمه الله هذا الاحتمال الثاني فقال إنه الظاهر ورجح القاضي عياض أن المراد بأصاعته أنه لم يحسن القيام عليه ثم ذكر احتمالاً آخر أن المراد أصاعته في استعماله فيما حسن له (ثانيتها) أن السهي في حديث الباب للترية كما تقدم عن الجمهور والذي في ذلك الحديث حله وهو صادق مع الكراهة وحكى ابن العربي عن قوم أن حديث الباب ناسخ لذلك الحديث وهو مردود فإن السخ لا بد فيه من معرفة التاريخ وقد استدل من ذهب إلى التحريم بقوله عليه الصلاة والسلام فإن العائد وصدقته كالعائد في نفسه قال قتادة ولا تعلم الشيء إلا حراماً ومن ذهب إلى الكراهة أحد الروايات التي فيها كالكذب يعود في نفسه وقال فعل الكذب لا يوصف بتحريم إذا تكلف عليه فالمراد بالتفسير من العود تشبيهه بهذا المستقل والله أعلم (في الرابعة) أشار النبي ﷺ بقوله ولا تعد في صدقتك إلى العلة في منه عن الانتفاع وهو أنه عود في الصدقة (فإن قلت) فإذا كان الانتفاع عوداً في الصدقة فما وجه عمنه عليه (قلت) هو من عطف العام على الخاص والمعنى لا تعد في صدقتك بطريق الانتفاع ولا غيره (في الخامسة) استدل بقوله في رواية الشيخين وإن أعطاكه بدرهم صرب مل أنه يجوز لصاحب السلعة أن يبيعها بمن فاحش ولا رجوع له في ذلك وهذا قال جمهور العلماء وقال العددانيون من المالكية متى انتهى البيع للثالث فله الرجوع في السع وجعلوا قوله في هذا الحديث وإن أعطاكه بدرهم صرب مل لا حقيقة وقال الجمهور لا مانع من الحقيقة فلا يعدل عنها بغير دليل والله أعلم (في السادسة) استدل به على أن المانع في ذلك كالأعيان فهو صدق على شخص لعله سين لم يشر المصدق منه تلك العلة وأنه قال ابن حبيب من المالكية وقال ابن الموار لا بأس بذلك (في السابعة) استدل به على منع الرجوع في

﴿ كِتَابُ الصَّيَامِ ﴾

عن الأعرح عن أنى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الصَّيَامُ حُمَةٌ فإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلَا يَمْهَلْ وَلَا يَرْفُثْ فَإِنْ أَمْرُوهُ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ إِنِّي صَائِمٌ » وعن همام عن أنى هريرة مثله وقال (أحدكم يومًا وقال أو شتمه)

الصدقة وعلى مع الرجوع في الهمة مطلقا وهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور إلا في همة الولد لولده فله الرجوع فيها لقوله عليه الصلاة والسلام (لا يحل لرجل أن يعطى عطية ثم يرجع فيها إلا الولد فيما أعطى ولده) رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث ابن عمر وابن عباس وقال الترمذي حسن صحيح والاصح عند أصحابنا حوار رجوع الوالد فيما صدق به على ابنه وبص عليه الشافعي ومم المالكية ذلك وعكس الحمية هذا فقالوا بحوار الرجوع في همة الأحمى ومسعوا الرجوع في همة دى الرحم المحرم وفي همة أحد الرضخين للآخر وعن أحمد بن حنبل روايتان في رجوع المرأة فيما وهنته لزوجها عسألته ومع بعض السلف الرجوع في الهمة مطلقا ولو أنها من الوالد لولده واتسع الحديث أولى في الإمامة في قوله (مسأل رسول الله ﷺ عن ذلك) ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من سؤال النبي ﷺ فيما يعرض لهم من الحوادث

﴿ كِتَابُ الصَّامِ ﴾

الحديث الأول عن الأعرح عن أنى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « الصَّامُ حِمَةٌ فإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلَا يَمْهَلْ وَلَا يَرْفُثْ فَإِنْ أَمْرُوهُ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ إِنِّي صَائِمٌ » وعن همام عن أنى هريرة مثله وقال (أحدكم يوما وقال أو شتمه) فإِنَّهُ هُوَ الْأَوَّلُ أَحْرَجَهُ الدَّجَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالسَّائِي مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَلَسَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ قَوْلُهُ الصَّيَامُ حِمَةٌ وَأَحْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالسَّائِي مِنْ

طريق سميان بن عسة بدون قوله الصيام حة وأخرجه مسلم من رواية الهيرة
الحرامي مقتصر على قوله الصيام حة فلا تتمهم عن أبي الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة وذكر ابن عبد البر في التمهيد الاختلاف على مالك في ذكر قوله الصيام
حة وأنه رواها عنه القعبي ويحيى وأبو المصعب وجماعة ولم يذكرها
ابن بكير وأخرجه الشيخان وأبو داود في رواية عطاء بن أبي رباح
عن أبي صالح عن أبي هريرة في أثناء حديث وأخرجه الترمذي من
رواية علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في أثناء حديث (والصوم
حة من النار وإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم فليقل إلى صائم)
وقال حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح عريب من هذا الوجه في الثامنة
قوله (الصيام حة) أصم اللحم وتشديد الهمزة أي وقلة وسترة وقد عرفت أن
رواية الترمذي حة من النار وكذا رواه السائي من حديث عائشة وروى السائي
وابن ماجة من حديث عثمان بن أبي العاصي (الصيام حة من النار حة
أحدكم من القتال وكذا حرم به ابن عبد البر والقاضي عياض في المشارق وغيرها
أنه حة من النار وقال صاحب النهاية أي يبقى صاحبه ما يؤديه من الشهوات
وجمع السوي بين الأمرين فقال ومعهما ستروماع من الرمت والآدموما مع أيضا
من النار وذكر القاضي عياض في الإكمال الاحتمالات الثلاثة فقال ستروماع من الآدم أو
من النار أو من جمع ذلك وقال والذي رحمه الله وشرح الترمذي وإعما كان الصوم حة من
النار لأنه إمساك عن الشهوات والنار محفوفة بالشهوات كما في الحديث الصحيح (حمت
الحمة بالمكارة وحمت النار بالشهوات) انتهى وسبقه إلى ذلك ابن العربي وفي
هذا الكلام تلارم الأمرين وأنه إذا كف نفسه عن الشهوات والآدم في الدنيا
كان ذلك سائر له من النار عدم في الآخرة في سنن السائي وغيره من حديث
أبي سيدة مرفوعا وموقوف (الصوم حة لم يحرقها) ورواه الدارمي في مسنده
وفيه بالعبية وبوب عليه باب الصائم يعتاب وكذا أورده أبو داود في باب العبية
للصائم وأشار في الحديث بذلك إلى أنه إذا أتى بالعبية ونحوها فقد حرق ذلك
لصائمه من النار فعليه فيه تحذير الصائم من العبية وقد ذهب الأوراعي إلى

أبها تفطر الصائم ويحب عليه التقصاء وسائر العلماء على خلافه لكن ذكره بعضهم عن عائشة وسفيان الثوري حكاية المديري ﴿الراصة﴾ قال ابن عبد البر: حبسك بكون الصيام حصة من النار فصلا للصائم انتهى وروى السائي عن أبي أمامة قال (أتيت رسول الله ﷺ فقلت مري بأمر أحده عك، قال عليك بالصوم فإنه لا مثل له) ومن هنا قال بعض العلماء إن الصوم أفضل العبادات البدنية ولكن المشهور تفصيل الصلاة وهو مذهب الشافعي وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام (واعلموا أن حبير أعمالكم الصلاة) رواه أبو داود وغيره ﴿الخامسة﴾ قوله ولا يروث صوم الماء وكسرها وفتحها ثلاث لغات حكاهن في المشارق فقال يقال روث بفتح الفاء يروث وروث بالصم والكسر روثا بالصكون في المصدر وبالفتح في الاسم وقد قيل روث بكسر الفاء يروث بفتحها وأروث أيضا هو قديتين من كلامه أن في الماضي فتح الفاء وكسرها وفيه لعة ثالثة وهو صمها حكاهن في المحكم عن الحياني والمراد به هنا الفحش من القول ويطلق في غير هذا الموضع على الجماع وعلى مقدماته أيضا وعلى ذكره مع السعاء أو مطلقا وقال القاصي عياض بعد ذكره إن الروث هنا السحب والفحش من الكلام أن الجهل مثله وقال ابن عبد البر أنه قريب منه وأشد

ألا لا يجهل أحد عليا فجهل فوق جهل الجاهليين

فان قلت ماذا كان معناه فلم عطف عليه والعطف يقتضي المعايرة (قلت) لما كان الجهل يستعمل بمعنى آخر وهو خلاف العلم والروث يستعمل بمعنى آخر وهو الجماع ومقدماته وذكره أريد بالجمع بين اللفظين الدلالة على ما اشتركا في الدلالة عليه وهو خش الكلام وقال المديري في حواشي السنن لا يجهل أي لا يقل قول أهل الجهل من روث الكلام وسعفه أو لا يحفو أحدا ويشتمه يقال جهل عليه إذا حواه ﴿السادسة﴾ أشار بقوله في الرواية الأخرى إذا كان أحدكم يوما صائما إلى أنه لا فرق في ذلك بين يوم ويوم فالأيام كلها في ذلك سواء حتى كان صائما فعلا أو فرضا في رمضان أو غيره فليحسب ما ذكر في الحديث ﴿السابعة﴾ قال القاصي عياض معنى قوله دافعه وبارعه ويكون بمعنى شاتمته ولاعه وقد

وعن الأعرح عن أنى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك إما يدرُ شهوته وطعامه وشرابه من أجلِ فالصيام لي وأنا أحرى به كلُّ حسنةٍ بعشرِ أمثالها إلى سبعمئة ضعف إلا الصيام فإنه لي وأنا أحرى به (وعن همام عن أنى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (والذي نفس محمد بيده إن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يدرُ شهوته وطعامه وشرابه من حراني بالصيام لي وأنا أحرى به)

الحديث الساب

عن الأعرح عن أنى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «والذي نفسي بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك إما يدرُ شهوته وطعامه وشرابه من أجلِ فالصيام لي وأنا أحرى به . كلُّ حسنةٍ بعشره أمثالها إلى سبعمئة ضعف إلا الصيام فإنه لي وأنا أحرى به » وعن همام عن أنى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «والذي نفس محمد بيده إن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، يدرُ شهوته وطعامه وشرابه من حراني بالصيام لي وأنا أحرى به » (وفيهِ) فوائد (الاولى) أحرجه المحاربي من هذا الوجه من طريق مالك وفي أوله الحديث المتقدم جمع بينهما واعق عليه الشيخان والسنائي من رواية عطاء بن أنى رباح عن أنى صالح السمان عن أنى هريرة لمقط «قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أحرى به والصيام حنة وإيّاك يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب فان ساه أحد أو قاتله فليقل إلى امرؤ صائم والذي نفس محمد بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك للصائم فرحان يفرح بها إذا أطرواح ، وإذا أفرح بصومه » وفي لفظ معلمي والسنائي أطيب عند الله

يوم الجمعة في ليل المسائي إذا أفطر فرح فطره وأحرقه مسلم أيضا وإن
 صاحبه من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يامط «كل عمل ابن آدم
 تصاعف الخمسة عشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف قال الله عز وجل إلا الصوم
 فإنه لي وأنا أجزي به بدع شهوته وطعامه من أجلي؛ لله ما تم فرحتن فرحة عند
 فطره وفرحة عند فطره» والخلاف فيه أطاب عبد الله من ربح المسك في ليل
 ابن ماجة بعد قوله «إن سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله» وفي ليل مسلم من رواية أبي سنان
 صرار بن مرة عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا (وإذا أتى الله عز
 وجل ففطره فرح) وأحرقه مسلم والمسائي أيضا من رواية الزهري عن سعد
 ابن المسيب عن أبي هريرة بدحوه أحضر منه وله عن أبي هريرة روى عنه
 طريق أخرى في الآية «فوله لحوف» والمصائم هو نعيم الحاء المعدة هد
 هو المعروف في كتب اللغة والعرب ولم يذكروا سواء وقال في المشارق كذا
 قيده عن المتقدمين وأكثر المحدثين برووه إمام الحاء وهو خطأ عند أهل
 العربية ولوحهم صفاة عن القاسي ودل في الأجل هكذا لرواية الصحيحة
 نعيم الحاء وكثير من الشيوخ روه بفتحها دل الحاصي وهو خطأ وحكى عن
 القاسي فيه المتح والصم وقال أهل المشرق يقولونه دلوحين وقال أبو حنيفة
 شرح مسلم أن الصم هو الصواب وهو الذي ذكره الحاصي وغيره من
 أهل العرب وهو المعروف في كتب اللغة ودل في شرح الهدد لأخو ففتح
 الحاء دل أمه صي عياض وهو ما حلف بعد الطعام في أمه من ربح كرهه لحلاء
 المعدة من طعام في السائلة «فيه رد على أبي علي» لم يرسى في قوله أن ثبوت أبيه في
 الصم خاص بضرورة الشعر فها ثبوت في قوله «المصائم في الاحتياض من ثبوت
 مع الإضافة أيضا قول الشاعر . — مصحح ط آ ن وفي البحر منه —

الرابعة في احتفاء في معنى كون هذا الحوف ضيب من ربح نسك بعد
 الانتفاء على أنه سبحانه وتعالى مبره عن ستفافة له إيج «صفة واستعداد
 الرواح الحسة فأن ذلك من صفات الحيوان الذي له طبع يعمل في شيء فتسفيه
 وتبر من شيء فتتقدرة على قول (أحده) قال لاري هو بخار واستره لأنه

حرت عادتنا تقرب الروائح الطيبة ما استعير ذلك في الصوم لتقريبه من
الله تعالى انتهى فيكون المعنى إن حلوف قم الصائم أطيب عند الله من ريح
المسك عندكم أي إنه يقرب إليه أكثر من تقرب المسك إليكم وذكر ابن عبد
الرحمن نحوه (الثاني) أن معناه أن الله تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون بكمته أطيب
من ريح المسك كما قال في المسكوم في سبيل الله (الريح ريح مسك) حكاية القاصي
عياض (الثالث) أن المعنى أن صاحب الخلوف ينال من الثواب ما هو أفضل من
ريح المسك عندما لا سيما بالاصافة إلى الخلوف وما صدان حكاية القاصي عياض
أيضا (الرابع) أن المعنى أنه يعتد رائحة الخلوف وتدر على ما هي عليه أكثر مما يعتد
بريح المسك وإن كانت عندما نحن بخلافه حكاية القاصي أيضا (الخامس) أن المعنى
أن الخلوف أكثر ثوابا من المسك حيث يندب إليه في الجهم والاعباد ومحاسن
الحديث والذكر وسائر مجامع الخير قاله الداوودي وابن العربي وصاحب المصنف
وبعض أصحابنا وقال النووي إنه الأصح (السادس) قال صاحب المصنف يحمل
أن يكون ذلك في حق الملائكة يستطيعون ريح الخلوف أكثر مما يستطيعون
ريح المسك (الحامسة) قوله في رواية لمسلم والنسائي (أطيب عند الله يوم
القيامة) يقتضي أن طيب رائحة الخلوف إما هو في الآخرة ويوافقه القول
الذي حكيناه ثمة أن الله تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون بكمته أطيب
من ريح المسك وقد استدلل بهذه الرواية على أن ذلك في الآخرة ابن
حبان في صحيحه ثم قل بعده ذكر الميراث أن حلوف قم الصائم قد يكون أيضا أطيب من
ريح المسك في الدنيا ثم ذكر حديث وخلقوف قم الصائم حين يحلف من الطعام
أطيب عند الله من ريح المسك والذى رحمه الله في شرح البرمدي وليس في
هذا اللفظ دليل على ما ذكرنا وقرنا حين يحلف طرى لوجود الخلوف المشهود
له بالطلب عند الله أما كونه مشهودا لا بالطلب في الدنيا فلا يلزم ذلك (فلب اهداه
الرواية ظاهرة في أن طيب في ذلك الحالة وحمله على أنه سبب للطلب في حالة
مستعينة بأول محال فظاهر وهذا موافق لما قول السادس الذي حكاه عن
صاحب المصنف احتمالا وبذلك أيضا ما رواه الحسن بن سعيد عن حماد بن

حرفوعا (أعطيت أمتي في شهر رمضان حسا قال وأما الثاني فابهم يسون وحلوف
أفواهم أطيب عند الله من ريح المسك) حسه أبو بكر السمعاني في أماليه
وقد وقع خلاف بين الامامين ابن الصلاح وابن عبد السلام في ذلك أي في أن
طيب رائحة الحلوف هل هو في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط؟ فذهب ابن
الصلاح الى الأول وابن عبد السلام الى الثاني واستدل ابن الصلاح بما تقدم قال
وقد قال العلماء معنى ما ذكرته في تفسيره قال الخطابي طيبه عند الله رصاه به
وثنائه عليه وقال ابن عبد الله معناه أركى عند الله وأقرب اليه وأرفع عنده
من ريح المسك وقال السعوى في شرح السنة معناه الثناء على الصائم والصا
بعله وقال القندوري من الحسنة معناه أفضل عند الله من الرائحة الطيبة ومثله
قال الداودي من قدماء المالكية وكذا قال أبو عثمان الصابوني وأبو بكر
السمعاني وأبو حفص الصغار الشافعيون في أماليهم وأبو بكر بن العربي قال
جهؤلاء أئمة المسلمين شرقا وغربا لم يذكروا سوى ما ذكرته ولم يذكر أحد منهم
وحدها تحصيلها بالآخرة بل حرموا بأنه عبارة عن الرضا والقبول ونحوهما هو
ثابت في الدنيا والآخرة وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلا أنه يوم الحراء
وفيه يظهر رجحان الحلوف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة
طلبنا الرضا الله حيث يؤمر باحتسابها واحتلال الرائحة الطيبة فحصى يوم القيامة
ما ذكر في رواية لذلك كما حص في قوله تعالى (إنهم بهم يومئذ لخير) وأصدق
في باقي الروايات نظرا إلى أن أصل أصليته ثابت في الدارين انتهى (في السادسة) ^{بج}
استدل به على كراهة السواك للصائم بعد الرضا والماء من إزالة الحلوف المشهورة بأنه
أضيق من ريح المسك لأن ذلك مبدأ الحلوف الناشئ من حلو المعدة من الصعاب والشراب
وبه قل الشافعي في المشهور عنه وعبارته في ذلك (أحب السواك عند كل وضوء
بالليل والنهار وعند تعير العم إلا أني أكرهه للصائم آخر النهار من أجل الحديث
في حلوفهم انصائم انتهى وليس في هذه العبارة تقييد ذلك بالرؤا فلذلك قال
الموردى لم يحد الشافعي الكراهة بالرؤا وإنما ذكر اعشى فحده الاصحاب بالرؤا
(م) ٢٢ طرح الثريب رابع

قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة المقدسي ولو حدوده بالعصر لكان أولى لما في سنن الدارقطني عن أبي عمر كيسان القصاب عن يزيد بن نبال مولاه عن علي قال (إدا صمتم فاستاكوا بالعداة ولا تستاكوا بالعشى) وفي سنن البيهقي عن عطاء عن أبي هريرة (لك السواك إلى العصر فإذا صليت العصر فالتقه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حلوب فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) (قلت) لا سلم لأبي شامة أن تحدیده بالعصر أولى بل إما أن يحد بالطهر وسليه تدل عبارة الشافعي فانه يصدق اسم آخر النهار من ذلك الوقت لدخول النصف الأخير من النهار وإما أن لا يؤقت بمحد معين بل يقال يترك السواك متى عرف أن تغير منه شيء عن الصيام وذلك يختلف باختلاف أحوال الناس وباختلاف بعد عهده بالطعام وقرب عهده به لكونه لم يتسحر أو تسحر والتحديد بالعصر لا يشهد له معنى ولا في عبارة الشافعي رحمه الله ما يساعده والآثر المقول عن علي رضي الله عنه يقتضي التحديد بالروال أيضا لأنه مبدأ العشى على أنه لم يصح عنه قول الدارقطني كيسان ليس بالقوى ومن سبه وبين على غير معروف انتهى وأما قول أبي هريرة رضي الله عنه فهو مذهب ثان غير مذهب الشافعي رحمه الله سبحانه بعد ذلك ومن وافق الشافعية على التحديد بالروال في ذلك الحاشية وعبارة الشيخ محمد الدين بن تيمية في المحرر ولا يس السواك للصائم بعد الزوال وهل يكره على روايينه واحدتي هاتين الروايتين هاتوسط تمت الاستصحاب ولم تمت الكراهة وقال ابن المذركره ذلك آخر النهار الشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور وروى ذلك عن عطاء ومجاهد انتهى وحكاها ابن الصانع عن ابن عمر والأوراعي ومحمد بن الحسن وقرق بعض أصحابنا في ذلك بين الفرض والنفل فكرهه في الفرض بعد الزوال ولم يكرهه في النفل لأنه أبعد من الزمان حكاها صاحب المعتمد من أصحابنا عن القاسمي حسين وحكاها المسعودي وغيره من أصحابنا عن أحمد بن حنبل وقد حصل من ذلك مذاهب (الأول) الكراهة بعد الزوال مطلقا (الثاني) الكراهة آخر النهار من غير تقيد الزوال (الثالث) تقييد الكراهة بما بعد العصر (الرابع) أي استحسانه بعد الزوال من غير إثبات الكراهة

(الخامس) الفرق بين العرص والعل ثم إن المشهور عند أصحابنا روال الكراهة بعروب الشمس وقال الشَّحْجُ أبو حامد لا تروا الكراهة حتى يطر هذا مذهب (سادس) وذهب الأكثرون إلى استحبابه لكل صائم في أول النهار وفي آخره كغيره وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأبي وائل وأبو حنيفة بعد روايته حديث عامر بن ربيعة (رأيت النبي ﷺ مالا أحصى يتسوك وهو صائم) والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بالسواك للصائم ناساً ثم قل ولم ير الشافعي بالسواك ناساً أول النهار وآخره انتهى وهذا قول عريب عن الشافعي لا يعرف نقله إلا في كلام الترمذي واحتاره الشَّحْجُ عن الدين بن عبد السلام وأبو شامة المقدسي والرووي وقال ابن المنذر رخص فيه للصائم بالعداة والعشي الحصى وابن سيرين وعروة بن الزبير ومالك وأصحاب الرأي وروينا لرحمة فيه عن عمر وابن عباس وعائشة وقيل أبو العباس القُرطبي أحار كافة العلماء للصائم أن يتسوك بسواك لا طعم له في أي أوقات النهار شاء انتهى فكمثلت المذاهب في ذلك سبعة واحتلف العلماء في مسألة أخرى وهي كراهة استعمال السواك للصائم هل ابن المنذر ممن قال لا ناس به أيرب السجستاني وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وروينا ذلك عن ابن عمر ومجاهد وعروة وكره ذلك مالك وأحمد وإسحق وروياه عن الشعبي وعمر وابن شريح وأحمد وقتادة انتهى وقال ابن علي السواك ستة ناهضاً والمفطر والنزف والياس سواء لأنه ليس ناهضاً ولا مشروب وعارة ابن شاس في الخواهر ولا يحصر أحسن ما لم يكن صائماً انتهى وهذا يلحق لا يقتضي كراهة الإحصار بالصائم إذ يقتضي أن الناس أحسن منه للصائم وإذا جمعت هذه المذاهب مع الأولى تكثرت مذاهب فإن مالكا وأحمد مع اتفاقهما على أن الصائم لا يساكن في لزب محتضراً في كراهة السواك للصائم بعد الروال فمالك لا يكرهه وأحمد يكرهه أو يستحب تركه على ما تقدم وأبى لم يكرهه بعد زيو رتمسكو موم قوله عليه صلاة والسلام (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة) قل ابن المنذر يدخل في هذا شهر رمضان وغيره وقيل أبو بكر بن العربي قل عسؤد لم

يُصبح في سواك الصائم حديث تقيا ولا إثماتا إلا أن السبي وَاللَّهِ حصص عليه عدد كل وصوه وكل صلاة مطلقا من غير تعريق بين صائم وغيره وبدب يوم الجمعة إلى السواك ولم يفرق بين صائم وغيره وقد قدمنا فوائد العشرة في الطهارة والصوم أحق بها قال وتعلق الشافعي بالحديث الصحيح (الخلوف مع الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) فصار ممدحا شرما فلم تحر إراته بالسواك أصله دم الشهيد قال فيه (اللون لون الدم والريح ريح المسك) فلا حرم لا يحور غسله ثم قال قال علماء السواك لا يربل الخلوف ثم حكى عن شيعه القاصي بالمسجد الأقصى أني الحرم مكى بن مرووق قال أفاذا القاصي سيف الدين بها فقال السواك مطهرة لهم فلا يكره كالصمصة للصائم لاسيا وهي رائحة تتأدى بها الملائكة فلا ترك هالك وإنما الحبر فمائدته عطيمة نديعة وهي أن السبي عليه السلام إنما مدح الخلوف بها للناس عن تقدر مكاملة الصائم بسب الخلوف لاسيا للصوام عن السواك والله عى عن وصول الرائحة الطيبة إليه فعلمنا يقيا أنه لم يرد نالهي استبقاء الرائحة وإنما أراد بهي الناس عن كراحتها قال وهذا لا أويل أنى لانه فيه إكراما للصيام ولا تعرض فيه للسواك فيذكر أو يتأول قال وأما دم الشهيد فاما أنقى وأنى عليه لانه قتل مظلوما وبأنى حبا ومن شأن حجة الحضم أن تكون نادية وشهادته ظاهرة لاسيا وفي إراته الخلوف احفاء الصيام وهو أعد من لرياء ادى وذكر أدر العباس القرطبي أنه يسمع كرون السواك يربل الخلوف فانه من المعدة والخلق لامحل السواك وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وهذا محال للحس لأن الصائم إذا تعير منه واستاك زالت الرائحة الكريهة وأما كون أصل التعير من المعدة فأمر آخر ثم حكى عن صاحب المحكم أنه حكى عن الاحباني حلف الطعام والهم وما اشبههما يخلف حلوما إذا تعيروا على طعاما فمقيت في فيه حلعة فتعير فوه وهو الذى يبقى بين الاسنان اه قل ولدى وهذا يدل على أن خلوف انهم من نقايا الطعام الذى بين الاسنان لامن المعدة كما قال صاحب المفهم (قلت) ويوافق ذلك قول أصحابنا الشافعية إن البحر الذى هو عيب يرد به ما كان من المعدة دور ما كان من فم الاسنان لأن هداير به السواك يخلو الذى من

المعدة والله أعلم وقال شيخنا الامام جمال الدين الاسوى فى المهمات لك أن تقول
 ما الحكمه فى تحريم ارالة دم الشهيد مع أن رأى تحت مساوية لرائحة المسك وعدم تحريم
 ارالة الخلوف مع كونه أطيب من ريح المسك (قلت) وحواله من أوجه (أحدها) ما تقدم
 من كلام ابن العرى أن دم الشهيد حجة له على خصمه وليس للصائم حصة يحتج
 عليه بالخلوف إنما هو شاهد له بالصيام وذلك بمحور وعبد الله وملائكته (ثانيها) أن
 دم الشهيد حق له فلا يزال إلا ناديه وقد انقطع ذلك عوته وقد كان له غسله فى حياته
 والخلوف حق للصائم فلا حرج عليه فى ترك حقه وارالة ما يشهد له بالفصل (ثالثها) أن
 كونه رائحة دم الشهيد كرائحة المسك أمر حقيقى وكون رائحة الخلوف أطيب
 من رائحة المسك أمر حكيمى له تأويل يصرفه عن ظاهره فى أكثر الأقوال
 المتقدم لبيانها (رابعها) أنه ورد النهى عن ارالة دم الشهيد مع وحواله
 الدم ومع وحواله غسل الميت فما اعتمر ترك هذين الواحدين إلا التحريم إرأى أنه
 فذلك قلما لتحريمه ولم يرد ذلك فى السواك وإنما قيل بالاستسباط (خامسها) أنه عارض
 ذلك فى خلوف الصائم نقاء الحياة وهى محل التكليف والعبادات وملاقة البشر فأمكن
 أن يرأى الخلوف لما يعارضه بخلاف دم الشهيد فإنه بخلاف ذلك (السادس) قوله
 قوله إنما يدر شهوته إلى آخر الحديث من كلام الله تعالى حكاه عنه النبى ﷺ وبصرح
 فى رواية مالك بسنته أن الله تعالى للعلم بذلك وعدم الاشكال فيه وقد صرح فى رواية
 أنى صالح وغيره بحكاية عن الله تعالى (السامية) ذكر الضم والشراب بعد ذكر الشهوة
 من عطف الخاص على العام لدخولهما فيها وذلك للاهتمام بشأنهما من الاتلاء
 بها أهم وأكثر تكررا من غيرهما من الشهوات (التاسعة) قد يشير الاثنان بصيغة
 الحصر فى قوله إنما يدر شهوته الى أنه اذا شرب مع ذلك غيره من مرعاه ترك
 الاكل لتحمته ومحوها لا يكون الصوم صحيحا وقد قيل إنما يشير بذلك إلى الصوم
 الكامل والمندرج على الداعى القوى الذى يدور معه 'معل' وحواله وعدمه وقد
 بسط الشيخ رحمه الله مسائل تشريك النية فى الكلام على حديث إنما الأعمال
 بالنيات (العاشر) ذكر العناء فى معنى قوله عليه الصلاة والسلام عن الله تعالى

(أحدها) أن ذلك لأن الصوم لا يمكن فيه الرياء كما يمكن في غيره من الأعمال لأنه
كف وإمساك وحال الممسك شعراً ووافة كحال الممسك تقرناً وإعلاء القصد وما
يطلبه القلب هو المؤثر في ذلك والصلاة والحج والزكاة أعمال بدنية ظاهرة
يمكن فيها الرياء والسمعة ولذلك حص الصوم لم يذكره دونهما قاله المارري (ثانيها)
قال القاصي عياض بعد حكايته ما تقدم عن المارري وقال أبو عبيد معناه أنا
أقول حرامه إذ لا يظهر فسقته الحميلة إذ ليس من أعمال الخوارج الطاهرة وإعلاء
هوية وإمساك فأنا أحارص به من التصعيب في حرائه على ما أحب انتهى
وأول كلامه يشير إلى ما تقدم عن المارري وآخره يشير إلى جواب آخر وهو أن
التصعيب في حرائه غير مقدر وقد حكاه العاصي بعد ذلك فقال وقيل لي أي المرد
يعلم مقدار ثوابه وتصعيب حساساته كما قال وأنا أحرى به قال وغيره من الحسبات
أطلعت على تقادير أحوارها كما قال كل حسنة عشر أمثالها الحديث، والصوم موكل
إلى سعة حدوده وعيب علمه كما قال تعالى (إياي وفي الصارون أحرهم غير حساب) (قلت)
وهذه الرواية التي تتكلم عليها صريحة في مساعدة هذا الجواب فانه استثنى فيها الصيام من
التصعيب فقال كل حسنة عشر أمثالها إلى سعمائة ضعف إلا الصيام فانه لي وأما
أخرى به واعتصم أبو العباس القرطبي على هذا الجواب بأن الحديث أن صوم
اليوم بعشرة وأن صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر قال وهذه بصوص
في أطهار التصعيب فضعف هذا الوجه بل لعل (ثالثها) قال العاصي أيضاً قال الخطابي
قوله (لن) أي ليس للصائم فيه حظ - (قلت) ويؤيد ذلك قوله في رواية أبي صالح عن
أبي هريرة كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فانه لي وأنا أحرى به وقد تقدم ذكرها
فاستثنى الصيام من كون عمل ابن آدم له (رابعها) قال القاصي أيضاً وقيل إن
الاستعفاء عن الطعام من صفات الله تعالى فكأنه يتقرب إلى الله بما يتعلق بشبه
صفة من صفاته وإن كان تعالى لا يشبهه في صفاته (خامسها) ذكر مصعب في معنى أصواته
إلى الله تعالى أن الصائم على صفة ملائكة الله تعالى في ترك الطعام والشراب والشهوات
(سادسها) أن إضافة الام إلى الله تعالى تخصيصه وتشرع به كما يقال يست الله
وإفاعة الله ومسجد الله وجميع المخلوقات لله تعالى حكاه القاصي أيضاً (سابعها)

قيل سب إصابته إليه أنه لم يعبده أحد سواه فلم تعظم الكفارة في عصر من
 الأعصار معبوداتهم بالصيام وإن كانوا يعظمونه بصورة الصلاة والسجود
 والصدقة والذكر وغير ذلك حكاية الدوى في شرح مسلم قال والذي رحمه الله في
 شرح الترمذي ونقصه عنهم بأرباب الاستحادات ما هم يصومون للكواكب قال
 وليس هذا بقص صحيح لأن أرباب الاستحادات لا يعتقدون أن الكواكب
 آلهة وإنما يقولون إنها فعالة بأنفسها وإن كانت عديم مخلوقة (ثامها) أن معنى هذه
 الإضافة أن سائر العبادات يوفى بها ما على العبد من الحقوق إلا الصيام فانه
 ينتمى موافقاً لصاحبه لا يوفى منه حق وقد ورد ذلك في حديث قال أبو العباس
 القرطبي وقد كنت أستحسسه إلى أن فكرت في حديث المقاصه فوجدت فيه ذكر
 الصوم في جملة الأعمال المذكورة للأحد منها فانه قال فيه المفسر لدى يأتي يوم
 القيامة بصلاة وصدقة وصيام ويأتي وقد شتم هذا الحديث قال وهذا يدل على
 أن الصيام يؤخذ كسائر الأعمال انتهى (قلت) إذا صح ذلك الاستثناء فهو مقدم
 على هذا العموم ويحب الأحده والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ طاهره يقتضى أن
 أقل التصعيف عشرة أمثال وعاقبته سعمائة ضعف وقد احتل المفسرون في
 قوله تعالى (والله يصاعف لمن يشاء) فقليل المراد يصاعف هذا التصعيف وهو السعمائة
 وقيل المراد يصاعف فوق السعمائة لمن يشاء وقد ورد التصعيف أكثر من السعمائة ففي
 الحديث الصحيح صلاة في مسحدي هذا خير من ألف صلاة ويجاها إلا المسحدا الحرام
 وفي حديث عبد الله بن الزبير (صلاة في المسحدا الحرام مائة صلاة في مسحدي) رواه ابن
 حبان في صحيحه وفي حديث عمر بن الخطاب (أن من قال في سوق من الأسواق
 لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير كتبت
 له ألف ألف حسنة) الحديث رواه الترمذي والحاكم وقال هذا اسم صحيح على
 شرط الشيخين وفي حديث ابن عباس (سمعت رسول الله ﷺ يقول من حج من
 مكة ماشياً حتى يرجع أتى مكة كتبت الله له بكل خطوة سعمائة حسنة
 كل حسنة مثل حسنة الحرم، قيل وما حسنة الحرم؟ قال بكل حسنة
 مائة ألف حسنة) أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الإسناد قال

والذى رحمه الله فى شرح الترمذى بهذا أكثر ما رأيت له ورد فى التصحيح وهو
 أن بكل خطوة سبعين ألف ألف حسنة قال والجمع بين هذه الأحاديث وبين
 حديث أنى هريرة أنه لم يرد محدث أنى هريرة إنتهاء التصحيح دليل أن
 فى بعض طرقه كل حسنة بعشر أمثالها إلى سعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة فقد
 بين بهذه الريادة أن التصحيح يراد على السعمائة والريادة من الثقة مقولة على
 الصحيح انتهى وقد تقدم أن فى رواية ابن ماجة إلى سعمائة ضعف إلى ما شاء
 الله (الثانية عشرة) قال القاصى. أبو بكر بن العرى فى قوله إلى سعمائة ضعف
 يعنى بظاهره الجهاد فى سبيل الله وفيه ينتهى التصحيح إلى سعمائة من العدد
 من القرآن وقد جاء فى الحديث الصحيح أن العمل الصالح فى أيام العشر
 أحب إلى الله من الجهاد فى سبيل الله إلا رحل حرج نفسه وماله فلم يرجع شىء.
 قال مهديان عملان انتهى قال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى (قلت) (وعمل ثالث)
 فى الحديث السبعة فى الحج تصاعف كالسبعة فى سبيل الله الدرهم سعمائة ضعف
 (قلت) رواه أحمد بن حنبل فى مسنده قال (وعمل رابع) وهو كلمة حق عند سلطان جائر
 فى الحديث أنه أفضل الجهاد (قلت) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجة وغيرهم
 من حديث أنى سعيد بن جبير كلمة عدل قال (وعمل خامس) وهو ذكر الله تعالى فى
 حديث أنى الدرداء عن النبى ﷺ قال ألا أخبركم بعشر أعمالكم وأركانها عند
 ملككم وأربعها فى درحاتكم وخير لكم من املاق الذهب والورق وخير لكم من
 أن تلقوا عدوك فتصربوا أعناقهم ويصربوا أعناقكم؟ قالوا بلى، قال ذكر الله عز
 وجل) رواه الترمذى وابن ماجة والحاكم فى المستدرک وقال صحيح الاسناد
 وروى الترمذى أيضا من رواية دراج عن أنى الهيثم عن أنى سعيد الجندى (أن
 رسول الله ﷺ سئل أى العباد أفضل درجة عند الله يوم القيامة؟ قال الداكرين
 الله كثير، قال قلت يا رسول الله ومن العارى فى سبيل الله؟ قال لو صرف
 نسيجه فى الكفار والمشركين حتى يسكس ويختصب دما لكان الداكرين الله عز
 وجل أفضل منه درجة) قال الترمذى حديث غريب وروى البيهقى فى الدعوات
 وابن عبد البر فى التمهيد من حديث عبد الله بن عمرو عن النبى ﷺ فى

وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ « لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ وَلَا تَعْطُرُوا حَتَّى تَرَوْهُ فَإِنْ عَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ » وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (فَأَقْدِرُوا ثَلَاثِينَ) وَلِلْبُخَارِيِّ (فَأَكْلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ) وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (فَأَكْلُوا عِدَّةَ شَعْنَانِ ثَلَاثِينَ) وَلِمُسْلِمٍ (فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا)

حديث فيه « وما من شيء أحمى من عذاب الله من ذكر الله قالوا ولا الجهاد في سبيل الله » قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا أن يصرب سبيله حتى يقطع « وروى الطبراني في المعجم الكبير من حديث معاذ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما من عمل أدي أحمى له من عذاب الله من ذكر الله قالوا ولا الجهاد في سبيل الله قال لا إلا أن تصرب سبيله حتى يقطع ثلاث مرار » انتهى

﴿ الحديث الثالث ﴾

عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تعطروا حتى تروه فان عم عليكم فاقدروا له » ﴿ فيه ﴾ فوائد ﴿ الأولى ﴾ أحرجه الشيخان والنسائي من طريق مالك ولحق مسلم فان أعمى عليكم) ورواه مسلم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فصرب بيديه فقال الشهر هكذا وهكذا وهكذا ثم عقد اسمه في ثلثة صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان أعمى عليكم فعدوا ثلاثين) ثم رواه من طريق عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد وقال فان عم عليكم فاقدروا ثلاثين نحو حديث أبي أسامة ثم رواه من رواية يحيى بن سعيد عن عبيد الله بهذا الإسناد وقال فاقدروا له ولم يقل ثلاثين ، ورواه البخاري من

طريق مالك ومسلم من طريق اسماعيل بن جعفر فلاهما عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه ثاب عم عليكم ما كملوا العدة ثلاثين) لفظ البخاري، ولعل مسلم ولاته طروا حتى تروه إلا أن يعم عليكم فإن عم عليكم فاقدروا له زابق غايه الشيخان من طريق الزهري عن سالم عن أبيه لفظاً إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا فإن عم عليكم فاقدروا له) وله في الصحيح عن ابن عمر طرق أخرى وقال ابن عبد البر هكذا روى هذا الحديث جماعة أصحابنا عن نافع عن ابن عمر قالوا فيه فإن عم عليكم فاقدروا له وكذا رواه سالم عن ابن عمر وكذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار ورواه الشافعي عن إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه بلفظ (فإن عم عليكم ما كملوا العدة ثلاثين) لم يقل فاقدروا له والمحفوظ في حديث ابن عمر فاقدروا له وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال ليلال رمضان إذا رأيتموه فصوموا ثم إذا رأيتموه فافطروا فإن عم عليكم فاقدروا له ثلاثين قال وأحمرنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي ﷺ أن الله جعل الأهلّة مواقيت للناس، فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن عم عليكم فعدوا ثلاثين فهذا في حديث ابن عمر وروى ابن عباس وأبو هريرة وحذيفة وأبو بكره وطلق الحمى وغيرهم عن النبي ﷺ صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن عم عليكم ما كملوا العدة ثلاثين بمعنى واحد انتهى وقد عرفت أن في صحيح مسلم من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر فاقدروا ثلاثين وفي صحيح البخاري من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما كملوا العدة ثلاثين فكيف يستغرب ابن عبد البر هذا ويقله من طرق عربية ولما ذكر هو في المنهيد رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر ذكرها بلفظ فاقدروا له ليس فيها ما كملوا العدة ثلاثين وقال هكذا هو عند جماعة الرواة عن مالك فلم يستحصر في ذلك احتلاماً عليه وهذا البخاري قد رواه في صحيحه من طريق القعنبي عن مالك بلفظ ما كملوا العدة ثلاثين وكذا رواه الشافعي عن مالك رواه السهتي من طريق الربيع عنه وقل في المعرفة هكذا رواه المزي

عن الشافعي وقال في سسه الكبرى وأن كانت رواية الشافعي والتعدي من جهة
 السجاري عنه محموظة فيجتمل أن يكون مالك رواه على اللفظتين جميعا انتهى
 في الناية **١٠** فيه حوار أن يقال رمضان من غير ذكر الشهر فلا كراهة قال السجاري
 في شرح مسلم وهو المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه السجاري والمحققون
 وهو الصواب وقالت طائفة لا يقال رمضان على إعراده محال وإنما يقال شهر رمضان
 وهذا قول أصحاب مالك ورعم هؤلاء أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى
 فلا يطلق على غيره إلا أن يقيّد وقال أكثر أصحابنا وإن الداقلاني إن كان
 هناك قرية تصرفه إلى الشهر فلا كراهة وإلا فيكره قالوا فيقال صمنا رمضا
 وقما رمضا ورمضان أفضل الأشهر ويبدى طلب ليلة القدر في أواخر رمضان
 وأنشاء ذلك ولا كراهة في هذا كله وإنما يكره أن يقال جاء رمضان ودخل
 رمضان وحصر رمضان وأحب رمضان ونحو ذلك قال السجاري وهذا المذهبان
 ماسدان لأن الكراهة إنما تثبت بهي الشرع ولم يثبت فيه هي وقولهم إنه اسم من
 أسماء الله تعالى ليس بصحيح ولم يصح فيه شيء وإن كان قد جاء فيه أثر ضعيف
 وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح ولو ثبت أنه اسم لم يلزم
 منه كراهة انتهى **في الثالثة** في الهى عن صوم شهر رمضان قبل رؤيته
 الهلال أى إذا لم يكمل عدد شعبان ثلاثين يوما ولو اقتصر في الحديث على هذه
 الجملة وهى قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال لحصلت النقص ودلت على منع
 الصوم في كل صورة لم ير فيها الهلال لكنه راد ذلك تأكيدا لقوله فإن عم عليكم
 ما قدروا له وهذه الزيادة التى لتأكيد أورثت عند المخالف شبهة بحسب تفسيره
 لقوله ما قدروا له فالجمهور قالوا معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما أى
 انظروا في أول الشهر واحسبوا تمام ثلاثين يوما قال أهل اللغة يقال قدرت الشيء
 بالمحيط أقدره بضم الدال وكسر ها وقدرته بالشديد وأقدرته بهجرة أوله
 بمعنى واحد وهو من التقدير قال الخطائى ومنه قوله تعالى (فقدره) فمع
 'اقدرون' وبذلك قوله في رواية ما قدروا ثلاثين وفي رواية فأكملوا العدد
 ثلاثين وفي رواية فعدوا ثلاثين وقد ذكرنا في المقدمة الأولى وهى كلها

من حديث ابن عمر والروايات يفسر بعضها لبعضا والحديث إذا جمعت
طرقه تبين المراد منه وقد دل على ذلك أيضا ما رواه البخاري من حديث
شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعا «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته
وأن عم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» رواه مسلم من حديث سعيد بن
المسيب عن أبي هريرة نلفظ (فصوموا ثلاثين يوما) وليس ذلك اضطرابا في الخبر
لأنما مأمورون بذلك في الصوم والمطر وقد ذكر النبي ﷺ صورة العم عليها
بعد قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فعاد إلى الصورتين
معاً أي، فإن عم عليكم في صومكم أو فطركم فذكر في إحدى الروايتين إحدى
الصورتين وفي الرواية الأخرى الصورة الأخرى وأن في بعض الروايات
حدثت أبي هريرة عبارة متساوية لهما في رواية لمسلم فعدوا ثلاثين وفي رواية
له فأكملوا العدد ومن العجيب اعتراف بعض الحنابلة على رواية البخاري بأن
الاستماع على قد أخرجها في مستخرجهم من رواية عنده عن شعبة نلفظ، فإن عم
عليكم فعدوا ثلاثين ثم عد جماعة رَوَوْه عن شعبة كذلك ثم قال هذا الحسبي وهذا
يخبر أن يكون من آدم بن أبي إياس رواه على التفسير من عنده للحجر انتهى
وعاينه أن رواية البخاري خاصة والرواية التي حكاهما عن غيره عامة تناول
شعبان ورمضان فلا معنى لملها على رمضان لا سيما وهم يقولون قوله فافطروا
له كما سيأتي إياه ويحمله به على تقدير الهلال تحت السحاب وذلك يدل على أن
المراد شعبان وهذا يدل على محالة كلام هذا الحسبي لكلام أئمتهم ولا حائر أن يحمل
الشرط في قوله فإن عم عليكم على صورة والحرء وهو قوله فعدوا ثلاثين على
صورة غيرها ولقد أنصف الإمام شمس الدين بن عبد الهادي وهو من أعيان متأخري
الحنابلة فقال في تنقيح التحقيق الذي دلت عليه أحاديث هذه المسألة وهو مقتضى
القواعد أن أي شهر عم أكمل ثلاثين سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما
وعلى هذا فقوله فإن عم عليكم فأكملوا العدة ارجع إلى الحلتين وهما قوله صوموا
لرؤيته وافطروا لرؤيته فإن عم عليكم فأكملوا العدة أي عم عليكم في صومكم
وفطركم هذا هو الظاهر من اللفظ وباقي الأحاديث يدل عليه قل وما ذكره

الاسماعيلي غير قادح في صحة الحديث لأن النبي ﷺ إما أن يكون قال
 للقطين وهذا مقتضى ظاهر الرواية وإما أن يكون قال أحدهما وذكر الراوي
 اللفظ الآخر للمعنى فإن الأمر في قوله فأكلوا العدة للشهرين انتهى وفي سنن
 أبي داود عن عمر بن عبد العزيز وإن أحسن ما يقدر له إذا راينا هلال شعبان
 لكدا وكدا الصوم إن شاء الله لكدا وكدا إلا أن يروا الهلال قبل ذلك وفي رواية
 للبيهقي في مسنده في الحديث المرفوع من حديث أبي هريرة فإن عم عليكم طمها
 ليست تعمى عليكم العدة وقدرى مالك في الموطأ عقب حديث ابن عمر حديث
 عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال (لا تصوموا حتى
 تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن عم عليكم ما كملوا العدة ثلاثين) قال اسعد
 الرحطه بعده لأنه عنده معسرله ومبين لمعنى قوله فأقدروا له (قلت) وكدا
 رواه الترمذي للفظ فأكلوا ثلاثين يوما وهو عند أبي داود بلفظ فإن حال
 دونه عمامة فأتوا العدة ثلاثين ثم افطروا وعبد السائي بلفظ (من حال
 ليكم وبه سحابة أو طامة فأكلوا العدة عدة شعبان) وهذا على ما قدمته
 في حديث ابن عمر ذكر في رواية أبي داود صورة وفي رواية السائي أخرى
 وأنى في رواية مالك والترمذي عما يشمل صورتين وليس ذلك اضطرابا
 وفي صحيح مسلم عن أبي النجرتي قال أهلنا رمضان ونحن نبات العرق
 فأرسلنا رجلا إلى ابن عباس فسأله فقال ابن عباس قال رسول الله ﷺ إن
 قد أمدته لرؤيته من أعين عليكم فأكلوا العدة وفي رواية له فلقيا ابن عباس
 فقلنا وكره وهذا شاهد لرواية مالك وغيره وروى أبو داود والسائي عن حذيفة
 مرهوعا (لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى
 تروا الهلال أو تكملوا العدة) وروى أبو داود عن عائشة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم رؤية
 رمضان فإن عم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام وقدرى هذا المعنى وهو كمال
 العدة ثلاثين يوما عند العم علما من حديث حار وأنى مكررة وعمر بن الخطاب
 ورافع بن خديج وعلي بن أبي طالب وعلق بن علي وأنبراء بن عازب

وقد جمع ذلك والذي رحمه الله في شرح الترمذي قال ابن عبد البر ولم يرو أحد فيما
علت (ما قدروا له) إلا ابن عمر وحده والله أعلم وذهب آخرون إلى أن أب معي
قوله عليه الصلاة والسلام ما قدروا له صيقوا له وقدروه تحت السحاب ومن قال
بهذا أوجب الصيام من العذلية الثلاثين من شأن إذا كان في محل الهلال
ما يمنع رؤيته من عيم وغيره وهذا مذهب ابن عمر راوى هذا الحديث معي من
أبي داود فكان ابن عمر إذا كان شعبان تسعا وعشرين فطره فان رأى فداك وإن
لم ير ولم يحل دون مطره سحاب أو فترة أصبح مفطرا وإن حال دون
مطره سحاب أو فترة أصبح صائما قال وكان ابن عمر يهبط مع الناس ولا يأخذ
بهذا الحساب قال الخطابي يريد أنه كان يفعل هذا الصنيع في شهر شعبان احتياطا لا هو ولا
يأخذ بهذا الحساب في شهر رمضان ولا يهبط إلا مع الناس (قلت) وكان الراوى أشار
بتلك إلى القصة على ابن عمر في كونه قال تا يقتضي حمل التقدير على التصديق
وتقديره تحت السحاب في إحدى العورتين دون الأخرى ولو اختلف حكمهما
ليسبه النبي ﷺ وفصل بينهما كيف وقد نه النبي ﷺ على السوية ليسهما سبه
عن صوم يوم الشك وقد تم ابن عمر على هذا المذهب أحمد بن حنبل
في المشهور عنه قال ابن الجوزي في تصحيحه له سماه أدركه الصوم والصم في صوم
يوم العيم) وهذا مروى من الصحابة عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وأبو
ابن مالك وأبي هريرة ومعاوية وعمرو بن العاصي والحكم بن أبيوب العفاري
وعائشة وأسماء بنت أبي بكر الصديق قال وقال به من كراه التالعين سالم بن
عبد الله بن عمر ومجاهد وطاوس وأبو عثمان النهدي ومطرف بن عبد الله بن
الشحير وميمون بن مهران وبكر بن عبد الله المزني في آخرين حكاه عنه والذي
رحمه الله في شرح الترمذي ورد عليه في حكايته عن هؤلاء الصحابة فذكر أن
الرواية في ذلك عن عمر منقطعة فالبها من رواية مكحول عنه ولم يذكره وأن ابن
الجوزي إنما نقل ذلك عن علي لأنه قال أصوم يوما من شعبان أحب إلي من
أن أفطر يوما من رمضان قال والذي وهو منقطع ثم إنه إنما قاله عند شهادة
واحد على رؤية الهلال لا في العيم كما رواه الدارقطني في سننه ميبا ولا يحل
الاحتصار على هذا الوجه لأنه يحل المعنى قال والذي والمعروف عن عمر وعلى

خلاف ذلك ففي مصنف ابن أبي شيبة عن كل منهما أنه قال يحبط إذا حضر
رمضان فيقول (ألا لا تقدموا الشهر إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتم الهلال فأفطروا،
فان أعمى عليكم فأعوا العدة) ومستند ابن الجوزي في نقل ذلك عن أسراروا
عن يحيى بن إسحاق أنه قال رأيت الهلال إما عند الظهر وإما قريباً منه
فأفطر الناس من الناس فأتينا أسراراً مالك فأخبرناه برؤية الهلال وما فطر من
أفطر فقال هذا اليوم يكمل لي أحد وثلاثين يوماً وذلك أن الحكم بن أيوب
أرسل إلى قال صيام الناس أني صائم عدا فكرهت الخلاف عليه فصمت وأما من
صوم يومى هذا إلى الليل قال والذي رحمه الله هدم عمله للعلم وإما فعله كراهية
للاختلاف على الأمير وهو ابن عم الحجاج بن يوسف الثقفي فهو موافق لرواية
عن أحمد (إن الخيرة إلى الأمير في صيام ليلة العم) فلم يصمه أسراراً عن رمضان وقد
أفطر الناس ذلك اليوم وأراد أسراراً ترك الخلاف على أمره قال والذي رحمه الله
والمعروف عن أبي هريرة خلاف ما نقله عنه كما في مصنف ابن أبي شيبة
عنه أنه قال نهى أن يتعجل قبل رمضان صوم أو يومين لكن روى السهقي عنه
من رواية أبي مرزوم عنه (أن أفصوم الذي يشك فيه من شعبان أحب إلى من
أن أفطر يوماً من رمضان) ثم قال السهقي كذا روى عن أبي هريرة بهذا الاسناد
ورواية أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في النهي عن المقدم إلا أن
يوافق صوماً كان يصومه أصح من ذلك النهي قال والذي رحمه الله وأما أبو
معاوية فإنه ضعيف لا يصح وقد رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية من رواية
مكحول عنه وضعفه قال وأما أبو هريرة ومن بعده فلم أر له إسناداً وأما
الحكم بن أيوب فهو الثقفي وهو من التابعين كما ذكره ابن حبان في ثقات
التابعين قال فلم يقل به أحد من المشركين الذين ذكرهم ابن الجوزي إلا ابن عمر
وعائشة وأسماء واحتلف عن أبي هريرة كما تقدم قال السهقي ومائة السنة
المتأخرة وما بعده أكثر الصحابة وعوام أهل العلم أولى بالنهي وقال ابن
عبد البر لم يتبع ابن عمر على تأويله ذلك فيما عمت لا طاووس وأحمد
ابن حنبل وروى عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما وعن عائشة نحوه السهقي وذهب

حرقه فالتة الى أن معى الحديث قدروه محساب الماارل حكاها النووى فى شرح
مسلم عن ابن سريح وجماعة منهم مطرف بن عبد الله وابن قتيبة وآخرون وقال
ابن عبد الروى عن مطرف بن الشخير وليس بصحيح عنه ولو صح ما وحب
اتباعه عليه لشدوده فيه والمخالفة الحجة له ثم حكى عن ابن قتيبة مثله وقال ليس
هذا من شأن ابن قتيبة ولا هو ممن يمرح عليه فى مثل هذا الباب ثم حكى عن
ابن حوار بداد أنه حكاها عن الشافعى ثم قال ابن عبد الر والصحیح عنه فى
كتبه وعد أصحاه وجمهور العلماء خلافه (قلت) لا يعرف ذلك عن الشافعى
أصلاً والله أعلم والله ابن العرى فى المعارضة فى انكاره مقالة ابن سريح هذه قال
الماارى عن الجمهور لا يجوز أن يكون المراد حساب المحمين لأن الناس لو كلموا به صاؤ
عليهم لأنه لا يعرفه إلا أفرادو الشرع إما يعرف الناس ما يعرفه جماهيرهم وحكى ابن العرى
عن ابن سريح أن قوله ما قدروا خطا لمن حصه الله بهذا العلم وقوله ما كملوا العدة خطا
للعمامة قال ابن العرى فكان وحوط رمضان جعله مختلف الحال يجب على قوم بحساب
الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب الحمل، إن هذا ليعيد عن السلاء فكيف عن
العلماء؟ وقال ابن الصلاح فى مشكل الوسيط معرفة مابرل القمر هو معرفة سير
الاهلة وهو غير المعرفة بالحساب على ما أشعر به كلام الرازى فى الدرر والحساب
أمر دقيق يختص عمره بالآحاد، والمعرفة بالماارل كالحسوس يشترك فى ذكره
الجمهور ممن يراقف الدجوم انتهى فمعرفة مابرل القمر هى التى قال بها ابن سريح
ثم إنه لم يقل بها فى حق كل أحد وإنما قال بها فى حق العارف بها خاصة ولم يقل
بوحوب الصوم على العارف بها وإنما قال بخواره له كذا ذكر الرواى عنه ونقل
الحوار أيضا عن اختيار القفال والقاصى أنى الطيب الطبرى وحكى الشيخ
فى المهدب عن ابن سريح لزوم الصوم فى هذه الصورة وإذا جمعت بين مسائل
الحاسب والمحم وطرت فيهما بالنسبة الى أنفسهما والى غيرهما وبالنسبة
الى الحوار والوحوط حصل لك فى ذلك فى مذهب الشافعى رحمه الله
أوجه جمعها النووى فى شرح المهدب ملخصة بعد بسطها (أصحها) لا يلزم الحاسب
ولا المدهم ولا غيرهما ذلك ولكن يجوز لهما دون غيرهما ولا يحريهما عن

مريضهما (والثاني تجوز لهما جريهما) (والثالث) يجوز للحاسب ويحرمه (ولا يجوز للمحرم) (والرابع) يجوز لهما ويحوز لغيرهما (والخامس) يجوز لهما ولا يجرهما تقليد الحاسب دون المحرم وأهل النووي من الأوجه وحب الصوم وقد حكاه حين بسط الكلام قبل ذلك فحكى عن صاحب المهدب أنه قال إداعم الهلال وعرف رجل الحاسب ومدرك القمر أنه من رمضان فوجهان فقال ابن سريج يلزمه الصوم لأنه عرف الشهر بدليل فأشبهه من عرفه بالنسبة وقال غيره لا يصوم لأنهم يعتمدون الرؤية قال النووي ووافق صاحب المهدب على هذه العبارة جماعة ثم حكى عن صاحب البيان أنه قال قال ابن الصانع أما الحاسب فلا يلزمه تلا خلاف بين أصحابنا وذكر صاحب المهدب أن الوحيين في الوحوف ثم حكى عن الراعي أنه قال لا يجب بما يقتضيه حساب المحرم عليه ولا على غيره الصوم قال الرويانى وكذا من عرف مدارك القمر لا يلزمه الصوم له على أصح الوحيين قال وأما الحوار فتكلم على ذلك وحكى ابن الصلاح عن الجمهور ميم الحاسب والمحرم من الصوم في حق أنفسهما على خلاف ما صححه النووي في شرح المهدب والمسألة نظير المذكور في الصلاة وهو ما لو علم المحرم دخول الوقت بالحساب فالذهب أنه يعمل به نفسه ولا يعمل به غيره كما في التحقيق للنووي تبعاً لصاحب البيان ومعنى العمل به على طريق الحوار كما في الصيام والله أعلم ورحم ابن دقيق العيد في شرح العمدة وحب الصوم على الحاسب في الصورة المذكورة فقال وأما مدارك الحساب على أن الهلال قد طلع من الأفق على وجه يرى لولا وجود المانع كالغيمة فهذا يقتضى الوحوف لوجود المسب الشرعى قال وليس حقيقة الرؤية تشتط في الأروام لأن الاتفاق على أن المحوس في المظمورة إذا علم ما كمال العدة أو الاحتياط بالامارات أن اليوم من رمضان وحب عليه الصوم وإن لم ير الهلال ولا أحمره من رآه. قال والذي رحمه الله في شرح الترمذى المحوس في المظمورة معدوم فيجب عليه الاحتياط في دخول الوقت وحب عليه العمل بما أدى إليه احتياطه قال تبين خطؤه بيقين أعاد . وحصول العيم في المطالع ٨ - طرح التثريب - راجع

أمر معتاد والسبب الشرعى للوجوب إما هو الرؤية لا علم ذلك بالحساب نقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح (إنا أمة أمية لا نحسب ولا نكتب) الحديث انتهى وقد طهر بما بسطناه صحة مذهب الجمهور في تعلق الحكم بالرؤية دون غيرها وبه قال مالك والشافعى وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف (الرابعة) تكلمنا في المسألة المتقدمة على أنه لا يبرم الصوم ولا يشتكون اليوم من رمضان بغير رؤية لا بتقدير تحت السحاب في العم ولا رجوع إلى حساب، انتهى أمر آخر وهو حوار صومه عن رمضان ومقتضى الحديث مع ذلك لأنه صوم قبل الرؤية وهو مذهب الشافعى وغيره وقالوا لا يعقد صومه ولا يحرقه إن طهر أنه من رمضان واقتصر الحنفية على الكراهة وقالوا إن طهر أنه من رمضان أحرأه عنه وإن طهر أنه من شعبان كان تطوعاً (الخامسة) ومقتضى الحديث مع صومه عن غير رمضان أيضاً وقد حور المالكية والشافعية صومه عن قضاء أو نذر أو كفارة وتطوعاً إذا وافق ورده واحتلوا في حوار التطوع لصومه فلا سبب لشمع الشافعية وقالوا بتحريمه ، فإن صامه فالأصح عندهم بطلانه والمشهور عند المالكية حواره ، وقال محمد بن مسلمة نكراهته ، وكره الحنفية صومه عن واحد آخر ، ولم يكرهوا التطوع لصومه ثم إن ذلك كله معروف في يوم الشك لا في مطلق الثلاثين من شعبان قال أصحابنا ويوم الشك يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث رؤيته أو شهد بها من لا يشت نقوله فإن لم يتحدث رؤيته أحد فليس يوم شك ولو كانت السماء معيبة وقال المالكية هو يوم الثلاثين من شعبان إذا كانت السماء معيبة (السادسة) قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال لا يمكن أن يكون معناه رؤية جميع الناس بحيث يحتاج كل فرد فرد في وحرب الصوم عليه إلى رؤيته الهلال بل المعتد رؤية بعضهم وهو العدد الذى تثبت به الحقوق وهو عدلان لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله عليه الصلاة والسلام للمدعى (شاهدك) إلا أن هلال رمضان يكتفى في ثبوته بعدل واحد عند أكثر أهل العلم للحديث الذى رواه أصحاب السنن الأربعة

وإن حبان في صحيحه والحاكم في مستدرکه من حديث ابن عباس قال (حاشا
 أعزاني إلى الذي عليه السلام فقال إني رأيت الهلال، قال أنشهد أن لا إله إلا الله، تشهد
 أن محمداً رسول الله؟ قل نعم، قال يابلل أذن في الناس أن يصوموا عدأً) وروى
 أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدرکه عن ابن عمر قال (تراأى الناس
 الهلال فأحرت رسول الله عليه السلام أنى رأيتته فصام وأمر الناس بصيامه) قال
 أترمدي والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم قالوا ثقل شهادة (رحل
 واحد في الصيام) به يقول ابن المبارك والشافعي وأحمد انتهى وما حكاه عن
 الشافعي هو أشهر قوله عند أصحابه وأصحابهما لكن آخر قوله أنه لا بد
 من دليلين في الام قال الربيع قال الشافعي لا بد لا يجوز على رمضان إلا شاهدان
 وإذا قلنا يقل في ذلك الواحد فهل هو رواية أو شهادة خلاف عند الشافعية
 والأصح عدمه أنه شهادة فلا يقل قول الصد والمرأة نص عليه الشافعي في الام
 وهل يشترط لبط الشهادة؟ قال الجمهور هو على الوحيين في كونه رواية أو شهادة
 ولا فرق بين القولين بين أن تكون السماء مصحبة أو معيمة ووافق الحنفية
 الجمهور على الاكتفاء في ثبوت هلال رمضان بعدل واحد لكن حصوا ذلك عما
 إذا كان بالسماء فله من عيم أو عار ومحو ذلك والالم يقل الامن جمع كثير
 يقع العلم محرم وأحروه محرم لرواية فلولاه الرجل والمرأة والحرم والعمد
 وقالوا لا يختص ببط الشهادة ودهت المالكية إلى أنه لا يشترط إلا شاهدين
 كسائر الشهود وقال به أيضا لأدرعي وإسحاق بن راهويه وعدي أبو ثور
 اثبتوا شاهد واحد إلى شوال أيضا وعده بعض أصحابنا إلى دى الحجة
 لما فيه من عبادة الخج وذلك رد قول أترمدي لم يختلف أهل العلم في الإفطار
 أنه لا يقل فيه إلا شهادة رجلين (في السابعة) فقد يستدل به من ذهب إلى أنه
 إذا رد رأى الهلال لم يأم أهل له أخرى لم يرها الصوم بقوله حتى تروا
 الهلال وأهل تلك المدة لم يروه وقد يستدل به من قال بتعديده في بقية البلاد
 فانه مصروف عن طاهره إذا لا يتوقف الحال على رؤية كل واحد على امراده
 كما تقدم فلا معنى لثبته بالمدل إذا ثبت قول من يشترط بقوله في شريعة

تعدى حكمه إلى سائر المكلمين وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على مذاهب
 فمعهم بالغ في ذلك وجعل لكل أهل بلد رؤيتهم لا يتعداهم ذلك إلى غيرهم
 وأصل ذلك ما في صحيح مسلم وغيره عن كرت مولى ابن عباس في استهلاله
 رمضان بالشام ليلة الجمعة ثم قدومه المدينة فمأله ابن عباس فأخبره فقال ابن
 عباس لكما رأياه ليلة السبت فلا يزال الصوم حتى تكمل العدة أو يراه ، وقال
 هكذا أمرنا رسول الله ﷺ قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة ويمكن
 أنه أراد بذلك هذا الحديث العام بمعنى قوله (لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا
 تغفروا حتى تروه) لأحدنا خاصا بهذه المسألة قال وهو الأقرب عندى انتهى
 وقد حكى ابن المدر هذا المذهب عن عكرمة والقاسم وسالم واسحق بن راهويه
 وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه وحكاه الماوردي وحكاها في مذهب
 الشافعي وقال آخرون إذا رؤي ليلة لرم أهل جميع البلاد الصوم وهو مذهب
 مالك وأبي حنيفة وأحمد والليث بن سعد وحكاها ابن المدر عن أكثر الفقهاء وبه
 قال بعض الشافعية فاهم قالوا إن تقاربت البلدان فحكمها حكم البلد الواحد
 إن تعاونا وحكاها أصحابها عند الشيخ أبي حامد والشيخ أبي اسحق
 والغزالي والشافعي والأكثرين أنه لا يجب الصوم على أهل البلد الآخر
 والناسي الوحوب وإليه ذهب القاسمي أبو الطيب والرويانى وقال انه ظاهر
 المذهب واختاره جميع أصحابنا وحكاه المعوى عن الشافعي بسنه وعلى الأول
 هي صبط السعد أوجه (أحدها) وبه قطع العراقيون والصيدلاني وغيرهم أن
 التساعد أن نختار المطالم كالحجر والعراق وحراسان والتقارب أن لا تختلف
 كعدد والكوفة والري وقروين ومصححه النووي في الروضة والمباح وشرح
 المذهب (والثاني) أن التساعد مائة القصر وهذا قطع إمام الحرمين وادعى
 الاتفاق عليه والغزالي والمعوى ومصححه الرافعي في شرحه الصغير والمحور
 والنووي في شرح مسلم (والثالث) اعتباره باتحاد الأقاليم واحتملافه وحكى السر -
 وحكاها آخرون كل بلد لا يتصور جماعه عنهم بلا عارض يلزمهم دون غيرهم وقال ابن
 الماحشون من المالكية ان ثبت لأمر شائع لزم العبد وان ثبت له الحاكم شهادة

شاهدين كماثر الاحكام لم يارم من حرج من ولايته الا ان يكون أمير المؤمنين
 فيلزم التقصاء جماعتهم إذا كتب عاينده من شهادة أو رؤية الى من لا يشترط عده حكاية
 اس شاس في الخواهر وقد حصل في المسألة المذكورة سبعة أقوال (الثامنة) **﴿**
 استدلل به على وجوب الصوم على الممرد برؤية هلال رمضان وعلى وجوب
 الافطار على الممرد برؤية هلال شوال وإن لم يشتر ذلك نقوله وهو قول الأئمة
 الأربعة في هلال رمضان واحتلفوا في الافطار برؤية هلال شوال وحده فقال
 الثلاثة لا يطر بل يستمر صائما احتياطاً للصوم وقال الشافعي يارمه امطر ولو كان
 يحمله ثلثا يتهم وهو مقتضى قوله ولا تقطروا حتى تزوه وذهب عطاء بن
 أنى رباح واسحق بن راهويه إلى أنه لا يصوم برؤيته وحده وعن أحمد أنه لا يصوم
 الا في جماعة الناس وروى نحوه عن الحسن وابن سيرين (التاسعة) يتناول
 الحديث رؤيته ليلا ونهارا لكنه اذا رزى نهارا فهو لليلة المستقلة فان كان
 ذلك يوم الثلاثاء من شعبان لم يصوموا وإن كان يوم الثلاثاء من رمضان لم
 يقطروا وسواء كان ذلك قبل الروال أو بعده هذا هو المشهور في المذهب
 الأربعة وحكى عن عمر وابن مسعود وابن عمر وأبي الأوراعى والبيهقي
 سعد واسحاق بن راهويه، وذهب سفيان الثوري وأبو يوسف ونعسان إلى كية
 إلى أنه إذا رزى قبل الروال فهو لليلة المناسية وهو رواية عن أحمد أنه قال ان حرم
 اظهري (العاشرة) قوله من عم عليكم نصم العين المعجمة وتشديد الميم في الهلال
 معناه حال بيكم وبه عيم يقال عم وأعمى وعمى بتحفيف الميم وتشديد الهمزة
 والعين مصمومة فهما وهو من قولك عممت الشيء إذا غطيته فهو معموم ويقال
 أيضا عمى بفتح العين المعجمة وكسر الداء الموحدة أى حتى ورواه بعضهم عمى
 نصم العين وتشديد الداء الموحدة لما لم يسم دغله وهما من المعاء دند وهو شبه
 العرة في السماء وذكر القاصى أبو بكر بن العري أنه روى فيه أيضا من عمى
 عليكم بالعين المهملة من العمى قل وهو معناه لأنه ذهب البصر عن المشاهدة
 أو ذهب البصيرة عن المعقولات

وعن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « فَلَمَّا مَصَّتْ تِسْعَ وَعِشْرُونَ
 لَيْلَةً دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ بَدَأَ فِي فَقُلْتُ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيَّ شَهْرًا وَإِنَّكَ قَدْ دَخَلْتَ
 عَن تِسْعٍ وَعِشْرِينَ أَعْدَهُنَّ فَقَالَ إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرِينَ
 رَوَاهُ مُسْنَدُهُمْ »

حديث ابراهيم

وعن عروة عن عائشة قالت « فلما مصت تسع وعشرون ليلة دخل على رسول
 الله ﷺ قالت بدأ في فقلت يا رسول الله أنك أقسمت أن لا تدخل عليا شهر أو إنك
 قد دخلت عن تسع وعشرين أعدهن فقال إن الشهر تسع وعشرين » كذا رواه مسلم (فيه)
 هو اند (الاولى) أخرجه مسلم في الصوم عن عبد بن حميد وفي الطلاق عن اسحق بن
 ابراهيم وابن أبي عمير ثلاثهم عن عبد الرزاق وفي رواية في الصوم في أول الحديث عن
 الزهري أن النبي ﷺ أقسم أن لا يدخل على أرواحه شهر أو إن الزهري وأخرى
 عروة بن الزبير عن عائشة فذكرت هذا الحديث وذكره في الطلاق عقب حديث
 الزهري عن حميد بن عبد الله بن أبي ثور عن ابن عباس في سؤاله صمر عن المرأين
 من أرواح النبي ﷺ اللتين قال الله (ان تتوا الى الله فقد صمت قلوبكما) الحديث
 الطويل وفي آخره وكان أقسم أن لا يدخل عليهن شهرا من شدة موحدته عليهن
 حتى عساه الله عز وجل ثم ذكر هذا الحديث وأخرجه الترمذي أيضا في
 التفسير من طريق عبد الرزاق نحوه وقال حسن صحيح وأخرجه النسائي أيضا
 من طريق عبد الأعلى عن معمر واتفق الشرحان على « هذه القصة من حديث أم
 سلمة » أن النبي ﷺ آلى من نسائه شهرا فلما مضى تسعة وعشرون عدا أرواح
 فقيل له إنك حللت أن لا تدخل شهرا فقال إن الشهر يكون تسعة وعشرين
 يوما » لفظ البخاري وأخرجه البخاري أيضا من حديث أس قال (آلى رسول
 الله ﷺ من نسائه وكانت أمك رحله فأقام في مشربة تسعا وعشرين ليلة

ثم بول فقالوا يا رسول الله آليت شهرا فقال ان الشهر يكون تسعا وعشرين ورويت القصة أيضا من حديث عمر في الصحيحين وحار في صحيح مسلم وغيره وعبرها ﴿الناية﴾ استشكل قولها (فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على) لأن مقتضاه أنه دخل في اليوم التاسع والعشرين فلم يكن ثم شهر لا على الكمال ولا على القصر، وحواله أن المراد فلما مضت تسع وعشرون ليلة بأيامها فان العرب تؤرخ بالليالي وتكون الأيام تابعة لها ويدل لذلك قوله في حديث أم سلمة عند البخاري وغيره فلما مضت تسعة وعشرون يوما (فان قلت) في صحيح مسلم من حديث حار في هذه القصة فحرج اليها صباح تسع وعشرين وهو صريح في أنه كان دخوله في التاسع والعشرين قلت قد أوله النووي في شرح مسلم على أن معناه صباح الليلة التي بعد تسعة وعشرين يوما وهي صبيحة ثلاثين ودعاه إلى ذلك الحزم بين الروايات فان قوله فلما مضت تسعة وعشرون يوما يقطع الراجح في ذلك وكذا قال القاصي عياض بعد ذكره اختلاف الروايات في ذلك معناه كله بعد تمام تسعة وعشرين يوما يدل عليه رواية فلما مضت تسع وعشرون يوما ﴿الثالثة﴾ صرح في هذا الحديث بأن حمله على الصلاة والسلام كان على الامتناع من الدخول على أرواحه شهرا فتمترأ أن قوله في حديث أم سلمة وأُس وعبرها إلى النبي ﷺ من ساءه أريد به ذلك ولم يرد به الحلف على الامتناع من الوطء والروايات يفسر بعضها بعضا من الإيلاء في اللغة مطلق الحلف لكنه مستعمل في عرف الفقهاء في حلف مخصوص وهو الحلف على الامتناع من وطء زوجته مطلقا أو مدة تريد على أربعة أشهر فلا يستعمل الإيلاء عندهم مما عدا ذلك والإيلاء على الوحة المذكور حرام لما فيه من إبداء الروحة وليس هو المذكور في الحديث ولو حلف على الامتناع من وطء الروحة أربعة أشهر فما دونهما لم يكن حراما وتعديته في حديث أم سلمة وعبرها عن يدل على ذلك. لأنه راعى المعنى وهو الامتناع من الدخول وهو يتعدى عن الزاوية ﴿فيه حوار هجران المسلم فوق ثلاثة أيام إذا تعلقت بذلك مصلحة دينية من صلاح حال المهجور وغير ذلك ومن ذلك ما إذا كان

المهجور مستدعا أو محاهرا بالظلم والفسوق فلا يحرم مهاجرته وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام فحمله ما إذا كان المهجران لحظوظ النفس وتعتات أهل الدنيا قال النووي في الروضة قال أصحابنا وغيرهم هذا في الهجران لعير عذر شرعي فإن كان عذرنا أن كان المهجور مدموم الحال لبدعة أو فسق أو نحوها أو كان فيه صلاح لدين الهاجر أو المهجور فلا يحرم وعلى هذا يحمل ما ثبت من هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وصاحبيه ومهيه ﷺ الصحابة عن كلامهم وكذا ما جاء من هجران السلف بعضهم بعضا انتهى

﴿الحامسة﴾ فيه مقبلة لعائشة رضي الله عنها لدائه عليه الصلاة والسلام بالدحول عليها قبل نفيه روحاته ﴿السادسة﴾ هذا الحديث محمول على الفقهاء على أنه عليه الصلاة والسلام أقسم على ترك الدحول على أنوارحه شهرا بعبه بالهلال وحاهه ذلك الشهر ناقصا ولو تم ذلك الشهر ولم ير الهلال فيه ليلة الثلاثين أكت ثلاثين يوما أما لو أقسم على ترك الدحول عليهن شهرا مطلقا لم يبطق الحلف فيه على أول الهلال لم ير إلا بشهر تام بالعدد، هذا هو الذي يعرفه لأصحابنا وغيرهم فإن كان أحد من الفقهاء يقول لا اكتفاء بتسعة وعشرين يوما ولو كان ذلك في أثناء شهر فهذا الحديث حجة له (فإن قلت) إذا كان المحلوف عليه شهرا بعبه بالهلال وقدر رأى لتمام تسعة وعشرين يوما فما وجه السؤال عنه وقد كمل الشهر بالرؤية؟ (قلت) يحتمل أوجه (أحدها) أن السائل لم يعلم أنه شهر بعبه بالهلال بل ظن أنه شهر عدي في على ذلك سؤاله (ثانيها) لعل السائل لم يعلم قبل ذلك الحكم الشرعي وهو أن الشهر المعتبر بعبه بالهلال لا يعتبر فيه العدد وإنما يعتبر فيه الهلال حتى يبي له الشارع في هذا الحديث (ثالثها) يحتمل أن السائل عرف أن المحلوف عليه شهر بعبه بالهلال وعرف أن المعتبر فيه الهلال دون العددوا حكمهم لم يكونوا رأوا الهلال لما ع من عيم أو غيره أو لم ينتصوا لرؤيته لكونه ليس رمضان ولا شعبان وعلم النبي ﷺ بالغيب انقضاء الشهر بوحى فأحضره ويبدل لذلك قوله في حديث ابن عباس عبد السامئي أتاني حرييل عليه السلام فقال الشهر تسع وعشرون ﴿السادسة﴾ قوله (إن الشهر تسع وعشرين) كذا في أصلنا وعشرين وكأنه حر

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ صَلَاةُ الصُّبْحِ وَأَحَدُكُمْ حَسْبُ فَلَا يَهْمُ

كَانَ الْمُقَدَّرَةُ تَقْدِيرُهُ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَأَسْ وَغَيْرِهَا إِنْ الشَّهْرُ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ وَحَدَفَ كَانَ وَاسْمُهَا وَانْقَاءَ عَمَلُهَا أَمَّا هُوَ كَثِيرٌ بَعْدَ إِنْ أَوْ لَوْ لَكِنَّهُ قَدْ وَرَدَ بَعْدَ غَيْرِهَا كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

مِنْ لَدِ شَوْلَا فَأَلَى إِيْتِلَافُهَا

أَيُّ مِنْ لَدُنْ كَاتٍ هِيَ شَوْلَا فَأَلَى أَنْ تَلَاهَا وَلَدَهَا وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَسْمُ مَصْرُوبٌ وَاسْتَعَى عَنْ كِتَابَتِهِ بِالْأَلْفِ لِحَمَلِ فَتَحَتَيْنِ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ اصْطِلَاحٌ لِعَصِّ النَّاسِ وَلَا حَاضِرٌ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا ^(الْثَامَةَ) أَنْ قُلْتَ طَاهِرُهُ حَصْرُ الشَّهْرِ فِي تِسْعٍ وَعَشْرِينَ مَعَ أَنَّهُ لَا يَحْصُرُ فِيهِ فَقَدْ يَكُونُ ثَلَاثِينَ (قُلْتَ) عَنْهُ أَحْوَجُ (أَحَدُهَا) أَنْ الْمَعْنَى كَمَا تَقْدِمُ أَنَّ الشَّرَّ يَكُونُ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا وَحَشْدٌ فَلَا اشْكَالَ فِي ذَلِكَ (فَالْيَوْمَ) إِنْ الْأَلْفِ وَالسَّلَامُ لِلْعَهْدِ وَالْمُرَادُ أَنَّ هَذَا الشَّهْرَ الَّذِي أَقْسَمَ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الدَّخُولِ فِيهِ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا (ثَلَاثِينَ) أَنَّهُ بَيِّنٌ ذَلِكَ عَلَى الْعَالَمِ الْأَكْثَرِ لِأَنَّ مَعْنَى الشَّهْرِ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ فِي رَمَضَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَفِي سَنَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ مَضَى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعَشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صَدَّ ثَلَاثِينَ وَكَذَا فِي سَنَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَابِعُهَا) قَالَ الْقَاصِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرِيِّ مَعَهُ حَصْرُهُ مِنْ أَحَدٍ صَرَفَهُ وَهُوَ الْبَقِيَّةُ أَيُّ إِلَيْهِ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ وَهُوَ أَقَلُّهُ وَقَدْ يَكُونُ ثَلَاثِينَ وَهُوَ أَكْثَرُهُ فَلَا تَأْخُذُوا أَنْتُمْ بِصُومِ الْأَكْثَرِ أَسْكَمَ احْتِيَاظًا وَلَا تَقْتَصِرُوا عَلَى الْأَقَلِّ تَحْفِيزًا وَلَكِنْ ارْطَبُوا عِبَادَةَ بَعْثِ رُؤُوسِهِمْ وَاجْعَلُوا عِبَادَتَكُمْ مَرْتَبَةً مُتَدَاوِلَةً وَانْتِهَاءً بِاسْتِهْلَالِهِ انْتَهَى

عَنْ الْحَدِيثِ الْخَامِسِ

عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ صَلَاةُ الصُّبْحِ وَأَحَدُكُمْ حَسْبُ فَلَا يَهْمُ يَوْمٌ مُشَدَّدٌ ذَكَرَهُ الْحَارِثِيُّ تَعْلِيْقًا

يَوْمَئِذٍ) ذَكَرَهُ السَّحَارِيُّ تَعْلِيْقًا وَصَلَهُ ابْنُ مَاحَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ
أَنَّ أُمَّ هُرَيْرَةَ سَمِعَتْهُ مِنَ الْفَضْلِ رَأَى مُسْلِمٌ وَلَمْ تَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا أَمَّا مَنْسُوحٌ كَمَا رَجَعَهُ الْخَطَّائِيُّ أَوْ مَرْحُوحٌ كَمَا قَالَهُ
السَّائِغِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالسَّحَارِيُّ بِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ
وَأُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (كُنْ يَنْبِرُ كُهُ الْهَرَرِ
وَهُوَ حُبٌّ مِنْ أَهْلِهِ ثُمَّ يَتَعَسَّلُ وَيَصُومُ) وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ
(التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَصَائِصِهِ) وَعِنْدَهُ أَنَّ أُمَّ هُرَيْرَةَ رَجَعَ
عَنْ ذَلِكَ حِينَ تَلَعَهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ

وَوَصَلَهُ ابْنُ مَاحَةَ وَهُوَ مَنْسُوحٌ أَوْ مَرْحُوحٌ وَقَدْ رَجَعَ عَنْهُ أُمُّ هُرَيْرَةَ (فِيهِ)
هَوَائِدُ (الْأُولَى) ذَكَرَهُ السَّحَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ تَعْلِيْقًا فَقَالَ وَقَالَ هَمَّامُ ابْنُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثُومٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِالْفِطْرِ) وَالْأَوَّلُ
أَسَدٌ وَرَوَاهُ السَّائِغِيُّ فِي سَنَةِ الْكُرَى وَابْنُ مَاحَةَ فِي سَنَةِ مِنْ رِوَايَةِ سَمِيانَ بْنِ
عَبِيَّةٍ عَنْ مَرْثُومٍ دِيْلَارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو الْقَارِيءَ
قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ هُرَيْرَةَ يَقُولُ (لَا أُورِبُ هَذَا الْبَيْتَ مَا نَاقَلْتُ مِنْ أَدْرَكَ الصَّحْحَ وَهُوَ حَسْبُ
فَلَا يَصِحُّ بِمَدْرُوبِ الْكُفَّةِ قَالَهُ) لَفْظُ السَّائِغِيِّ وَلَفْظُ ابْنِ مَاحَةَ بِمَعْنَاهُ وَرَوَاهُ السَّائِغِيُّ
فِي الْكُرَى أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ الرَّهْزِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَمْرٍو (أَنَّهُ احْتَمَلَ لَيْلًا فِي رَمَضَانَ فَاسْتَيْقَظَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُمَ الْفَجْرَ ثُمَّ بَايَعَ قَبْلَ أَنْ يَتَسَلَّ
فَلَمْ يَسْتَيْقَظْ حَتَّى أَصْبَحَ قَالَ فَلَقِيْتُ أُمَّ هُرَيْرَةَ حِينَ أَصْبَحَتْ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ
فِطْرٌ فَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْفِطْرِ إِذَا أَصْبَحَ الرَّحْلُ حَسْبًا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ فَحَثَّتْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو فَذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي أَفْتَانِي بِهِ أُمُّ هُرَيْرَةَ فَقَالَ أَقْسَمُ
اللَّهُ لَنْ أَفْطُرَ لَا وَحْدَ مَنْ تَبِيكَ صُمْ فَإِنَّ ذَلِكَ أَنْ تَصُومَ يَوْمًا آخَرَ فَافْعَلْ) ثُمَّ
وَاهُ السَّائِغِيُّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ عَقِيلٍ عَنْ الرَّهْزِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

هدكر مثله قال ابن عبد البر احتلم عن ابن شهاب في اسم ابن عبد الله بن عمر فلم
يسمه وقول البخاري والاول أسد أشار به الى ما رواه قتله عن عائشة وأم سلمة
رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو حبس من أهله ثم
يعتسل ويصوم وأن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ذكر ذلك لمروان بن
الحكم فقال له مروان أقسم بالله لتقرعن بها أما هريرة فذكر له عبد الرحمن
قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك حدثني الفصل بن عباس وهو أعلم وأحرحه
مسلم ايضا وفي روايته فقال ابو هريرة أنها قالت له قال نعم قال لها أعلم، ثم
رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفصل بن العباس فقال سمعت ذلك
من الفصل ولم اسمعه من النبي ﷺ فرحم ابو هريرة عما كان يقول في ذلك
الحديث وفي سنن النسائي الكبرى أن أما هريرة قال هي يعنى عائشة أعلم
برسول الله ﷺ ما لم يكن أسامة بن زيد حدثني بذلك وفي صحيح مسلم
وغيره من رواية أنى يواس مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا جاء
الى رسول الله ﷺ يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب فقال يا رسول الله
تدركني الصلاة وأنا حبس فأصوم؟ فقال رسول الله ﷺ وأنت تدري الصلاة وأنا
حبس فأصوم فقال لست مثلك يا رسول الله قد عرف الله لك ما تقدم من ذلك وما
تأخر فقال والله اني لا رجوع أن أكون أحشاك لله واعلمكم عما أتقى في التلبية كذا
فيه بهي من أحب ليلا واستمر حسا فله يعتسل حتى صله انفجر عن الصوم
وطاهره يتهى أنه لا فرق بين ان يكون ذلك لاحتياطه كالتجمع أو بعينه احتياطه
لاحتمال ولا بين صوم رمضان وغيره وقد كان يذهب الى هذا المذهب أبو
هريرة رضي الله عنه ويقول إنه لو صام لم يصح صومه هذا هو الأشهر عنه عند
أهل العلم كما قاله ابن المنذر وحكى النووي في شرح المذهب أن ابن المنذر
حكاه عن سالم بن عبد الله بن عمر والدي حكاه ابن المنذر عنه ماسا حكيه عنه بعد ذلك
قل النووي في شرح مسلم وحكى عن الحسن بن صالح بن حي وفيه (قول ثان) أنه ان علم
بمحاشيته ثم نام حتى أصبح من غير اغتسال فهو معصرون لم يعلم حتى أصبح وهو صائم قال
ابن المنذر روي ذلك عن أنى هريرة أيضا وطاؤوس وعروة بن الربيع قال ابن عبد البر

والنووي في شرح مسلم وحكى عن ابراهيم السجى وفيه قول (ثالث) أنه يتم صومه ويقضيه حكاه ابن المنذر عن سالم بن عبد الله بن عمرو والحسن البصري في قوله وذكر النووي في شرح مسلم أنه حكى أيضا عن الحسن بن صالح بن حي وفيه قوله (رابع) أنه يحرثه في التطوع ويقضى في الفرض حكاه ابن المنذر عن ابراهيم السجى وحكاها النووي في شرح مسلم عن الحسن البصري وفيه قول حاتم وهو صحة صومه مطلقا ولا قضاء عليه سواء في ذلك رمضان وغيره وسواء علم بحالته أم لا وهذا قول الجمهور حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وعائشة ومالك والنوري والشافعي وأحمد وأبي ثور وأصحاب الرأي قال وروى ذلك عن علي وابن مسعود وروى ابن ثابت وأبي الدرداء وأبي در وابن عباس وقال العمري هو قول سائر الفقهاء وقال النووي في شرح مسلم بعد حكاية الأقوال الأربعة الأولى ثم ارفع هذا الخلاف وأجمع العلماء بعد هذا على صحته وانه قال جماهير الصحابة والتابعين والصحيح أن أنا هريزه رجع عن القول الأول كما صرح به في صحيح مسلم وقيل لم يرجع عنه وليس بشيء قال وفي صحة الإجماع بعد الخلاف خلاف مشهور لأهل الأصول قال وحديث عائشة وأم سلمة حجة على كل مخالف والله أعلم وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة صار ذلك إجماعا أو كالأجماع في الثالثة (أجاب الجمهور عنه نأحوته) (أحدها) أنه منسوخ بحديث عائشة وأم سلمة وغيرهما قال الخطابي أحسن ما سمعت في تأويل ما رواه أبو هريرة في هذا أن يكون محمولا على السج وذاك أن الجماع كان في أول الإسلام محرما على النساء في الليل بعد النوم كالطعام والشراب فلما أباح الله الجماع إلى ما عدا حجر الحب إذا أصبح قيل أن يعتسل أو يصوم ذلك اليوم لارتفاع الخطر المتقدم فيكون تأويل قوله من أصبح حسبا فلا يصم أي من جامع في الصوم بعد النوم فلا يحرثه صوم عده لانه لا يصح حسبا إلا لوله أن يطأ قبل الحجر بظرفه عين فكان أبو هريرة يعني عائشة من الفصل على الأمر الأول ولم يعلم بالسج فلما سمع خبر عائشة وأم سلمة رجع إليه وقد روى عن ابن المسيب أنه قال رجع أبو هريرة عن فتياه فيمن أصبح حسبا أنه لا يصوم أي وحكى البيهقي مثل ذلك عن أبي بكر بن المنذر فقال روي عن أبي بكر بن المنذر أنه قال أحسن ما سمعت في هذا

أن يكون محمولا على السجود ذكر مثل ما تقدم عن الخطائي وقال إمام الحرمين في النهاية
قال العلماء الوجه حمل الحديث على أنه مسوح (ثانيتها) أنه مرحوح قد عارضه
ما هو أصح منه فيقدم عليه ذهب لي هذا البخاري فقال كاتقدم عنه في الفائدة
الأولى والأول أسد وذهب إليه الشافعي رضى الله عنه فقال فأحدنا حديث
عائشة وأم سلمة روى عن النبي ﷺ وروى أبو هريرة عن رجل عن رسول
الله ﷺ لمعان (مها) أنها روى عنه وروى عنه رجل إنا يعرفه
معا أو حرا (ومها) أن عائشة مقدمة في الخط وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين
أكثر من رواية واحد (ومها) أن الذي روى عنه النبي ﷺ المعروف في المعقول
والأشبه بالنسب حكاه عنه البيهقي في المعرفة قال وسط الكلام في شرح هذا
ومعناه أن الغسل شيء واجب للجميع وليس في فعله شيء محرم على صائم وقد يحتل
بالهارة فيحب عليه العمل ويتم صومه لأنه لم يجمع في بهارة وحمله شيئا بالحرم
يسمى عن الطيب ثم يتطبخ حلالا ثم يحرم وعليه لونه وريحه لأن نفس التطيب كان
وهو مباح وقال في حديث أبي هريرة وقد يسمع الرجل سائلا يسأل عن رجل
جامع ليل فأقام محامعا بعد الفجر شيئا فأمر أن يقضى (فان قال) فكيف إذا
أمسك هذا على محدث ثقة ثبت حديثه وثبتت به حجة، قيل كما يارم شهادة
الشاهدين الحكم في المال والدم ما لم يحالهما غيرهما وقد يمكن عليهما العنط
والكدب ولو شهد غيرهما بعد شهادتهما لم تسمع شهادتهما كما تسمع إذا افرده
وسط الكلام في شرح هذا انتهى ومن العجيب أهل النووي في شرح المهدب
هذا الخواب بعد كونه جواب صاحب مذهبه الذي هو مقلده (ثالثها) أنه محمول
على من طلع عليه الفجر وهو جامع فاستدام مع علمه بالفجر حكاه النووي في شرح
المهدب وتقدم في كلام الشافعي رضى الله عنه الإشارة إليه وذكره الخطائي وقال
يكون معناه من أصبح محامعا والشيء يسمى باسم غيره إذا كان ما كره في العاقبة
إليه (رابعها) أنه إرشاد إلى الأفضل فالأفضل أن يعتسل قبل الفجر فلو حالف
حار قال النووي في شرح مسلم وهذا مذهب أصحابنا وأحوالهم عن هذا الحديث،
ثم قال (فان قيل) كيف يقولون الاعتسال قبل الفجر أفضل وقد ثبت عن النبي

عليه السلام حلاله (الخواب) أنه عايه الصلاة والسلام فعله لبيان الحوار ويكون في حقه حينئذ أفصل لأنه يتضمن البيان للناس وهو مأمور بالبيان وهذا كما توضحاً مرة مرة في بعض الأوقات بيانا للحوار ومعلوم أن الثلاث أفصل وهو الذي واطب عليه وتظاهرت به الأحاديث وطاق على المعير لبيان الحوار ومعلوم أن الطواف ماشيا أفصل وهو الذي تكرر منه عليه الصلاة والسلام ويطأه كثيرة انتهى (الراصة) قال النووي في شرح المهدى قال الماوردي وغيره أجمعت الأمة على أن من احتلم في الليل وأمسكه الاعتسال قبل المحرولم يعتسل وأصبح حسا بالاحتلام أو احتلم بالنهار فصومه صحيح وإنما الخلاف في صوم الحب بالاحتماع انتهى ، وعارة الشافعي رحمه الله في الفائدة قبلها قد توافقه في الصورتين لتصويره المسألة بالجماع وقياسه على الاحتلام بالنهار وهذا يدل على أن حديث أنى حررة متروك الطاهر إجماعا قديما قبل اجماع المؤخرين وأنه لم ينقل أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين أنه في جميع صورته لكن فتوى أنى حررة لولد عبد الله بن عمر صريحة في أنه لم يخص فتواه بالجماع بل طرده في الاحتلام أيضا وكلام ابن المنذر في نقل المذاهب يوافق ذلك أيضا فانه حكى قولاً مفصلاً بين أن يعلم بحضته ثم ينام قبل الصبح أم لا وقد تقدمت حكايته وذلك صريح في ادخال صورة الاحتلام في موضع الخلاف والله أعلم (الخامسة) في معنى من أصبح حسا الحائض أو النساء اذا انقطع دمها ليلا ثم طلع المحر قبل اعتسائها فقال الجمهور بصحة صومها وحالف فيه بعضهم قال النووي في شرح مسلم هذا مذهب العلماء كافة، إلا ما حكى عن بعض السلف مما لا يعلم أصح عنه أم لا قال وسواء تركت الغسل عمدا أو سهواً بعد أو بعير عذر كالحب (قلت) في حكاية النووي اجماع الكافة إلا ما لا يعلم صحته بطر، ففي مذهب مالك في وجوب القضاء في هذه الصورة قولان حكاهما الشرح تقي الدين في شرح العمدة وحكاها النووي في شرح المهدى عن الأوراعي أنه لا يصح صوم منقطعة الخيم حتى تعتسل وحكى ابن عبد البر في الاستدكار عن عبد الملك بن الماحشون أنها اذا أحرث غسلها حتى طلع المحر فيومها يوم فطر لأنها في يومه غير طاهر

وعن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال، قالوا فإنيك تواصل يا رسول الله، قال إني لست كهيئتكم إني أظم وأسقى» وفي رواية للبحاري (إني أطل أظم وأسقى) وعن الأعرح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إياكم والوصال، إياكم والوصال إياكم والوصال، قالوا إنيك تواصل يا رسول الله. قال إني لست كهيئتكم إني أبيت يظممي ربي ويسقيني» وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياكم والوصال، إياكم والوصال، قالوا فإنيك تواصل يا رسول الله قال إني لست في ذلك مثلكم إني أبيت يظممي ربي ويسقيني فاكلوا من العمل ما لكم به طاقة» راد

ولست كآلدي يصح حياء يصوم لأن الاحتلام لا يقص الصوم والحجس يقصه وقال هذه عملة شديدة وكيف تكون في بعضه جائضا وقد كمل طهرها فل المعج وحكي ابن عبد البر أيضا عن الحسن بن حي أنه رأى عليها قضاء ذلك اليوم وقد طهر بذلك أن الخلاف في هذا أشهر والله أعلم

الحديث السادس

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ «نهى عن الوصال. قالوا فإنيك تواصل يا رسول الله، قال إني لست كهيئتكم إني أظم وأسقى» وعن الأعرح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «إياكم والوصال. إياكم والوصال. إياكم والوصال. قالوا إنيك تواصل يا رسول الله، قال إني لست كهيئتكم إني أبيت يظممي ربي ويسقيني» وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «إياكم والوصال إياكم والوصال، قالوا فإنيك تواصل يا رسول الله قال إني لست في ذلك مثلكم»

الشيخان في رواية قلما أتوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقال لو تأخر ردتكم ، كالمسكّل لهم حين أتوا أن ينتهوا ولمسلم من حديث أس (لو مدّ لنا الشهر لواصلنا وصلاً يدع المتعمّقون تعمّقهم) وللبحارى من حديث أنى سعيد (لا تواصّلوا بأيكم) أراد أن يواصل قلبه إلى السهر) ولهما من حديث عائشة (ساهم عن الوصال رحمة لهم)

إلى أبيت يطعمى رنى ويسقى فأكفوا من العمل ما لكم له طاقة ﴿ فيه ﴾ فوائد ﴿ الأولى ﴾ حديث ابن عمر اتفق عليه الشحان وأبو داود من طريق مالك وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ (واصل في رمضان فواصل الناس فهاهم فليل له إيك تواصل ، قال انى لست منكم انى أطعم وأسقى) ومن طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر مثله ولم يقل في رمضان وحديث أنى هريرة أخرجه من الطريق الأول مسلم في صحيحه من رواية المعيرة بن عبد الرحمن عن أنى الزناد عن الأعرج عن أنى هريرة ومن الطريق الثانية البحارى عن يحيى قيل إنه ابن موسى عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أنى هريرة واتقوا عليه من طريق الزهرى عن أنى سلمة عن أنى هريرة وفيه زيادة قلما أتوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقال لو تأخر الهلال ردتكم كالمسكّل لهم حين أتوا أن ينتهوا وأخرجه مسلم أيضا من رواية أنى زرعة وأنى صالح كلاهما عن أنى هريرة وفيه (إيك لستم في ذلك مثلى) واتفق الشيخان أيضا على هذا المتن من حديث أس وعائشة وأخرجه البحارى من حديث أنى سعيد وروى الشيخ تقي الدين حديث أنى سعيد سلم و﴿ الثانية ﴾ الوصال ها أن يصوم يومين فصاعدا ولا يتناول في الليل لاء ولا مأكولا فان أكل شيئا يسيرا أو شرب ولو قطرة فليس وصالا وكذا

إن أحر الأكل إلى السحر لمقصود صحيح أو غيره فليس بوصول كذا قاله الجمهور من أصحابنا وغيرهم وقال الروياني في الخلية هو أن يصل صوم الليل بصوم النهار قصداً فلو ترك الأكل بالليل لأعلى قصد الوصال والتقرب إلى الله تعالى به لم يحرم وقال المعوى العيصاني في الوصال لتقصده إليه وإلا فالعطر حاصل بدخول الليل كالحائض إذا صلت عصمت وإن لم يكن لها صلاة قال النووي في شرح المهدب وهو خلاف إطلاق الجمهور وخلاف ما صرح به امام الحرمين ثم قال النووي والصواب أن الوصال ترك الأكل والشرب في الليل بين الصومين عمداً بلا عذر قال شيخنا الامام الاسوي، «متصاه أن ما عدا الأكل والشرب كالجماع والاستقاء وغيرهما من المفطرات لا يخرجها عن الوصال وهو طاهر من جهة المعنى لأن الذي عن الوصال إنما هو لأجل الصعف وهذه الأمور تريده أولاً تنع حصوله لكن ذكر جماعة خلاف ذلك منهم الروياني في السحر قال الوصال المكروه لأن يطعم بالليل بين يومي صوم ويستديم جميع أوصاف الصائمين والحرمان في الشامي قال الوصال أن يترك بالليل ما أبيض له من غير افطار ، وقال ابن الصلاح يرول عما يرول به صورة الصوم، قال شيخنا الاسوي أيضاً وتعميرهم بصوم يومين يقتضي أن المأمور بالامساك كترك السنة لا يكون امتناعه بالليل من تعاطي المفطرات وصالحاً لأنه ليس بين صومين إلا أن الطاهر أن ذلك حري على الغالب انتهى وكلام القاضي أنى فكر من العربي يشعر بأن الوصال هو الامساك بعد حل العطر فإنه حكى في حكمه ثلاثة أقوال التحريم والحوار وثانها أن يواصل إلى السحر قاله أحمد واسحق ثم قال والصحيح معه وقصص أن المواصلة إلى السحر داخلة في حد الوصال وأن جميع أنواع الوصال حرام حتى أنه يحرم عليه أن يواصل بعد الغروب وترك يصدق تأخير العطر قليلاً وهذا لا نقوله حدلاً أنه الطاهر ولا غيره لأن القاضي عاصم حكى عن بعض العلماء أن الامساك بعد الغروب لا يجوز وهو كالمساك يوم العطر ويوم السحر قال وقال مصنفه كحائز له حرماً انتهى انتهى وكلا القولين مردود ، أما محرم الامساك بعد الغروب فلقوله عليه الصلاة

والسلام (فأيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السجدة أحرجه البخاري من حديث
أبي سعيد والظاهر أن صاحب هذه المقالة إنما أراد تحريم الإمساك المستمر إلى
آخر الليل ولم يرد تحريم مطلق الإمساك فإن هذا لا يمكن القول به إلا أن يصمم
إلى ذلك بنية الصوم واعتقاد كونه صوما شرعيا وأخل في ذلك من عبارة
القاصي وأنها غير وافية بالمقصود وأما القول بأن له أحر الصائم فكيف يصح
والليل ليس محلا للصوم ولو نواه فيه لم يعقد فكيف يكتب له أحر صومه
﴿الباقية﴾ فيه النهي عن الوصال وذلك يحتمل التحريم والكرهية لكن قوله
أيالك والوصال يقتضي التحريم وكذا قوله في حديث أسرى الصحيحين وفي حديث
أبي سعيد في صحيح البخاري لا توصلوا وقد اختلف العلماء في هدم المسألة وذهب
الجمهور إلى إلحاحه بحكي ابن المنذر كراهيته عن مالك والثوري والشافعي وأحمد
واسحق وقل المدري من أصحابنا هو قول العلماء كافة إلا ابن أبي عمير وهو متفق
عليه في مذهب الشافعي واحتلوا في أنها كراهية تحريم أو تهويه وفيه وجهان
مشهوران للشافعية (أصحهما) عدمه وهو ظاهر من الشافعي أنها كراهية تحريم
وقال ابن عباس في الخواهر حكى أبو الحسن الأحمي قولين في حوارد ذلك وتبينه
ثم احتار حوارده إلى السجدة وكراهيته إلى الليلة الثالثة وقال ابن قدامة في المعنى
بعد تقريره كراهيته أنه غير محرم وإنما يدل هؤلاء بقول عائشة رضي الله عنها
هي رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم ويكونه عليه الصلاة والسلام لما
أنوا أن يتهموا عن الوصال وأصلهم يومئذ يوم ما هو في الصحيحين من حديث
أبي هريرة كما تقدم ولمسلم من حديث أسرى (لو مد لنا الشهر لو صلنا وصالا يدع
المتعمقون تعمقهم) وأحاب القائلون بتحريمه من قولها رحمة لهم أن ذلك
لا يمنع كونه مهيأ عنه للتحريم وسبب تحريمه الشفقة عليهم لئلا يتكلموا فيشق
عليهم وعن الوصال هم يوما ثم يوما بأنه احتمال للمصلحة في تأكيد حرهم
دل أن العري تمكنهم منه تكييل لهم وما كان على طريق الدعوة لا يكون
من أشربة نهى وذهب آخرون إلى أنه لا كراهية في الوصال وكان عبد الله بن
الزبير ينادي وردي ابن أبي شبة في مصعبه عن أبي نوفل بن عقرب قال دخلت

على ان الريز صيحة حمسة عشر من الشهر وهو موصل وعن اس أي نعم أنه
كان موصل حمسة عشر يوما حتى يعاد وعن أي العالية أنه قال في الوصال
للصائم قال الله تعالى ثم أتموا الصيام الى الليل فاذا جاء الليل فهو مقطر ثم ان
شاء صام وان شاء ترك وذكر الماوردي أن عبد الله بن الريز موصل سبعة عشر
يوما ثم أظطر على من وابى وصبر قال وتأول في الصمن أنه يلبس الامعاء والابن
الطيف عذاء وأمه يقوى الانصاء وفي الاستدكار لاس عبد البر عن مالك أن
حامر بن عبد الله بن الريز كان يواصل في شهر ربه ثلثا فلما قتل له ثلاثة أيام؟
قل لا ومن يقوى . يواصل يومين وليلة وحكى ابن حزم عن ابن وصاح
من المالكية أنه كان يواصل أربعة أيام واحتج بثلاثة مثل ما احتج به الدهدون
إلى الكرامة وقولوا هم عن الوصال رحمة بهم وورق لإلزام وحتم ، واستدلوا
أيضا به ولم يروا ذلك محتضا به وورده تصريحه عليه الصلاة والسلام باحتصاصه
بذلك وفي سنن أبي داود عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثني رجل
من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ سئل عن الحفامة والمواصلة ولم
يحرمهما إقواء على أصحاه فقل له يا رسول الله انك تواصل الى السحر فقال ابى
واصل الى السحر وروى طعنى ويستقيم (الراية) في قول الصحابة رضى الله
عنه لم ي ﷺ انك تواصل ، دليل على استواء المكلفين في الأحكام وان كل
حكم ثبت في حقه عليه الصلاة والسلام ثبت في حق امته الاما استثنى مطلقوا
الحج بين دوله في الهوى وفعله الدال على اناحة ذلك فاحاطهم باحتصاص فعله به
وانه لا يتعداه في هذه المحورة الى غير (الخامس) وبه اذن من حصته عليه الصلاة
والسلام اناحة الوصال له قل الشافعي رحمه الله بعد ان ذكر حديث
النبي عن الوصال وورق الله بين رسوله وبين خلقه في أمور أناحياله وحظرها
عنه وذكر منها الوصال وقال الخطابي الوصل من حصائص ما أسخ رسول
الله ﷺ وهو محطور على أمته وحكى أبو حنيفة في شرح الهدى اتفاقصوص
الشافعي والاصحاب على أنه من الخصائص ثم ذكر حلالا في كيفية ذلك فقل عن
الشافعي والجمهور أنه مباح له وعن امام الحرمين أنه قرنة في حته وتقدم في

حديث أنى هزيمة (إني لمت في ذلكم مثلكم) وفي سنن أبي داود عن عائشة
أن النبي ﷺ كان يصلي بعد العصر ويسبى عنها ومواصل ويسبى عن الوصال
(السادسة) في معجم الطبراني الكبير عن امرأة شير بن الحصاصة قالت كنت
أصوم ما واصل فيها شير وقال إن رسول الله ﷺ (نهاى عن هذا قال إنما
يفعل ذلك النصارى ولكن صومى كما أمر الله عز وجل ثم أتى الصيام إلى الليل فإذا
كان الليل فافطرى) وهذا يقتضى أن العلة في السبى عن الوصال محالة النصارى
في فعلهم له فإن كان من قول النبي ﷺ فهو حجة ويحتمل أنه من قول شير
ابن الحصاصة أدرج في الحديث وقال النووي قال أصحابنا الحكمة في النهى عن
الواصل لثلاث يصعب عن الصيام وسائر الطاعات أو رملها ويسأم لصومه بالواصل
إذ يتصرع بده أو بعض حواسه أو غير ذلك من أنواع الصرر انتهى ويشير
إلى ذلك قوله في حديث أنى هزيمة في تمة الصحيحين في تمة الحديث فأكفوا من العمل
ما تطيقون وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذى ويحتمل أن النهى عن ذلك
خوف أن يفتروا عليهم فيعجزوا عنه كما ورد في قيام رمضان وعلى هذا فقد أفسد
من ذلك هذه (الساكنة) انتهى (السابعة) اختلف العلماء في معنى قوله غلب الصلاة والسلام
(إني أطعم وأسقى) وقوله (إني أبيت يطعمى ربي ويسقى) على أوجه (أحدها)
أن معناه أعطى قوة الطعام الشارب وليس المراد حقيقة الأكل والشرب إذ لو
أكل حقيقة لم يبق وصال ولقال ما أنا بمواصل ويؤيد ذلك قوله في حديث أس
(إني أظل يطعمى ربي ويسقى) وهو في صحيح مسلم هذا وفي صحيح البخارى
في التمسى وعرو والذى رحمه الله في أحكامه الكبرى هذه الرواية لا بخارى عقب
حديث ابن عمر يقتضى أنها عنده من حديث ابن عمر وليس كذلك وإنما هي
عنده من حديث أس كما ذكرته ، هذا هو الذى وقعت عليه ، وهذه الرواية
دالة على أنه لم يأكل حقيقة فإنه لا يقال أظل إلا في النهار ولو أكل في النهار لم يكن
صائما وهذا اصح الآخوة كما حكاه الرافعى عن المسعودى واهل النووى وعليه
اقصر ابو بكر بن العربي وقال فصر بالطعام والسقيا عن فائدتهما وهى القوة
على الصبر عنها (الثاني) أن معناه ان الله يخلق فيه من الشحم والرى ما يعينه على

الطعام والشراب وهذا قريب من الذى قبله والفرق بينهما أنه على الاول يعطى قوة الطعام الشارب من غير شحم ولا رى بل مع الجوع والطما وهذا اكمل حاله ، وعلى الثانى يحلق فيه الشحم بلا اكل والزمى بلا شرب وهذه كرامة عظيمة لكنها تنافى حالة الصائم وتنفوت المقصود من الصيام قال أبو العباس القرطبى فى المهم وهذا القول يعده الطر الى حاله عليه السلام فانه كان يحوج أكثر مما يشبع ويربط على بطنه الحجارة من الجوع ويعده ايضا الطر الى المعنى وذلك انه لو حلق فيه الشحم والرى لما وجد لعادة الصوم روحها الذى هو الجوع والمشقة وحيه كان يكون ترك لوصال أولى انتهى واما ابن حبان فانه ضعف حديث وصم الحجر على بطنه من الجوع بهذا الحديث إما حلالا له على طهره كما سياتى فى الجواب الذى بعده وإما تمسكا بهذا الجواب الذى نحن فيه فقال هذا الخبر دليل على أن الأحبار التى فيها ذكر وصم النبي عليه السلام الحجر على بطنه كلها أاطيل قال واما معناه الحجر لا الحجر والحجر طرف الارار إذ الله حل وعلا كان يضعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسقيه إذا واصل فكيف يتركه حائما مع عدم الوصال حتى يحتاج الى شد حجر على بطنه ؟ وما يعنى الحجر عن الجوع ؟ انتهى وما ذكره ابن حبان فى حديثه مردود وهو تصحيف وثير مردود فى الرواية وبعض الناس أحدث صرخة فى رد عده وقد رد سايه فى ذلك دير واحد والله أعلم (الثالث) أن الحديث على صهره وانه غاية الصلاة والسلام ذكر ثقتى عنه من الحجة وشرب معها وأكل ويشرب كرامة له ورد هذا بأنه لو أكل حقيقه لم يكن موافقا ونقونه فى حديث أس فى الصحيحين (إني أطل عندنى يضعمى ويسقى) ومضة أطل لا تكون الا فى النهار ولا يجوز الأكل الحقة فى النهار لاشت ومن قل هذا الجواب لله بحسن مع الأكل بإرا تضعم الذى دون معناه حقه ويؤول لمظة أطل على مضائق أسكون ويخرجها عن حقيقتها وكلامها بعيد والله أعلم (الرابع) أن معناه أن بحمة الله تشعأى عن الصعم والشراب والحب الناعم يشعل عه حكا الموى فى شرح المهدى فى امامة محمد قوله ويستبى بفتح أوله وصمه لعشر أشهرهما الفتح وقوله (فاكفوا) بفتح اللام معناه حدو ونحوها

وعن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُقَالُ أَوْ يَقَالُ وهو صائم، وأَيْبُكُمْ كان أَمْلَكَ لِرَبِّهِ من رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ رادَّ الشيخان في رواية (وباشر) وكان أَمْلَكَكُمْ لِرَبِّهِ (ولمسلم في رمضان) وله من حديث أم سلمة التَّضَرُّيعُ نَأْهُ لَيْسَ مِنْ حَصَائِصِهِ

الحدِيث السامِع

عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة « أن رسول الله ﷺ كان يقل أو يقبأ وهو صائم وأَيْبُكُمْ كان أَمْلَكَ لِرَبِّهِ من رسول الله ﷺ » (فيه) هوائد (الاولى) أحرجه مسلم وابن ماجة من طريق علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر لفظ مسلم (يقبأ) ولفظ ابن ماجة (يقل) وأحرجه مسلم أيضا والسائي من رواية سفيان بن عيينة قال قلت لعبد الرحمن بن القاسم (أسمعت أباك يحدث عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبأ وهو صائم؟ فسكت ساعة ثم قال نعم) وأحرجه البخاري من طريق الحكم بن عيينة وأحرجه مسلم وأبو داود والترمذي والسائي من رواية الاعمش كلاهما عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة (كان رسول الله ﷺ يقل وباشر وهو صائم وكان أَمْلَكَكُمْ لِرَبِّهِ) واتفق عليه الشيخان أيضا من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت (ان كان رسول الله ﷺ ليقل بعصر أو واحة وهو صائم ثم صحكت) وله عند مسلم طرق أخرى (السالمة) بقوله (وأَيْبُكُمْ كان أَمْلَكَ لِرَبِّهِ من رسول الله ﷺ) ضبط دكبر الهمزة واسكان الراء وفتحهما واحتلف في الأشهر منهما فذكر الووى أن الاول هو أشهرها ورواية الاكثرين قال وكذا نقله الخطابي والقاضي عن رواية الاكثرين وحكى صاحب النهاية الثاني عن رواية أكثر المحدثين ثم احتلف في معناه على الروایتين معاً فقال الخطابي معاهما واحد وهو حاجة المصنوع ووطرها يقال لفلان على أرب وإرب وإربة ومأربة أي حاجة والارب أيضا العصو

وتبعه الروي على ذلك فقال ومعهما بالسكسر الوطر والحاجة وكذلك بالفتح
 واكنه بطلق المفتوح أيضا على العصور (قلت) صدقانه المكسور فلا يعلم المفتوح
 يطلق على العصور وذكر صاحب النهاية انه بالفتح الحاجة والسكسر فيه وجهان
 (أحدهما) أنه الحاجة أيضا (والثاني) أنه العصور وعتت به من الأعصاء الذكر
 حاصة وقال في المأرق في رواية السكسر فسروه بحاجته وقيل لعمله رقت لعصوره
 ثم قال قال أبو عبيدو الخطائي كذا يقوله أكثر الرواة والارب العصور وإما عولاره
 بفتح الهمزة والراء ولا رته أي لحاجته قالوا الارب أيضا الحاجة ول الخطائي
 والأول أظهر قال القاصي عياض وقد جاء في الموطأ رواية عبد الله (أيكم
 أملك لنفسه) انتهى وبذلك فسره الترمذي في حاشيته فقتل ومضى لأنه تعالى
 لنفسه وقال والذى رحمه الله في شرحه وهو أولى الأقوال لأنه لا ن أولى
 مافسره به العريب ما ررد في بعض طرق الحديث وفي الموطأ من حدث عائشة
 بلاء (وأيكم أملك لنفسه من رسول الله ﷺ) انتهى وذكر ابن سبويه في الحكم
 أن الارب الحاجة قال في الحديث (كان أملككم لأربه أي أعانكم لهواه وحاجته
 وقال السلمي الارب المرح ههنا وهو غير معروف اه وتحصيصه في أصل الاستعمال
 بالمرح غير معروف كما قاله ولكنه لمطلق العصور وأريد بالمرح المصاحف
 عصور حاص ودوا رح لقرينه دالة على ذلك وبذلك في الحكم بعد ذلك
 الارب العصور الموفر الكامل الذي لم يقصر منه شيء والذي ذكره الخوهري
 وغيره أنه العصور ولم يقيدوه بأن يكون موصلا كاملا بل أنه استدل به
 على إباحة التمسك للعصائم وأنه لا كراهة فيها وفي المسألة مذهب (أحدهما) هذا
 قال ابن المنذر وبما الرخصة فيها عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن عباس
 وعائشة وبه قال عطاء والشعبي والحسن وأحمد واسحق وروى ابن أبي شيبة
 عن علي بن أبي طالب قال لا بأس بتمسك للعصائم وعن أبي سعيد الخدري لا بأس بها
 ما لم يعد ذلك وعن سعيد بن حبيب لا بأس بها وإيها لا يريد سوء وعن مسروق ما نال قبلتها
 أو قبلت يدي واحتاره ابن عبد البر ورحمته واستدل بما في موطأ عن عطاء بن سيار
 (أن رجلا قتل امرأته وهو صائم في رمضان فوجد من ذلك وحدا شديدا فأرسل

أمر أنه تسأل له من ذلك فحدثت على أم سلمة فذكرت ذلك لها فأحبرتها أم سلمة
 أن رسول الله ﷺ كان يقول وهو صائم فرححت وأحبرت روحها بذلك فزاده
 ذلك شرا وقال لسا مثل رسول الله ﷺ يحل الله لرسوله ما شاء ثم رجعت أمرته إلى
 أم سلمة فوحدت عندها رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ مل هذه المرأة؟ فأحبرته
 أم سلمة فقال ألا أحبرتها أي فعل ذلك؟ فقالت قد أحبرتها فذهبت إلى روحها
 فأحبرته إرادته ذلك شرا وقال لسا مل رسول الله ﷺ يحل الله لرسوله ما شاء
 فحصب رسول الله ﷺ وقال والله إني لأتقاكم لله وأعلمكم محدوده قال ابن
 عبد البر لم يقل رسول الله ﷺ للمرأة هل روحك شح أو شاب ولو ورد
 الشرع بالرق سمها لما سكنت عنه عليه السلام لأنه المير عن الله مراده انتهى
 والقهمة المذكورة رواها أحمد في مسنده عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار
 أن الأنصارى أحبر عطاء أنه لأميرته وهو صائم على عهد رسول الله ﷺ وذكر
 الحديث متصل بذلك وخرج عن أن يكون مرسل والله أعلم ورجحه أيضا أبو
 نكر بن العري فقال والذي يقول عاه حوار ذلك إلا أن يعلم من نفسه أنه لا يسلم من
 مسد فلا لم الشريعة ولكن لم نفسه الامارة بالسوء المسترسعة على المحاوى (الثاني)
 كراهتها للصائم مطلقا وبه قال طائفة من السام فروى ابن أبي شبة في مصنفه
 عن عمر وابنه عدا الله وأصحاب رسول الله ﷺ مطلقا وأي دلالة إلى عنها
 وعن علي وابن مسعود (ما تصنع مخلوف بها) وعن ابن مسعود أيضا أنه سئل
 عن صائم هل ذل أفطر وعن ابن عمر أفلا يقل حمرة؟ وعن ثريج القاصي
 يتقى الله ولا يورد وعن سعد بن المسب تنه عن صامه ولا يقطر لها وعن الشعبي
 تحرم الصوم من محمد بن الحنفية إما الصوم من الشهوة والقلة من الشهوة
 وعن مسروق أن قريش وعن ابن عمر أيضا وإبراهيم الحنفي وغيرهما كراهتها
 للصائم قال ابن المنذر وروى عن ابن مسعود أنه قل يتقى يوما مكانه (قات) وهو
 موافق لما تقدم من النصف عنه أنه قل أفطر وحكى الخطابي عن سعيد بن المسيب
 أن من قل في رمضان قضى يوما مكانه وحكاها الماوردي عن محمد بن الحنفية وعنه الله
 ابن شرملة قال وقال سائر الفقهاء القلة لا تسفل الصوم إلا أن يكون معهما بالوروى

مالك في الموطأ عن عروة بن الزبير أنه قال لم أر القلة تدعو إلى حير والكرهية يقول مالك مطلقاً في حق الشيخ والشاب قل إن عبد الله وهو شأنه في الاحتياط (القول الثالث) التفرقة بين الشح والشاب فتكره للشاب دون الشيخ حكاه ابن المنذر عن فرقة منهم ابن عباس ورواه ابن أبي شيبة عن مكحول وروى عن ابن عمر مثل ذلك في المناشرة وحكاية الخطابي عن مالك والمعروف عنه ما قدمته من الكراهية مطلقاً (القول الرابع) الفرق بين أن يأمن دلي بسنه ناقلة الجماع والارال فتباح ، وبين أن لا يأمن فتكره ، وهذا مذهب الحنفية وهو مثل قول أصحابنا الشافعية أن القلة مكروهة في الصوم لمن حركت شهوته دون غيره فلا تكره له لكن الأولى تركها لكن طاهر كلام الحنفية لا يقتصر في ذلك على كراهة التبريه واحتلف أصحابنا في هذه الكراهية هل هي ذهب إليه جماعات منهم وصححه الرافعي والمووي أنها كراهية تحريم وقال آخرون منهم هي كراهية تبريه وقد حمل والذي رحمه الله في شرح الترمذي هذا القول هو القول بالتفرقة بين الشيخ والشاب وإن التعاير بينهما في العارة والمعنى وهو واحد وهو الذي تفهمه عبارة المووي في شرح مسلم وله وجه ويكون التعبير بالشيخ والشاب جرى على الأغلب من أحوال الشيوخ في الكسار شهوتهم ومن أحوال الشباب في قوة شهوتهم فلوا انعكس الأمر كشيخ قوى الشهوة وشاب ضعيف الشهوة انعكس الحكم وجعلتهما مذهبين متعارضين وهو ظاهر كلام ابن المنذر لأن صاحب القول الثالث اعتبر المطنة ولم يسطر إلى نفس تحريك الشهوة وعدمها وصاحب القول الرابع نظر إلى وجود هذا المعنى بعينه ولم يسطر إلى مطنته ويدل لذلك أن المووي قل في شرح المذهب ولا فرق بين الشيخ والشاب في ذلك فالاعتدال بتحريك الشهوة وحواف الارال فإن حركت شهوة شاب أو شيخ قوى كرهت وإن لم تحركها كشيخ أو شاب ضعيف لم تكره (القول الخامس) مذهب الحنابلة أنه إن كان المقلد ذا شهوة مفرطة بحيث يعلب على ضنه أنه إذا قل أرل ، لم تحل له القلة وإن كان ذا شهوة لكنه لا يعلب على ضنه ذلك كره له التقيل ولا يحرم وإن

كان ممن لا تحرك القملة شهوته كالشيخ الهيم (١) في السكراة وروايان عن أحمد (القول السادس) التمرقة بن صيام الفرم والفم فيكره في الفرم دون الفم وهو رواية ابن وهب عن مالك ويرده حديث عمرو بن ميمون عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل في شهر الصوم رواه مسلم وغيره وفي رواية له كان يقبل في رمضان وهو صائم فاحتج من أناس مطلقا بهذا الحديث وقال الأصل استواء المسلمين في الأحكام وأن أفعاله عليه الصلاة والسلام شرع يقتدى به فيها واحتج من كرهه مطلقا بأن غيره عليه الصلاة والسلام لا يساويه في حفظ نفسه عن المواقعة بعد ميله إليها فكان ذلك أمرا خاصا به ويدل لذلك قولها وأبكم كان أملك لآربه من رسول الله ﷺ ويرده ما في صحيح مسلم وغيره عن عمر بن أبي سلمة أنه سأل رسول الله ﷺ أيقبل الصائم؟ فقال له رسول الله ﷺ سل هذه لام سلمة فأحبرته أن رسول الله ﷺ يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد عمر الله لك ما تقدم من ذلك وما تأخر فقال له رسول الله ﷺ أما والله أني لا تقام لله وأحشاكم له وهذا صريح في أن ذلك ليس من حصائمه عليه الصلاة والسلام، وعمر بن أبي سلمة هذا هو الحميري كذا جاء مسأ في رواية البيهقي وليس هو ابن أم سلمة واحتج من عرق بين الشيخ والشاب أو بين من يأمور على نفسه المواقعة وبين من لا يأمرها بأنه عليه الصلاة والسلام كان أمرا من ذلك لشدة تقواه وورعه فكل من آمن ذلك كان في معناه فالتحق به في حكمه ومن ليس في معناه في ذلك فهو معار له في هذا الحكم وهذا أرحح الأقوال وقد ورد التصريح بالفرق بينها رواه أحمد والطبراني في معجمه الكبير عن عبد الله بن عمرو قال (كنا عبد الله ﷺ فجاء شاب فقال يا رسول الله أقبل وأما صائم؟ قال لا، وجاء شيخ فقال أقبل وأما صائم قال نعم قال فطر بعضنا إلى بعض فقال رسول الله ﷺ قد علمت لم ينظر بعضكم إلى بعض، إن الشيخ يملك نفسه) في إيساده ابن لهيعة وهو مختلف الاحتجاج به وروى البيهقي نحوه ذلك من حديث أنى هريرة وهو عبد أنى داود ولكن يدل القملة المشاهدة قال ابن عدالر وقد أجمع العلماء أن من كره القملة لم يكرهها لنفسها

وعن همام عن أنى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تصوم المرأة وتعاها شاهد إلا يأذبه . ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا يأذبه وما أئتمت من كسبه من غير أمره فإن يصف آخره له » لم يقل البخاري في الاذن وهو شاهد وقال لا يحل للمرأة الحديث وفي رواية له (اذا أطمعت المرأة من نيت زوجها غير مفسدة كل لها آخرها وله مثله وللحارين مثل ذلك)

وإنما كرهها حشية ما قول إليه من الالوال وأهل ذلك المرى ولم يحتلموا في أن من قبل وسلم من قليل ذلك وكثيره فلا شيء عليه ثم قال لا أعلم أحد أرحص في القصة للصائم إلا وهو يشترط السلامة مما يتولد منها مما يفسد صومه ولو قبل فأمرى لم يكن عليه شيء عند الشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وابن علية ، وقال مالك عليه القضاء ولا كفارة ، والمتأخرون من أصحاب مالك البعاديون يقولون إن القضاء هنا استحباب انتهى وحكي أن قدامة المظفر في صورة ما إذا قبل فأمرى عن مالك وأحمد في الرابعة في المتأخر إلى أنهم من القصة تقبل العلم وقال النووي في شرح المهذب سواء قبل أنه أو أخذ أو غيره في الخامسة في قولها (يقل أو يقل) الظاهر أنه شك من الراوى في النمط لدى قاله عائشة رضي الله عنها وقد تقدم أن في رواية غيره الحرم باحد الأمرين ورواية مسلم الحرم بقولها (يقل) أصح من رواه ابن ماجة ولها شواهد وهي أحسن وهما رواية عام ردها حوارا لا حوارا على هذا إنما يجري بين الروحاني على الحجة للضرورة وأما في غير حال الضرورة فهي عنه وتصريحها بذكر نفسها تأكيد لما تحريمه وإيضا صابغة لذلك لكونها صاحبة الواقعة لم تحرم ذلك عن غيرها وهو ادعى لقول ذلك والاحد له والله أعلم

- حديث الحديث الثامن -

عن همام عن أنى هريرة قال قال رسول الله ﷺ « لا تصوم المرأة وتعاها شاهد إلا يأذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا يأذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد لا يأذنه . وما أئتمت من كسبه

من غير أمره فان نصب أحمره له (فيه) فوائد (الاولى) أخرج مسلم عن
 محمد بن رافع وأبو داود عن الحسن بن علي كلاهما عن عبد الرزاق ولطف مسلم
 (لا تصم) بلطف النهي وراد فيه أبو داود غير رمضان وأخرج البخاري الحلة
 الثالثة فقط عن يحيى بن جعفر عن عبد الرزاق وأخرج الحديث تمامه في الكناح
 من صحيحه من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الرناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة بلطف (لا يحل للمرأة أن تصوم) وروحا شاهد الا باده ولا بأذن في بيته الا
 مائة، وما أنفقت من نفقة من أمره فانه يؤدي اليه شطره) وقال والذي
 رحمه الله في السجدة الكبرى من الاحكام وفي رواية له أي البخاري (اذا أطعمت
 المرأة من بيت روحها غير مسعدة كان لها أحمرها له مثله وللحادر مثل ذلك)
 ومقتضاه أن هذا اللفظ في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة وأما وقعت
 عليه فيه من حديث عائشة فليحذر ذلك والله أعلم (الثانية) قوله لا تصوم المرأة
 كذا هو في روايتنا فالرفع لفظه حر ومعناه النهي وهو في صحيح مسلم بلطف
 النهي لا تصم كما تقدم وفي صحيح البخاري (لا يحل للمرأة أن تصوم) وهو
 صريح في تحريم ذلك وانه صرح الشافعية وحكاه النووي في الروضة وشرح مسلم
 عن أصحابنا وحكاه في شرح المذهب عن جمهور أصحابنا ثم قال وقال بعض أصحابنا
 يكره والصحيح الاول قال فلو صامت بغير إذن روحها صح بانفاق أصحابنا وان
 كان الصوم حراما لان تحريمه لمعنى آخر لا لمعنى يعود الى نفس الصوم فهو
 كاصلاة في دار معصونة وقال صاحب البيان قوله الى الله تعالى قال النووي
 ومقتضى المذهب في بطلانها الحرام بعدم الثواب كما في الصلاة في دار معصونة
 انتهى ومن قال بالكرهية احتج الى تأويل قوله لا يحل على أن معناه
 ليس حلالا مستوى الطرفين بل هو راجح اترك مكروه وهو تأويل
 بعيد مستكر ولولم يرد هذا اللفظ بلطف النهي الذي في صحيح مسلم
 ظاهر في التحريم وكذا لفظ المصنف لان استعمال لفظ الحريدل على تأكيد النهي
 وتأكيده يكون محمله على التحريم والله أعلم قال النووي في شرح مسلم وسببه
 أن الزوج له حق الاستمتاع بها في كل الايام وحقه واجب على المورث فلا يعوته

تطوع ولا يواحب على التراخي فان قيل فيسمى أن يحجور لها الصوم بعير إده
 فان أراد الاستمتاع بها كان له ذلك ويصدق صومها بالخواب أن صومها بمنع من
 الاستمتاع في العادة لانه يهاب انتهاك الصوم بالافساد انتهى ﴿الثالثة﴾ قيد
 النهي عن الصوم بأن يكون عليها أي روحها شاهداً أي حاصراً مقيماً في البلد
 ومفهوماً أن لها صوم التطوع في عينته وهو كذلك للاحلاف كما ذكره النووي
 في شرح المذهب وهو واضح لروال معنى النهي وما المراد بعينته هاهل المراد
 العينة المعتدة في أكثر المسائل الشرعية وهي أن يكون على مسافة القصر أو
 المراد أن يكون فوق مسافة العدوى أو المراد مطلق العينة عن البلد ولو قلت
 المسافة وقصرت مدتها؟ مقتضى إطلاق الحديث ترجيح هذا الاحتمال الثالث لكن
 لو طلت قدمه في بقية اليوم نسب من الاسباب فيسمى تحريم صوم ذلك اليوم
 وهذا لا يختص بهذا الاحتمال بل يجري على الاحتمالات كلها حتى طلت قدمه
 في يوم حرم عليها صومه ولو تعدت لبد العينة وطالت مدتها ويحتمل أن لا يحرم
 استصحاباً للعنة والاصل استمرارها ﴿الرابعة﴾ تكفي معنى عينته أن يكون مريضاً
 لا يمكنه الاستمتاع بروحه فلها حية الصوم من غير إده فيما يظهر ﴿الخامسة﴾
 هل المراد إده صريحاً أو يكفي ما يقوم مقامه من احتفاف قرائن تدل على رضاه
 بذلك؟ الطاهر أن احتفاف القرائن واطراد العادة يقوم مقام الادن الصريح
 ﴿السادسة﴾ كما تقدم أن في رواية أبي داود غير رمضان وهذا لا يدم استثنائه
 فلا يحتاج في صوم رمضان إلى إده ولا يتمتع معه وفي معنى صومه من كل صوم
 واحد مصيق كقضاء رمضان إذا تعدت بالافضار أو كان العطر بعدد ولكن
 صائق وقت القضاء بأن لم يبق من شعبان إلا قدر القضاء أو ندرت قل الكاح
 أو بعده ناده صيام أيام عيسها أو الموسع كقضاء رمضان إذا كان العطر بعدد
 ولم يصق الوقت والكفارة والندر الذي ليس له وقت معين فهو كالتطوع في أن
 له معها منه وقد صرح بذلك كله أصحابنا وقل النووي في شرح مسلم هذا محمول
 على صوم التطوع والمدور الذي ليس له زمن معين (قلت) وكذا صوم الكفارة
 وقضاء رمضان إذا فات بعدد ولم يصق الوقت كما تقدم قال ابن حزم حرم تصوم

العروض كلها أحب أم كره قل رمضان قضاء ربه واراد الكفاية وكل نذر تقدم لها قبل نكاحها إياه مصوم إلى رمضان لأن الله تعالى افترض كل ذلك كما افترض رمضان ، وقال تعالى (وما كان بالمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم) فاستقط الله عز وجل الاحتيار فيما قضى به وأما جعل النبي ﷺ الاستئذان فيما فيه الخيار والله أعلم ﴿ التاسعة ﴾ هذا الحديث ورد في ابتداء الصوم أما دوامه كما لو نكحها وهي صائفة فهل له حق في تفطيرها؟ هذه مسألة قل من تعرض لها وقد ذكرها إبراهيم المروزي من أصحابنا وقال إنه ليس له إحبارها على الافطار قال وفي مقتضاها وجها ﴿ العاشرة ﴾ في سنن أبي داود بيان سبب هذه الحجة الأولى من الحديث عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قل جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ونحن عنده فقالت يا رسول الله إن نوحى صغوان من المعتل يصربني إذا صليت وبطري إذا صمت ولا يصلي صلاة العحر حتى تطلع الشمس قال وصغوان عنده فسأله عما قالت فذكر الحديث وفيه وأما قولها يعطرنني فأما تنطلق فتصوم وأنا رحل شاب فلا أصبر فقال رسول الله ﷺ يومئذ لا تصوم امرأة إلا نادى زوجها فيسعى ذكر ذلك في أسانيد الحديث فقد ذكر الشرح تقي الدين في شرح العمدة أن بعض المتأخرين شرع في تصييف أسانيد الحديث كأسانيد رول القرآن ﴿ التاسعة ﴾ قال النووي في شرح المهذب الأئمة المستأخرون ليس لها في صوم المطوع كالروحة وأما الأئمة التي لا تحمل لسيدها بأن كانت محرما له كأخته أو كانت محوسية أو غيرها والعبدان تصوم انصوم التطوع يصعب أو غيره أو ينقص لم يحرم غير إذن السيد فلا خلاف وإن لم يتصمرا ولم يتقضا حار وأطاق من حرم الطاهري أنه لا يجوز له أن يصوم تطوعا إلا ناديه وقال العمل اسم للسيد والروح في اللغة ﴿ العاشرة ﴾ قوله (ولا تأدري بيته وهو شاهد إلا ناديه) هو في رواية ما رفع كقوله لا تصوم لقطعة حبر ومعهما الهوى في رواية مسلم ما حرم على الهوى الصريح كقوله في رواية لا تصم قل النووي في شرح مسلم فيه إشارة إلى أنه لا يعبأ على الروح ويبره من مالكي البيهقي ويبرها بالآدمي في أملاكهم إلا أنهم مهدد محمول على ما لا يعلم رصا الروح

ومحوه فان علت المرأة ومحوها رضاء نه حار كما سبق في البقرة ﴿الحادية عشرة﴾
يحتمل أن يكون المراد الادن في الدحول عليها ويحتمل أن يراد مطلق دحول
البيت وان لم يكن فيه دحول عليها بأن أدت في دحول شخص في مكان ليست
فيه إمام من حقوق الدار التي هي فيها واما في دار أخرى مفردة عن سكنها وهذا
الاحتمال الثاني هو مقتضى اللفظ فانه ليس فيه تقييد ذلك بكون الدحول عليها
والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ في رواية المصنف ومسلم تقييد المبع بكون الزوج
شاهدا أي حاصرا ومقتضاه أن لها الادن في عيسته من غير استئذانه ولم يذكر
هذا القيد في رواية البخاري والاحد بالاطلاق هنا أولى فان عيسته في ذلك
كحضوره بل أولى بالمعنى فقد يسمح الانسان بدحول الناس مرله في حضوره ولا
يسمح بذلك في عيسته وحيتث فذكر القيد في رواية المصنف ومسلم حرج محرج
العالم في أن الادن للمعيان ومحوهم إما يكون مع حضور صاحب المنزل أما
اذا كان مسافرا فالمعاليب أن لا يطرق مرله أصلا ولو طرق لم تأذن المرأة في دحوه
وقد قل عليه الصلاة والسلام (إياكم والدحول على المعيبات) وهن اللاتي طاب عليهن
أرواحهن وما حرج محرج العالم لا مفهوم له كما تقرر في علم الاصول وقد يقال
هذا القيد معمول به فانه اذا حصر يعسر استئذانه وإداعات تعدد وقد تدعو
الضرورة إلى الدحول عليها فيباح لها حيث تدلك للاحتياج إليه مع عدم الاستئذان
لتعمده والأول أقرب والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ قوله (وما أنقمت من كسه
من غير أمره فان نصف آخره له) قل النووي في شرح مسلم معناه عن غير أمره
الصرح في ذلك القدر المعين ويكون معها إذن عام منقبت متناول لهذا القدر
وغيره اما بالصریح واما بالعرف قال ولا بد من هذا التأويل لأنه عليه الصلاة
والسلام جعل الاحرام ماصفه ومعلوم انها اذا انقمت من غير ادن صريح ولا معروف
من العرف فلا أحر لها بل عليها ودر فيتين تأويله قل واعلم أن هذا
معروف في قدر يدير يعلم رضى المالك به في العادة فان راد على المتعارف
لم يجر وهذا معنى قوله عليه السلام إذا انقمت المرأة من ضام انتها غير مسددة
فأشار عليه السلام إلى أنه قدر علم رضى الزوج في العادة وبه ناضعنا نصا على

ذلك لأنه يسمح به في العادة بخلاف الدراهم والدينار في حق أكثر الناس وفي كثير من الأحوال انتهى ويعكس أن يحمل ذلك على ما إذا أُلغيت من مالها الذي اكتسبه وأعطاه لها في نفقتها فلها الآخر وإن لم يأذن لها في انفاقه لأنه حائل من ملكها وله الآخر ما اكتسبه ودفعه لها كإقال عليه الصلاة والسلام حتى بما عمله في امرأتك فجعل له الآخر فيما أعطاه لها فكيف ما أصبح إلى ذلك أنها تصدقت به فكان ما اكتسبه منها لتلك الصدقة ويدل لهذا ما في سنن أبي داود عقب حديث أبي هريرة هذا عن أبي هريرة في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا إلا من قوتها والآخر بينهما ولا يحمل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بأذنه وهذا إما مرفوع إن كان لا يقال مثله من قبل الرأي وإما موقوف لكنه من كلام راوي الحديث فهو أعلم بتفسيره والمراد به وقال أبو داود عقب روايته هذا يصف حديث همام كذا حكى المزي في الأطراف وليس ذلك في أصلنا من السنن والله أعلم **باب الزانية عشرة** قوله (أن نصف آخره له أي والنصف الآخر لها) ويدل لذلك قوله في رواية أبي داود فلها نصف آخره فحصل من مجموع الروايتين أنه بينهما نصيبين ويوافق ذلك ما في صحيح مسلم عن حمير مولى أبي اللحم قال (كنت ممحوكا فسالت رسول الله ﷺ أتصدق من مال موالى شيء؟ قال نعم والآخر يسكنها نصيبا) وفي لفظ له (أمرني مولاي أن أقدم لها وما أبي مسكين فاطمعت منه فعلم بذلك مولاي فصرني فأنيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فدعاه فقال لم صرنته؟ قال يعطى طعامي لغير أن أمره قال الآخر يسكنها) وهذه الماصصة المذكورة في هذين الحديثين ليست على حقيقةها وظاهرهما بل المراد أن لهذا ثوابا ولهذا ثوابا وإن كان أحدهما أكثر ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابها سواء بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه وقوله هنا نصيبان معناه قسمان وإن كان أحدهما أكثر كما قال الشاعر

أدمنت كسب الناس نصيبان شامت وآخر من بالذي كنت أصنع
فإذا أعطى المالك لحاربه أو امرأته أو غيرها مائة درهم أو نحوها ليوصلها إلى
مستحق الصدقة على باب داره أو نحو ماله المالك أكثر وإن أعطاه

رمانة أوعينا ومحوها حيث ليس له كبير قيمة ليذهب به إلى محتاج
 في مسافة بعيدة بحيث يقابل مشى الذهاب إليه مأخرة تريد على الرمانة
 والزعيف فأحر الوكيل أكثر، وقد يكون عمله قدر الزعيف مثلا فيكون
 مقدار الأخرة سواء، ذكر ذلك النووي في شرح مسلم ثم قال وأشار القاضي إلى أنه
 يحتمل أيضا أن يكون سواء لأن الأخر فصل من الله تعالى ولا يدرك بقياس
 ولا هو بحسب الأعمال وذلك فصل الله يؤتيه من يشاء قال النووي والمختار
 الأول وقال القاضي أبو بكر بن العربي المسمى بالمناصفة ها هنا أي سواء في
 المثوبة كل واحد منهما له أحر كامل وهما اثنا عشر فكأنهما بعضان انتهى وقال
 والذي رحمه الله في شرح الترمذي ويدل عليه قوله في تقييد حديث عائشة
 لا يتقص كل واحد منهما من أحر صاحبه شيئا ﴿الحامسة عشرة﴾ ذكر والذي
 رحمه الله في شرح الترمذي حديث أبي امامة الساهلي قال سمعت رسول الله ﷺ
 يقول في خطبته عام حجة الوداع لا تنفق امرأة شيئا من بيت زوجها إلا
 بأذن زوجها قيل يا رسول الله ولا الطعام؟ قال ذلك أفضل أموالنا رواه الترمذي وابن
 ماجة وما رواه أبو داود عن أبي هريرة (في المرأة تصدق من بيت زوجها
 قل لا إلا من قوتها والأحر بيها ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها
 إلا بأذنه) وما رواه ابن ماجة عن عبد الله بن عمرو قال لما فتح رسول الله ﷺ
 مكة قام خطيبا فقال في خطبته (لا يجوز لامرأة عطية إلا بأذن زوجها)
 وما رواه أبو داود والسنائي والترمذي عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال إذا
 تصدقت المرأة من بيت زوجها كان لها أحر ولو زوجها مثل ذلك وللعاهر مثل ذلك
 ولا يتقص كل واحد منهما من أحر صاحبه شيئا، له بما كسب ولها بما أعطت) وما
 رواه الأئمة الخمسة عن أسماء أنها جاءت النبي ﷺ فقالت يا نبي الله ليس لي
 شيء، لا ما أدخل على أربعمائة على وجهه حتى إن رخصت مني حتى علي فقل
 أربعمائة ما استطعت ولا نوعي فوعى الله عنك! خطيب مسموع وهو قوله وما رواه
 الأئمة الستة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ (إذا أعطت

المرأة من بيت روحها لطيف نفس غير مصدقة فان لها مثل آخره لها موت حسنة
 وللحارن مثل ذلك) لفظ الترمذي وما رواه الشيخان وغيرهما عن أنى هريرة
 (إذا ابتعت المرأة من كسب روحها غير مصدقة عن غير أمره فلها نصيب آخره)
 وهو حديث الباب وما رواه أبو داود عن سعد بن أنى وقاص قال (لما نايتم رسول
 الله ﷺ النساء قات امرأة حليمة كأنها من نساء مصر فقلت يا نبي الله إنا نكل
 على أنائنا وأساننا) قل أبو داود وأرى فيه (وأرواحنا فما يحل لنا من أموالهم ؟
 قال الرطب ، أأكلمه ، وتهديه) ثم قال أحاديث الباب (منها) ما يدل على منع المرأة
 أن تنفق من بيت روحها إلا مادته وهو حديث أنى أمامة وحديث أنى هريرة
 الاول وحديث عبد الله بن عمرو (ومنها) ما يدل على الإباحة وهو حديث عائشة
 الاول وحديث أمتهاء (ومنها) ما قيد فيه الترغيب في الاتفاق لكونه لطيف نفس
 منه وذكورها غير مصدقة وهو أصحابها (ومنها) ما هو مقيد بكونها غير مصدقة
 وان كان من غير أمره وهو حديث أنى هريرة الثاني (ومنها) ما قيد الحل فيه
 بكونه رطباً وهو حديث سعد بن أنى وقاص قال وكيفية الحكم بها أن ذلك
 يختلف باختلاف عادات البلاد واختلاف حال الروح في مصاحته بذلك وكرهته
 له واختلاف الحال في الشيء المفق بين أن يكون شيئاً يسيراً يتسامح به وبين
 أن يكون له خطر في النفس يحل له وبين أن يكون رطباً يحشى فساد ان
 تأخر وبين أن يكون يذخر ولا يحشى عليه التصادق قال الخطابي في المعالم عقب
 حديث عائشة هذا الكلام حاريج على مذهب الناس بالحجارة ويرها من البلدان
 في أرب البيت قد يأتون لاهله وعياله وللحادم في الاتفاق مما يكون في البيت
 من طعام وإدام ونحوه ويطلق أمرهم في الصدقة منه إذا حصرهم السائل وبرل
 هم الصنف فحصرهم رسول الله ﷺ على لزوم هذه العادة واستدامة ذلك الصميم
 وروعدم الآخر والثواب عليه وأورد كل واحد منهم باسمه ليسارعوا اليه ولا
 يتقاسموا عنه قال وليس ذلك نائ تصات المرأة والحارن على رب البيت بشيء
 لم يؤذن لها فيه ولم يطلق لها الاتفاق منه بل يحاف أن يكونا بمن إذا فعلا ذلك
 وتأذير ودل انقاضي نوبكر من العرنى اختلاف الناس في تأويل هذا الحديث

❦ بابُ كَيْلَةِ الْقَدْرِ ❦

عن سالم عن أبيه رأى رجلاً أن كَيْلَةَ الْقَدْرِ كَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ أَوْ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ فَاتَمِسُوهُمَا فِي الْعَشْرِ الْوَاتِقِ فِي الْوَتْرِ مِنْهَا وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَوْا كَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَسَامِ فِي السَّبْعِ إِلَّا وَاحِدًا فَقَالَ

على قولين فهم من قال إنه في اليسير الذي لا يؤثر نقصانه ولا يظهر وقيل في الثاني ذلك إذا أدن الروح في ذلك وهو اختيار البخاري قال ويحتمل أن يكون عدى محمولا على العادة وأنها إذا علمت منه أنه لا يكره العطاء والصدقة وفعلت من ذلك القليل ولم يحجب وعلى ذلك عادة الناس في غير بلادنا وهذا معنى قوله بطيب نفس ومعنى غير مفسدة طيب النفس يقتضى إيدنه صريحا أو عادة وقوله غير مفسدة يقتضى اليسير الذي لا يحجب به أسبى وقال الممدري في حواشيه فرق بعضهم بين الروحة والخدام فإن الروحة لها حق في مال الروح ولها المطر في بيتها وخدام لها أن تصدق بما لا يكون إسراها لكن بمقدار العادة وماتته أنه لا يؤثم روحها فأما الخدام فليس له تصرف في متاع مولاه

❦ باب كَيْلَةِ الْقَدْرِ ❦

(الحديث الأول) عن سالم عن أبيه «رأى رجلاً أرايةً تقدر بسة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال رسول الله ﷺ أرى رؤيا كما قد تَوَاطَّاتِ وَتَمَسُّوهَا فِي الْعَشْرِ الْوَاتِقِ فِي الْوَتْرِ مِنْهَا»

(الحديث الثاني)

وعن نافع عن ابن عمر «رأى رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ رأوا كَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَسَامِ فِي السَّبْعِ إِلَّا وَاحِدًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ وَتَمَسُّوهَا فِي الْعَشْرِ الْوَاتِقِ فِي الْوَتْرِ مِنْهَا»

رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أرى رؤياكم قد نواطأت في السبع
الأواحر فمن كان متعريها فليتهجرها في السبع الأواحر

في السبع الأواحر من كان متعريها فليتهجرها في السبع الأواحر (فيه) فوائد
(الاولى) حديث ابن عمر الأول أحرجه مسلم عن عمرو الناقد ورهبر بن حرب
كلاهما عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال (رأى رجل أن ليلة
القدر ليلة سبع وعشرين ، فقال رسول الله ﷺ أرى رؤياكم في العشر الأواحر
ما ظلموها في الوتر منها) وأحرجه البخاري أيضا من طريق عقيل بن خالد وأحرجه
مسلم أيضا والسائي من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن سالم عن أبيه قال
سمعت رسول الله ﷺ يقول ليلة القدر (إن ناسا منكم قد أروا أنها في السبع
الأول وادى ناس منكم أنها في السبع العوار فالتمسوها في العشر العوار) لفظ مسلم
ولفظ البخاري عن ابن عمر (لأن ناسا أروا ليلة القدر في السبع الأواحر وأن
ناسا أروا أنها في العشر الأواحر فقال النبي ﷺ التمسوها في السبع الأواحر)
ويوافق الأول ما في صحيح مسلم أيضا عن حنبل عن صحيح عن ابن عمر مرفوعا
من كان ملتصمها فليتمسها في العشر الأواحر وفيه أيضا عن حنبل ومخار
عن ابن عمر مرفوعا (تحبسوا ليلة القدر في العشر الأواحر أو قال في السبع الأواحر)
وحديث ابن عمر الثاني اتفق عليه الشيخان والسائي من طريق مالك عن نافع
عن ابن عمر وأعلم أن هذا هو الموحود عند أكثر رواة الموطأ كما ذكره ابن عبد
الر ورواه يحيى بن يحيى الأندلسي عن مالك نلعا من غير ذكر نافع ولا ابن
عمر قال ابن عبد البر وتابعه قوم قال وهو محفوظ معلوم من حديث نافع عن ابن عمر
لمالك وغيره انتهى وأحرجه مسلم وأبو داود والسائي من طريق مالك
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا تحروا ليلة القدر في السبع الأواحر
وردى البيهقي من طريق شعبة قال عبد الله بن دينار أخبرني قال
سمعت ابن عمر يحدث عن النبي ﷺ في ليلة القدر (من كان
متعريها فليتهجرها ليلة سبع وعشرين قال شعبة فذكر لي رجل ثقة عن سفيان

أنه كان يقول إما قال من كان متحريا فليتحرها في السم النواقي فلا أدرى
 دا أم دا) شك شعبة ثم قال البيهقي الصحيح رواية الجماعة دون رواية شعبة
 وروى مسلم عن عقة ابن حريث عن ابن عمر مرفوعا التمسوها في العشر
 الاواخر يعنى ليلة القدر فان ضعف أحدكم أو عجز فلا يمس على السم النواقي
 (والنابية) قوله أرى يفتح الهجرة الطاهر أنه يعنى أعام ويحتل أنه من الرؤية
 البصرية محاراً وقوله رؤيا كم أى في المنام والمشهور اختصاص الرؤيا بالنام فلا
 تستعمل في غيره وذكر بعضهم أنها تستعمل مصدر لرأى مطلقا ولو كانت في
 اليقظة وهى ههنا للمنام قطعاً وقوله (قد تواطأت) أى تواهت والمواطاة الموافقة كأن
 كلا منهما وطئ ما وضعه الآخر وروى تواتر ترك الهجر وقوله فالتسوها
 أى اضلوا استماره اللبس وقوله في العشر النواقي أى في الايام العشر النواقي
 من الشهر وهى العشر الاخيرة من الشهر وقوله (في الوتر) بدل من العشر باعادة المعامل
 وهو بدل من من كل . والوتر العرد وفى واوه لعتان الكسر والفتح وقوله
 فى الرواة الثانية (أروا كذا) فى روايتنا تقديم الرأى فى رواية الشيخين أروا
 تقديم الهجرة وصمها وصم الرأى وقوله (فليتحرها) أى فليتعهد صمها والتجري
 القصد والاحتياط فى الطلب والعزم على تخصيص الشئ بالمعمل والقول
 (في المائة) ليلة القدر يفتح انقاف وسكان الدال ويحور فتحها كس، يسه سميت
 بذلك لعظم قدرها من المسائل أى ذات القدر العظيم أو ما يحصل
 لمحبيها بالعادة من القدر العظيم أو لأن الأشياء تقدر فيها وتقضى أقوال
 ويؤيد الأولين قوله تعالى (ليلة القدر حير من ألف شهر) ويؤيد الأخير قوله
 (ترل الملائكة والروح فيها نادى ربهم من كل أمر) وقوله (فيها يفرق كل أمر
 حكيم) وإما حورت فتح الدال لأنها إن كانت سميت بذلك لعظم قدرها فقد
 قال في الصحاح قدر الشئ مبلغه وقدر لله وقدره معنى وهو فى الأصل مصدر
 وقال تعالى (وما قدروا الله حق قدره) أى ما عظموه لله حق تعظيمه وإن
 كان من التقدير فقد قال في الصحاح عظمه والقدر، وقدر أيضاً ما يقدره الله من
 القضاء وأنشد الأحمش

ألا يا قوم للسوائ والقدر وللامر يا ترى المرء من حيث لا يدري وكذا قال في المحكم القدر والقدر القضاء انتهى وقال ابن العربي في شرح الترمذي هي ليله القدر والقدر ماما (الأول) فالمراد به الشرف كقولهم لعلان قدر في الناس يعنون بذلك مزية وشرفا (والثاني) القدر بمعنى التقدير قال الله تعالى (عيا يهرق كل أمر حكيم) قال علماءنا يلقي الله فيها لملائكته ديوان العام انتهى وهو يوم أنه لا يحور مع تسكين الدال ارادة التقدير وليس كذلك كما علمت وقد حور المفسرون في الآية ارادة الشرف والتقدير مع كونه لم يقرأ الا بالأسكان وحرم الهروى وان الاثر في تفسيرها بالتقدير فقالا وهي الليلة التي تقدر فيها الأرواق وتقضى وصححه النووي فقال في شرح المهدب سميت ليله القدر أى ليله الحكم والمصل هذا هو الصحيح المشهور وحكاة في شرح مسلم عن العلماء (الراصة) فيه فصل ليله القدر وذلك من اسمها ومن الأمر تحريها وطلبها وقد أفصح به القرآن الكريم في قوله تعالى (إنا أنزلناه في ليلة القدر) الآية وهو محم عليه وقد حص الله تعالى بها هذه الأمة فلم تكن لمن قبلهم على الصحيح المشهور واحتمل في سبب ذلك فروى الترمذي عن الحسن بن علي رضى الله عنه (أن النبي ﷺ أرى نبي أمية على منبره فساءه ذلك) فبرئت (إنا اعطيناك الكوثر) يا محمد يعنى هرا في الحة وبرات (إنا أنزلناه في ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من ألف شهر) يملكها بعدك سو أمية يا محمد قال القاسم بن العصل الخرائي أحد رواة معددها فاداهي ألف شهر لا تنقص يوما ولا تزيد يوما وروى مالك في الموطأ أنه سمع من سق نه من أهل العلم يقول (ان رسول الله ﷺ أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكانه تقاصر أعمار أمته أن لا يلبعوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر خيرا من ألف شهر) وروى البيهقي في سننه عن محاهد مرسله أن رسول الله ﷺ ذكر رجلا من بني اسرائيل لس الملاح في سبيل الله ألف شهر فمعج الملاحون من ذلك فأمر الله (إنا أنزلناه في ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من

ألف شهر) التي ليس فيها ذلك الرجل السلاح في سبيل الله ألف شهر» وقال أنصافى أبو بكر بن العربي بعد ذكره حديث الترمذى الذى بدأناه وهذا لا يصح والذى روى مالك من أن النبى ﷺ تقاصر أعمار أمته أصبح منه و أولى ولذلك أدخله ليس بذلك المائدة فيه ويدل على بطلان هذا الحديث انتهى وفيه نظر من السلاع الذى ذكره مالك لا يعرف له اسناد قال ابن عبد البر لأعلم هذا الحديث يروى مسندا ولا مرسل من وجه من الوجوه الا ما فى الموطأ وهو أحد الاربع الاحاديث التي لا توحيد في غير الموطأ قال وليس معها حديث منكرو ولا ما يدونه أصل (المت) حتى يثبت له أصل نعم المرسل الذى ذكرناه من عبد الله بن يحيى يشهد له (المت) فيه بقاء ليلة القدر واستمرارها وأما لم ترفع قال السوى في شرح مسند وأجمع من يعتمد نه على وجودها وودوا ما إلى آخر الدهر للأحداث الصحيحة الشهيرة . قال أنصافى عياض وشذ قوم فقالوا رفعت لقوله عليه السلام حين تلاحى لرحلان فرفعت وهذا غلط من هؤلاء الشاذين لأن آخر الحديث يرد عليهم فانه عليه الصلاة والسلام قال وعسى أن يكون خيرا لكم التمسوها في السمع والتسمع هكذا هو في أول صحيح البخارى وفيه تصريح بأن المراد رفعها رفع بيان علمها ولو كان المراد رفع وجودها لم يأمر بالتمسكها انتهى وقال في شرح المذهب وكذا حكى أصحابنا هذا القول عن قوم لم يسمهم الجمهور وسماهم صاحب التمهة فتد هو قول زهير بن السادة في الرواية الأولى الأمر بطلبها في أواخر العشر الا وحرر في رواية الثانية الأمر بطلبها في السبع الا واحرر في السبع والتد وإن استقتا على أن محلهما محصر في العشر الا واحر من رمضان والاول وهو المحصر في أواخر العشر الا واحر قول حكاه أنصافى عياض وغيره ومن عليه أحمد بن حنبل فقال هي في العشر الا واحر في وتر من الليالى لا يحطىء إن شاء الله وأما المحصر في اسبع الا واحر فلا يعلم الآن قائله ولحك المذهب في هذه المسألة (ما حدها) أنها في السنة كلها وهو محكي عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وتابعه أبو حنيفة وصاحبه لكن في صحيح مسلم وغيره عن زر بن حبیش قال (سألت أنى لمن كتب فقلت ان أحاك ان مسعود يقول من يتم الحول يصب ليلة القدر فقال

رحمه الله أراد أن لا يتكلم الناس أما انه علم أنها في رمضان وأنها في العشر
 الاواخر وأنها ليلة ستم وعشرين ثم حلف لا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين
 فقلت ماى شيء تقول ذلك يا أبا المسد ؟ قال بالعلامة أو بالآية التي أحرمها
 رسول الله ﷺ أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها ويشهد لما فهمه أنى رضى الله
 عنه من كلام عبد الله مارواه أحمد في مسنده عن أنى عترة قال عدوت الى
 ابن مسعود ذات عداة في رمضان فوجدته فوق بيت حالسا فسمع ما صوته وهو
 يقول صدق الله وبلغ رسوله فقلنا سمعناك تقول صدق الله وبلغ رسوله فقال
 ان رسول الله ﷺ قال ليلة القدر في النصف من السبع الاواخر من رمضان
 تطلع الشمس عدائئذ صافية ليس لها شعاع فطرت لها فوجدتها كما قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابن ابراهيم في مسنده نحوه وفي معجم
 الطبراني عن ابن مسعود رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 ليلة القدر فقل أياكم يدكر ليلة الصهاوات ؟ فقال عبد الله أنا أنى أت وأنى يارسول
 الله حير طلع فجر ذلك ليلة سبع وعشرين والحديث رواه أحمد وغيره لكن
 لم أر التعريض ليلة سبع وعشرين الا في معجم الطبراني الكبير فذلك اقتضت
 على عروءه إليه (القول الثاني) أنها في شهر رمضان كله وهو محكى عن ابن عمر
 رضى الله عنهما وطائفة من الصحابة وفي سنن أنى داود عن ابن عمر قال سئل رسول
 الله ﷺ عن ليلة القدر وأنا اسمع قال هي في رمضان وقال أبو داود وروى موقوما
 عليه (مات) والحديث محتمل للتأويل بأن يكون معناه أنها تتكرر وتوحد في
 كل سنة في رمضان لأنها وجدت مرة في الدهر فلا يكون فيه دليل لهذا القول
 وكذلك ما رواه ابن أنى شعبة في مصنفه عن الحسن وهو البصري قال (ليلة القدر
 في كل رمضان) محتمل لهذا التأويل وقال المحاملى في التحريد مذهب الشافعى أن
 ليلة القدر تلتس في جميع شهر رمضان وآ كده العشر الاخر وآ كده ليالى الوتر
 من العشر الاواخر انتهى والمشهور من مذهب الشافعى اختصاصها بالعشر الاواخر
 كما سيأتى (الثالث) (أنها أول ليلة من شهر رمضان) وهو محكى عن أنى روى العقيلي
 أحد الصحابة رضى الله عنهم (الرابع) أنها في العشر الاوسط والاواخر حكاه

القاصي عياض وغيره ويرده ما في الصحيح عن أنس سعيد الخدري من قول حريز
 عليه السلام لبي عليه السلام لما أن اعتكف العشر الأوسط إن الذي تطلب أمانك
 (الخامس) أنها في العشر الاواخر فقط ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام التمسوها
 في العشر الاواخر وقوله عليه الصلاة والسلام اني اعتكفت العشر الاول التمس
 هذه الليلة ثم اني اعتكفت العشر الاوسط ثم أتيت فقبل لي انها في العشر الاواخر
 وكلاهما في الصحيح وهذا هل جمهور العلماء (السادس) أنها تختص بأوتار العشر
 الاخير وعليه يدل حديث ابن عمر الاول كما تقدم وفي مسند أحمد ومعه الطبراني
 الكمر عن عباد بن الصامت رضى الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 ليلة القدر فقال (في رمضان فالتمسوها في العشر الاواخر فابها في وتر في احدى
 وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين أو سبع وعشرين أو تسع وعشرين أو في
 آخر ليلة من قامها انماها تم وقت له عمر له ما تقدم من دبه وما تاجر فيه
 عند الله من عجز من عقيل وهو حسن الحديث وفي قوله أو في آخر ليلة سؤال لأنها
 ليست وترًا إن كان الشهر كاملاً وقد قل أولاً فابها في وتر وإن كان ناقصاً فهي
 ليلة تسع وعشرين فلا معنى لعنفها عليها وحواله أن قوله أو في آخر ليلة معطوف
 على قوله فابها في وتر لا على قوله أو تسع وعشرين فليس تفسيراً للوتر بل معطوف
 عليه (السابع) أنها تختص بأشياء الحديث أن سعيد في الصحيح التمسوها في
 العشر الاواخر من رمضان والتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة فقبل له يا
 سعيد إنكم أعلم بالعدد منّا قل حل نحن أحق بذلك منك قل قلت ما التاسعة
 والسابعة والخامسة قال إذا مضت واحدة وعشرون حتى تسه ثنتان وعشرون
 وهي التاسعة فادامت ثلاث وعشرون فالتسعة فادامت خمس وعشرون
 فالتسعة فادامت (الثامن) أنها ليلة سبع عشرة وهو يحكى عن زيد بن أرقم وإن
 مسعود أيضاً والحسن بن مكرم الضرائري وغيره عن زيد بن أرقم قل
 ما أشك وما أمتري أنها ليلة سبع عشرة ليلة أول القرآن ويوم التي الجمعان
 وعن زيد بن ثابت أنه كان يحكى ليلة سبع عشرة فقبل له تحكى ليلة سبع عشرة
 قال إن فيها أول القرآن وفي صبيحتها فرق بين الحق والاصل وكان يصح فيها

بهيح الوحه (التاسع) أنها ليلة تسع عشرة وهو محكي عن علي بن أبي طالب
 وابن مسعود أيضا (العاشر) أنها تطاف في ليلة ستم عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث
 وعشرين حكى عن علي وابن مسعود أيضا ريدل له ما في سنن أبي داود عن
 ابن مسعود قال قال لارسول الله ﷺ في ليلة القدر اطلوها ليلة ستم عشرة
 من رمضان وليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين ثم سكنت (الحادي عشر)
 أنها ليلة إحدى وعشرين ويدل له حديث أنى سعيد الثالث في الصحيح الذي فيه
 (وإني أريتها ليلة وتر وإني أسجد في صبيحتها في ماء وطين فأصبح من
 ليلة إحدى وعشرين وقد قام إلى الصبح فطرت السماء فوكف الممجد فابصرت
 الطير والماء فخرج حين فرغ من صلاته وحبيه ودوثة (١) أنه فيها الطين والماء
 وإذا هي ليلة إحدى وعشرين من العشر الاواخر (الثاني عشر) أنها ليلة ثلاث
 وعشرين وهو قول جمع كثيرين من الصحابة وغيرهم ويدل له ما رواه مسلم في صحيحه
 عن عبد الله بن أبيس أن رسول الله ﷺ قال (أريت ليلة القدر ثم أسميتها
 وأرائي صبيحتها أسجد في ماء وطين) قال فطروا ليلة ثلاث وعشرين وصلى بنا
 رسول الله ﷺ فابصرف وإن أثر الماء والطين على حبهته وأبعه (وفي سنن أبي
 داود عنه أيضا) قلت يارسول الله إن لي نادية أكون فيها وأنا أصلي فيها محمد
 الله فرني ليلة أبرها إلى هذا المسجد فقال انزل ليلة ثلاث وعشرين (الثالث عشر)
 أنها ليلة أربع وعشرين وهو محكي عن بلال وابن عباس وقتادة والحسن وفي
 صحيح البخاري عن ابن عباس موقوفا عليه (التمسوا ليلة القدر في أربع
 وعشرين) ذكره عقب حديثه (في في العشر في سمع تعمين أو سمع تعمين)

(١) قوله ودوثة الخ هكذا في السح الحطة ولم يحدها في النهاية ولا في المشرق
 ولا في مجمع الانهار وقد نحسأ عنها في الاصول فلم يحدها في البخاري عن أنى
 سعيد (نظرت إليه ابصر من الصبح ووحه ممتلئ طيبا وماء) وفي الموطأ
 قال أبو سعيد (فأبصرت عيسى رسول الله ﷺ ابصرف وعلى حبهته وأبعه
 أثر الماء والطين) وعارة مسلم (فطرت إليه وقد ابصر من صلاة الصبح
 ووحه ممتلئ طيبا وماء) اهـ فليتأمل ربيع

وظاهره أنه تفسير لأحد حديث فيكون عمدة وفي مسند أحمد عن لئال أن رسول الله ﷺ قال ليلة القدر ليلة أربع وعشرين (الرابع عشر) أنها ليلة خمس وعشرين حكاه ابن العربي في شرح الترمذي قال وفي ذلك أثر (الخامس عشر) أنها ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو محكي عن ابن عباس ويدل له ما في صحيح البخاري عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ (هي في العشر في سبع نصين أو سبع بيقين) يعنى ليلة القدر (السادس عشر) أنها ليلة سبع وعشرين وانه قال حمم كثير من الصحابة وغيرهم وكان أنى من كتب بحلف عليه كاتقدم وفي مصنف ابن أنى شية عن رزين حبش كان عمر وحذيفة وأناس من أصحاب رسول الله ﷺ لا يشكون فيها ليلة سبع وعشرين وحكاها الشافى في الحلية عن أكثر العلماء وقل النووي في شرح المهدى أنه محال لقل الجمهور وقد وردت أحاديث صريحة في أنها ليلة سبع وعشرين ففي سنن أبى داود عن معاوية مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين وفي مسند أحمد عن ابن عمر مرفوعا من كان متحررا فليتها ليلة سبع وعشرين وفي المعجم الأوسط للطبرانى عن حارث بن سمرة مرفوعا (المسوا ليلة القدر ليلاه سبع وعشرين) واستدل ابن عباس على ذلك بأن الله تعالى حاق السموات سبعا والأرضين سبعا والأيام سبعا وأن الإنسان خلق من سبع وحمل رقبته في سبع ويسجد على سبعة أعضاء والطواف سبع والخمار سبع واستحسن ذلك عمر بن الخطاب واستدل بعضهم على ذلك بأن عدد كلمات السورة إلى قوله (هي) سبع وعشرون وفيه إشارة إلى ذلك وحكى ذلك عن ابن عباس بحكاية عنه ابن العربي وابن قدامة وقال ابن عطية في تفسيره بعد نقل ذلك وبطريق له وهذا من ملح التفسير وليس من متعين العلم وحكاها ابن حزم عن ابن نكير المالكي وبلغ في إنكاره وقال إنه من ضوائف الوسواس ولو لم يكن فيه أكثر من دعواه أنه وقف على مصاب من ذلك عن رسول الله ﷺ انتهى (السابع عشر) أنها ليلة سبع وعشرين حكاه ابن العربي (الثامن عشر) أنها آخر ليلة حكاها النفاصى عياض وغيره ويتداخل هذا القول مع الذى قبله إذا كان الشهر ناقضا وروى محمد بن نصر المروى في

الصلاة من حديث معاوية مرفوعاً (التمسوا ليلة القدر آحر ليلة من رمضان)
 وفي حديث ابن عمر الثاني الأمر بتحريها في السبع الاواخر ولم أر قائلًا بذلك
 كما تقدم واداء عددناه قولاً كان (تاسع عشر) وان بطر الماتدل عليه الاحاديث
 وإن لم يقل نه أحد اجتماعت من ذلك أقوال أحرصدكرها مع ذكر مايدل عليها
 وان لم يقف على القول بها (العشرون) أنها ليلة ثمين وعشرين أو ثلاث وعشرين
 في سنن أبي داود عن عبد الله بن أبيس قال كنت في مجلس بنى سلمة وأنا أصغرهم
 فقالوا من يسأل لنا رسول الله ﷺ عن ليلة القدر وذلك صبيحة احدى وعشرين
 فحررت فوافيت مع رسول الله ﷺ صلاة المغرب فذكر الحديث وفيه أرسلني
 إليك رهط من بنى سلمة يسألونك عن ليلة القدر فقال كم الليلة قلت اثنتان
 وعشرون قال هي الليلة ثم رحم فقال أو القابلة بريد ليلة ثلاث وعشرين (الحادى
 والعشرون) ليلة احدى أو ثلاث أو خمس أو سبع وعشرين أو آخر ليلة
 في جامع اترمدي عن أبي بكره رضى الله عنه قال ما أنا غلتمسها لشيء سمعته من
 رسول الله ﷺ إلا في العشر الاواخر فاني سمعته يقول التمسوها لتسم
 يمين أو سبع يمين أو خمس يمين أو ثلاث أو آخر ليلة قال اترمدي حسن
 صحيح (الباني والعشرون) ليلة احدى أو ثلاث أو خمس وعشرين في صحيح
 البخارى عن عباد بن الصامت قال (حرح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليحبر ليلة القدر فلاحى رحلان من المسلمين فقال النبي ﷺ إني حرحت لأحبركم
 ليلة القدر فتلاحى رحلان فلان وفلان فرفعت وعسى أن يكون خيرا فالتمسوها
 في التاسعة والسابعة والخامسة) فالظاهر أن المراد في التاسعة تنقضي اقدم التاسعة على
 السابعة وهى على الخامسة ويدل له ما في سنن أبي داود عن ابن عباس أن النبي ﷺ
 قال (التمسوها في العشر الاواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تنقضي في سابعة
 تنقضي في خامسة تنقضي) وفي المدونة قال مالك رحمه الله في قول النبي ﷺ التمسوا
 ليلة القدر في التاسعة والسابعة والخامسة (فأرى والله أعلم أن التاسعة ليلة
 احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين
 يريد في هذا على نقصان الشهر وكذلك ذكر ابن حبيب (الثالث والعشرون)

ليلة ثلاث أو خمس وعشرين في مسند أحمد عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ سئل عن ليلة القدر فقال هي في العشر الاواخر قم في الثالثة أو الخامسة أو السابعة أو التاسعة أو الحادية عشرة (الرايع والعشرون) ليلة السابع أو التاسع والعشرين في مسند أحمد وغيره عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال في ليلة القدر (إنها ليلة ساعة أو قاسعة وعشرين إن الملائكة تلك الليلة في الأرض أكثر من عدد الحصى) وفي رواية الطبراني في معجمه الأوسط (من عدد الحصى) (الخامس والعشرون) أنها في أواخر العشر الاخير أو في ليلة ستم عشرة أو تسع عشرة، في معجم الطبراني الأوسط عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال (التمسوا ليلة القدر في سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين أو سبع وعشرين أو تسع وعشرين) (السادس والعشرون) أول ليلة من شهر رمضان أو ليلة التاسع أو الرابع عشر أو ليلة إحدى وعشرين أو آخر ليلة . روى ابن مردويه عن تفسيره عن أس بن مالك عن النبي ﷺ قال التمسوا ليلة القدر في أول ليلة من رمضان وفي تسعة وفي أربع عشرة وفي إحدى وعشرين وفي آخر ليلة من رمضان وهذا كله تعريض على أنها تلم ليلة بعينها كما هو مذهب الشافعي وغيره . وانه قال ابن حزم والمصنف في مذهب الشافعي أنها تختص بالعشر الاخير وأنها في الأواخر أي مهابد الاشراع وأرجاء ليلة إحدى وعشرين والثالث والعشرين وحكى اترمذي في جامعه عن الشافعي رحمه الله أنه قال في اختلاف الاحاديث في ذلك كان هذا عدى والله أعلم أن النبي ﷺ كان يحب على نحو ما يسأل عنه يقال له لئتمسها في ليلة كذا فيقول التمسوها في ليلة كذا قال الشافعي وأقوى الروايات عدى فيها ليلة إحدى وعشرين وحكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي في التدم أنه قال وكان في رأيت والله أعلم أقوى لاحاديث فيه ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين . وهي وذهب جماعة من العلماء إلى أنها تستقل فتكون سنة في ليلة وسنة في ليلة أخرى وهكذا . ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي قلابة وهو قول مالك وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل

واسحق بن راهويه وأبي ثور وغيرهم وعراه ابن عبد البر في الاستدكار للشافعي ولا يعرفه عنه ولكن قال به من أصحابه المروني وابن حريجة وهو المختار عند النووي وغيره واستحسنه الشيخ تقي الدين للحكم بين الأحاديث الواردة في ذلك فلما احتلمت احتلاماً لا يمكن معه الجمع بينها إلا بذلك وقال ابن عبد البر الأغلب من قوله في السهم الأواحر أنه في ذلك العام والله أعلم لثلاث يتصاد مع قوله في العشر الأواحر ويكون قاله وقد مضى من الشهر ما يوجب قول ذلك انتهى وإذا مرعنا على انتقالها فعليه أقوال **﴿أحدها﴾** أنها تنتقل فتكون إما في ليلة الحادي والعشرين أو الثالث والعشرين أو الخامس والعشرين **﴿الثاني﴾** أنها في ليلة الخامس والعشرين أو السابع والعشرين أو التاسع والعشرين وكلها من مذهب مالك قال ابن الخاضع وقول من قال من العلماء أنها في جميع العشر الأواحر أو في جميع الشهر صعب **﴿الثالث﴾** أنها تنتقل في العشر الأواخر وهذا قول من قال بانتقالها من الشافعية **﴿الرابع﴾** أنها تنتقل في جميع الشهر وهو مقتضى كلام الحاملة قال ابن قدامة في المعنى يستحب طلبها في حميم ليالي رمضان وفي العشر الأواخر أكد وفي ليالي الوتر منه أكد ثم حكى قول أحمد في العشر الأواخر وتر من الليالي لا تحطى إن شاء الله وقد قدمت ذلك عنه ومقتضاه اختصاصها بأواخر العشر الأواخر فإذا انضم إليه القول بانتقالها صار هذا قولاً حاسماً على الانتقال فتقسم هذه الأقوال الخمسة لما تقدم فتكون أحداً وثلاثين قولاً وقال ابن العربي بعد حكايته ثلاثة عشر قولاً مما حكياه والصحيح منها أم لا تعلم انتهى وهو معنى قول بعض أهل العلم أحصى الله تعالى هذه الليلة عن عباده لا يلبسوا على فصلها ويقصروا في غيرها فأراد منهم الحد في العمل أبداً وهذا يحسن أن يكون قولاً ثانياً وثلاثين وهو الكف عن الجوص فيها وأنه لا سبيل إلى معرفتها وقال ابن حزم الظاهري هي في العشر الأواخر في ليلة واحدة بعينها لا تنتقل أبداً إلا أنه لا يدرى أي ليلة هي من الألبا في وترمه ولا بد طاب كالشهر تسعاً وعشرين فأرسل "سنة الأواخر إليه عشرين منه هي ليلة عشرين راما ليلة عشرين واما ليلة أربع وعشرين واما ليلة ست

وعشرين وإمالية ثمان وعشرين لأن هذه الأوتار من العشر وإن كان الشهر ثلاثين فأول العشر الأوحد ليلة إحدى وعشرين هي إمالية أحدى وعشرين وإمالية ثلاث وعشرين وإمالية خمسة وعشرين وإمالية سبع وعشرين وإمالية تسع وعشرين لأن هذه أوتار العشر بلا شك ثم ذكر كلام أني سعيد المتقدم وحله على أن رمضان كان تسعا وعشرين وهو مسلمك عريب اعيدوه كملت الأقوال في هذه المسألة ثلاثة وثلاثين قولاً والله أعلم بحقيقة السامعة قال الشيخ تقي الدين وشرح العمدة فيه دليل على علم الرؤيا والاستناد إليها في الاستدلال على الأمور الوجوديات وعلى ما لا يخالف القواعد الكلية من غيرها وقد تكلم الفقهاء فيما لو رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام وأمره بأمر هل يلزم ذلك وقيل فيه إن ذلك إما أن يكون محالماً لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من الأحكام البقرة أولاً، فإن كان محالفاً عمل بما ثبت في البقرة لآما وان قلنا إن مرأى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الوجه المنقول من صفة رؤياه حق فهذا من قبيل تعارض الدليل والعمل نأرجحهما وما ثبت في البقرة هو أرجح وإن كان غير مخالف لما ثبت في البقرة ففي خلاف والاستناد إلى الرؤيا هـ في أمر ثبت استحبابه مصقاً وهـ صل ليلة التقدير وإنما ترجح السمع الأول لأنه سبب المرئي الدالة على كونها في السمع الأول أو حروها واستدلان على أمر وجودي ربه استجاب شرعي مخصوص بالتأكد بالنسبة إلى هذه الآية مع كونه غير منافٍ بة عدة الشرعية الثالثة من استحباب صل إليه التقدراً انتهى ونقل عن المصالح في فوائد الرحمن عن كتب آداب الخلد لأبي اسحق الأسفراييني وجهين فذكر رأي شخص إلى محمد بن يحيى في اليوم وقال له عدد من ربه صدق يعجز عنه لا يحصى المقاصي عباس لاحق علي أنه لا يعمل به

١٢

حدائق

عن أبي سلمة أن أهريرة أخبر عن رسول الله ﷺ أن من قام رمضان

عليه وسلم قال (مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ ، وَمَنْ قَامَ كِلِيلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ) وقال السُّحَارِيُّ (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ) وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي دُرَرِ
الصِّيَامِ (وَمَا تَجَرَّ) وَاسْمُهُ حَمْنٌ

إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا
غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ (فِيهِ) هَوَائِدُ الْأَوَّلَى أَحْرَجَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ
طَرِيقِ هِشَامِ الدِّسْتَوَائِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
وَفِي رَوَايَتِهَا مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَنَّ كَانَ الْمَرِيءَ ذَكَرَ فِي الْأَطْرَافِ
أَنَّ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ (مَنْ قَامَ رَمَضَانَ) فَهُوَ وَهُوَ وَقَدْ تَعَمَّقَ وَالَّذِي
رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ فِي السَّحَةِ الْكُبْرَى مِنَ الْأَحْكَامِ وَقَالَ السُّحَارِيُّ (مَنْ صَامَ
رَمَضَانَ) أَنْتَهَى فَاغْتَصَى أَنَّ مُسْلِمًا قَالَ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ كَرَوَايَةِ الْمُصَنِّفِ وَلَيْسَ
كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى وَقَدْ قَالَ ذَلِكَ السُّحَارِيُّ مِنْ
طَرِيقٍ أُخْرَى كَمَا سَأَدَّكَرَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْرَجَهُ السُّحَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ سَعْيَانَ
ابْنِ عُبَيْدَةَ وَمَعْلُومٍ وَغَيْرِهِ مِنْ طَرِيقِ مُعَمَّرٍ كَلَامًا عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ذَكَرَ السُّحَارِيُّ الْحَمَلَيْنِ إِلَّا أَنَّ لَفْظَهُ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاقْتَصَرَ
مُسْلِمٌ عَلَى الْأَوَّلَى وَلَفْظُهُ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) يَرْعَى فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ
غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ فِيهِ بِعَرِيجَةٍ يَقُولُ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ
مِنْ ذَنْبِهِ فَتَوَاتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ نَهْمَ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِي
خِلَافَةِ أَبِي نُكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ (وَرَوَاهُ السُّحَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَقِيلٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ
عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِمَنْ صَامَ
(مَنْ قَامَهُ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ
رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)

وما تأخر) وقد ورد عمران ما تأخر في قيام ليلة القدر أيضا لكنه من حديث
 صحابي آخر وسأذكره بعد ذلك وأخرج الشيخان أيضا من طريق مالك عن ابن
 شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (من قام
 رمضان إيمانًا واحتسابًا عمر له ما تقدم من ذنبه) وفي صحيح مسلم أيضا
 من طريق أنس الزناد عن الأعرج عن أنس بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً (من يقم ليلة
 القدر فيوافقها أراه إيمانًا واحتسابًا عمر له) في الثانية في قوله إيمانًا
 أي تصديقًا بأنه حق وطاعة وقوله واحتسابًا أي طلبًا لمصلحة الله تعالى ونوايه
 لا يقصد رؤية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الإخلاص والاحتساب من الحسب
 وهو العد كالاعتداد من العد وإما قيل لمن يسوى عمله وجهه الله احتسبه لأن
 له حينئذ أن يعتد عمله فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به في الثالثة في ليس
 المراد بقيام رمضان قيام جميع ليلة بل يحصل ذلك بقيام يسير من الليل كما في
 مطلق التهجّد ونسالة التراويح وراء الامام كالمعتاد في ذلك ونسالة العشاء
 والصبح في جماعة لحديث عثمان بن عفان قال قال رسول الله ﷺ (من صلى
 العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى
 الليل كله) رواه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ وأبو داود طبع (من صلى نساء
 في جماعة كان كفناء نصف ليلة ومن صلى نساء وجمعة في جماعة ذكر كتيبته
 ثبته) وكذا ترمذي ومن صلى العشاء والجمعة في جماعة وروية مسه في
 ذلك محمولة على روايته بمعنى قوله ومن صلى نساء في جماعة أي مع كونه
 كان صلى العشاء في جماعة وكذلك جمع ما ذكره في في تخصيصه ليلة بدر
 وقد روى الضراحي في معجمه الكبير عن أبي أمامة رضى الله عنه قال قال
 رسول الله ﷺ (من صلى العشاء في جماعة فقد أحد محضه من ليلة قدر)
 لكن في اسناده مسمة بن عتي وهو ضعيف وذكره من في الموصوف بلاغا عن
 سعيد بن المسيب أنه كان يقول من شهد العشاء من ليلة قدر فقد أحد محضه
 منها وقال ابن عبد البر مثل هذا لا يكون رأيا ولا يؤخذ الا توقيعا ومراسيل
 ١١٥ - صرح تزيب رابع

مسعيد أصبح المراسيل انتهى وقال الشافعي رحمه الله في كتابه القديم من شهد
 العشاء والصبح ليلة القدر فقد أحد محطه بها ولا يعرف له في الحديد ما يحالمة
 وقد ذكر النووي في شرح المهذب أن ما نص عليه في التقديم ولم يتعرض له
 في الحديد موافقة ولا مخالفة فهو مذهبه بلا خلاف وإنما رجح من القديم
 عن قديم نص في الحديد على خلافه وروى الطبراني في معجمه
 الأوسط ما ساد فيه ضعف عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ
 (من صلى العشاء في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان
 كعدل ليلة القدر) وهذا أبلغ من الحديث الذي قبله لأن مقتضاه تحصيل فضيلة
 ليلة القدر وإن لم يكن ذلك في ليلة القدر مما الظن بما إذا كان ذلك فيها (إراعاة)
 قال النووي في شرح مسلم المراد بقيام رمضان صلاة التراويح وأتفق العلماء على
 استحسانها واحتلتها في أن الأفضل صلاتها مفردة في بيته أو في جماعة في
 المسجد؟ فقال الشافعي وجمهور أصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية
 وغيرهم الأفضل صلاتها جماعة كما فعله عمر بن الخطاب والصحابة رضى الله عنهم
 واستمر عمل المسلمين عليه لأنه من الشعائر الطاهرة فاشبهه صلاة العيد وقال مالك
 وأبو يوسف وبعض الشافعية وغيرهم الأفضل فرادى في البيت لقوله ﷺ
 أفضل الصلاة صلاة المرة في سنته إلا المكتونة انتهى كلام النووي وقد عرفت
 أن قيام رمضان لا يختص بصلاة التراويح كما ذكرته ثم قال العراقيون
 والصيدلاني وغيرهم هذا الخلاف فيمن يحفظ القرآن ولا يحاف الكسل عنها
 ولا يحتل الجماعة في المسجد تحلله فإن فقد بعض هذا الجماعة أفضل قطعا
 وأطلق جماعة من أصحابنا ثلاثة أوجه ثالثها هذا الفرق والله أعلم (الحامسة)
 قوله (عمر له ماتقدم من دسه) طاهره تناول الصعائر والكسائر وإلى ذلك
 صحح ابن المنذر فقال هو قول عام يرحى لمن قامها إيمانا واحتسابا أن يعمر له
 جميع دنونه صغيرها وكبيرها وقال النووي في شرح مسلم المعروف عند الفقهاء
 أن هذا يختص بعمران الصعائر دون الكسائر قال بعضهم ويجوز أن يحذف
 من الكسائر إذا لم يصادف صغيرة وقال في شرح المهذب قال إمام الحرمين كل ما يرد

في الاحبار من تكفير الذنوب فهو عدى محمول على الصعائر دون المواقات قال
 السوى وقد ثبت في الصحيح ما يؤيده من ذلك حديث عثمان رضى الله عنه قال
 سمعت رسول الله ﷺ يقول (مامن امرئ مسلم تحصره صلاة مكتوبة فيحسن
 وضوءها وحشوعها وركوعها الا كانت له كعمارة لما قبلها مالم تؤت كبيرة وذلك
 الدهر كله) رواه مسلم وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال (الصلوات الخمس
 والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارة لما بينها من الذنوب اذا احتسنت
 الكسائر) قال السوى وفي معنى هذه الاحاديث تأويلان (أحدهما) تكفر
 الصعائر بشرط ألا يكون هناك كسائر فان كانت كسائر لم يكفر حتى لا الكسائر
 ولا الصعائر (الثاني) وهو الاصح المختار أنه يكفر كل الذنوب الصعائر وتقديره
 تعمير دنوبه كلها إلا الكسائر قال القاصي عياض رحمه الله هذا المدكور في
 الاحاديث من عمران الصعائر دون الكسائر هو مذهب أهل السنة وأن الكسائر
 إما تكفرها التوبة أو رحمه الله تعالى في السادسة في مسند أحمد ومعجم
 الطبراني الكبير عن عباد بن الصامت رضى الله عنه أنه سأل رسول الله ﷺ
 عن ليلة القدر فقال رسول الله ﷺ في رمضان فذكر الحديث وفيه من قامها
 اتعابها إيماناً واحتساباً ثم وفقت له عمر له ما تقدم من دنوبه وما تأخر) وفيه عند
 الله بن محمد بن عقيل وحديثه حسن وفيه زيادة (وما تأخر) وقد يستكمل معنى
 معبرة ما تأخر من الذنوب وهو كقوله ﷺ في حديث أبي قتادة (صياء عرفة
 أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده) فتكفير السنة التي
 بعده كعمارة المتأخر من الذنوب وقد قلنا السر حسنى من أصحابنا الشافعية
 اختلف العلماء في معنى تكفير السنة المستقلة فقال بعضهم إذا ارتكب فيه معصية
 جعل الله تعالى صوم عرفة الماصى كعمارة لها كما جعله مكفراً لما قبله في
 السنة الماضية وقل بعضهم معناه أن الله تعالى يعصمه في السنة المستقلة عن
 ارتكاب ما يحوجه إلى كعمارة واصلق الماوردى في 'أخوى في الستين' معاً تأويلين
 (أحدهما) أن الله تعالى يعمر له دنوب سنتين (وثاني) أنه يعصمه في هاتين
 سنتين ولا يعصى فيهما وقد صرح به في تكفير السنة لأخرى يحتمل

معنيين (أحدهما) المراد السنة التي قبل هذه فيكون معناه أنه يكسر سنتين ماضيتين و (الثاني) أنه أراد سنة ماضية وسنة مستقبلة قال وهذا لا يوجد مثله في شيء من العبادات أنه يكسر الرمل المستقل وإعادلك خاص رسول الله ﷺ عمر الله له ما تقدم من دسه وما تأخر من القرآن العزيز ذكر ذلك كله النووي في شرح المهدب وهذا يأتي مثله ها فيكون معمرة ما تأخر من الدوب إما أن يراد بها العصمة من الدوب حتى لا يقع فيها وإما أن يراد به تكثيرها ولو وقع فيها ويكون المكسر متقدما على المكسر والله أعلم (السابعة) قوله من قام ليلة القدر مع قوله من قام رمضان قال النووي في شرح مسلم قد يقال إن أحدهما يعني عن الآخر (وحواله) أن يقال قيام رمضان من غير موافقة ليلة القدر ومعرفة سبب لعمران الدوب وقيام ليلة القدر لمن وافقها وعرفها سبب للعمران وإن لم يتم غيرها (قلت) الأحسن عدى الحواب بأنه عليه الصلاة والسلام ذكر للعمران طريقين (أحدهما) يمكن تحصيلها يقينا إلا أنها طويلة شاقة وهي قيام شهر رمضان بكامله و (الثاني) لا سبيل إلى اليقين فيها إنما هو الطمان والتحمير إلا أنها مختصرة قصيرة وهي قيام ليلة القدر خاصة ولا يتوقف حصول المعرفة بقيام ليلة القدر على معرفتها بل لو قامها غير عارف بها عبر له ما تقدم من دسه لكن بشرط أن يكون إنما قام بقصد انتعائها وقد ورد عشر ذلك في حديث عبادة بن الصامت عند أحمد والطبراني مرفوعا (من قام سبعها إيمانا واحتسابا تم وفقت له عمر له ما تقدم من دسه وما تأخر) (فان قلت) قد اعسر شرطا آخر وهو أن توفى له وكذا في صحيح مسلم في رواية (من يتم ليلة القدر فيوافقها) قال النووي في شرح مسلم معنى يوافقها يعلم أنها ليلة القدر (قلت) إنما معنى توفيقها له أو موافقته لها أن يكون الواقع أن تلك الليلة التي قامها بقصد ليلة القدر هي ليلة القدر في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك وما ذكره النووي من أن معنى الموافقة العلم بأنها ليلة القدر مردود وليس في اللفظ ما يقتضي هذا ولا المعنى يساعده

﴿بابُ الاعتكافِ والمُحاورَةِ﴾

عن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَكَبَّرُ
الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى قَمَصَهُ اللَّهُ تَعَالَى) رَأَى الشَّيْحَانَ
(ثُمَّ اعْتَكَفَ أَرْوَاحَهُ مِنْ بَعْدِهِ)

﴿بابُ الاعتكافِ والمُحاورَةِ﴾

عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ (كان يعتكف العشر الأوَّال من رمضان حتى قمصه الله عز وجل) (فيه) فوائد هـ الأولى: أخرجه الترمذي والنسائي من طريق عبد الرزاق كما أخرجه المصنف وقال الترمذي: حسن صحيح واتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة زيادة (ثم اعتكف أرواحه من بعده) وله عن عائشة طرق أخرى في صحيح مسلم وغيره ورواه الدارقطني من رواية ابن حريج عن الزهري بلفظ (ثم اعتكف أرواحه من بعده وأن السنة لمعتكف أن لا يخرج الأُحَاة الأسان ولا يتبع حارة ولا يعود مريضا ولا يمس امرأة ولا يباشرها، ولا اعتكاف إلا في مسجد جمعة ويؤمر من اعتكف أن يصوم) قال الدارقطني يقال إن قوله وأن السنة لمعتكف أي أخرجه ليس من قول أنس بن مالك وأنه من كلام الزهري ومن أخرجه في الحديث فقد وهم وهما من سليمان لم يذكره انتهى وروى أبو داود من طريق عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة أنها قالت لسنة على اعتكاف أن لا يعود مريضا وذكر نحو ما تقدم قال أبو داود غير عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة حمله قول عائشة وقول بن عبد البر لم يقل أحد في حديث عائشة هذا لا عبد الرحمن بن اسحق ولا يصح كلامه عنده إلا من قول الزهري وبعضه

من كلام عروة انتهى **(الثانية)** الاعتكاف في اللغة الحس والمكث والروم وفي الشرع المكث في المسجد من شخص مخصوص بصفة مخصوصة بمعنى لذلك للملازمة المسجد قال الله تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) وقال (ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) وقال (فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم) قال الشافعي في سنن حرمة الاعتكاف لروم الشيء وحس بفسه عليه را كان أو إنما وأما المحاورة فهي عماء صرح غير واحد من أهل اللغة والعرب بأنها الاعتكاف في المسجد مهم الجوهرى في الصحاح وإن الأثير في النهاية وحديث فلا معنى لعطفا عليه في تنويع الشيخ رحمه الله وكأنه إنما ذكرها لذكرها في حديث حراء في قوله عليه الصلاة والسلام حاورت بحراء شهرا وليس حراء مسجدا فلا يكون فيه اعتكاف فدل على أن المحاورة فيه ليست بمعنى الاعتكاف وقد قال القاصي في المشارق إنها بمعنى الملازمة والاعتكاف على العادة والخير ولم يقيد ذلك بمسجد لكن قال بعده والحوار الاعتكاف هما انتهى وقد يقال إن المكان الذي كان النبي ﷺ يلازمه من حراء مسجد أو يكون الحديث حجة لمن حور اعتكاف الرجل في مسجد بيته وهو المكان أعده فيه للصلاة على ما سيأتي بيانه فلا تكون المحاورة فيه إلا في مسجد كالاغتكاف والله أعلم وحكى والدي رحمه الله في شرح الترمذي حلافا في أن المحاورة الاعتكاف أو غيره فقال عمرو بن دينار والحوار والاعتكاف واحد ومثل عطاء بن أبي رباح أرأيت الحوار والاعتكاف أمحتلمان هما أم تنى واحد؟ قال بل هما محتلمان كانت بيوت النبي ﷺ في المسجد فلما اعتكف في شهر رمضان خرج من بيوته إلى نضر المسجد فاعتكف فيه . قيل له ما قال إسماعيل على اعتكاف أيام في حوفه لا بد؟ قال نعم وإن قال على حوار أيام فانه أو في حوفه إن شاء . كذا رواه عبد الرزاق في المصنف عنهما قال والدي وقول عمرو بن دينار هو الموافق للحديث انتهى وذهب أبو القاسم السهلي إلى أن الثاني قتال في الروص إن بينهما فرقا وهو أن الاعتكاف لا يكون إلا داخل المسجد والحوار قد يكون خارجا كذلك قال ابن عبد البر وغيره انتهى **(الثالثة)**

فيه استحباب الاعتكاف في الجملة وهو مجمع عليه كما حكاه غير واحد وحكى ابن
العري عن أصحابهم أنهم يقولون في كتبهم الاعتكاف حائر قال وهو حبل
انتهى وفي المدونة عن مالك لم يلعن أن أحدا من السلف ولا من أدرسته
اعتكف إلا أنو بكر بن عبد الرحمن وليس محرام ولكن لشدة وأن ليلة
وبهارة سواء فلا ينبغي لمن لا يقدر أن يبي شروطه أن يعتكف، وفي سنن ابن
ماجه عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال في المعتكف، هو يعكف الدواب
ويحرق له من الحسرات كعامل الحسرات كلها، فيه فرق السحى صعب وروى أبو
الشيخ ابن حبان في فضائل الأعمال عن أبي بكر قال (حرق رسول الله ﷺ أنه من
اعتكف يوما وليلة يريد بذلك وجه الله عز وجل حرق من دنونه كيوم ولذته
أمة أيضا) وهو صعب (الراصة) وفيه تأكده في العشر الأواخر من رمضان
وسنده طلب ليلة القدر فاتها عند الشافعي وآخرين محصورة في العشر الأخير
وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال اعتكفنا مع رسول الله
ﷺ العشر الأوسط من رمضان فخرجنا صبيحة عشرين فخطبنا رسول الله
ﷺ صبيحة عشرين فقال (أني أريت ليلة القدر وإني لست بها فالتسوها في
العشر الأواخر في وتر فاني أريت أبي أسعد في ماء وضئ ومن كان اعتكف
مع رسول الله ﷺ فليرجع فرجع الناس أني أسعد وما يرى في "سنة" قرعة
لغات سحابة فمضت وأقيمت الصلاة وسعد رسول الله ﷺ في "نظير" والماء
حتى رأيت الضئ في أرسته وجهته) وفي رواية من صحاح إحدى وعشرين وفي
لمطلسم (أن رسول الله ﷺ اعتكف العترة الأولى من رمضان ثم اعتكف العشر
الأوسط) الحديث وفيه فقال (إني اعتكفت العشر الأولى أنتم هده ميلة ثم
اعتكف "عترة الأوسط" ثم أتيت فقيل لي إنها في العشر الأواخر من أحب مكة أن
يعتكف فليعتكف عتكف الناس معه) الحديث وروى أبو شيخ من حديث
الحسين بن علي مرفوعا (اعتكف عسر في رمضان لمحتين وعمرتين) وهو صعب
وردوا الطراني أيضا بدور نسخة عشر (خامسة) العشر الأواخر هي التي
وكان يعتكف الأيام معها أيضا فلم يكن يقتصر على اعتكاف الميالي وإنما اقتصر

على ذكرها على عادة العرب في التأريخ بها ، وهذا يدل على دحوه محل الاعتكاف قبل غروب الشمس ليلة الحادى والعشرين وإلا لم يكن اعتكف عشراً أو شهراً .
 وبه قال الاثمة الاربعة وحكاه الترمذى عن الثورى وقال آخرون بل يسدأ العشر بكاملها وهذا هو المعتبر عند الجمهور لمن أراد الاعتكاف من أول النهار وهو قول الاوراعى وأبى ثور واسحق بن راهويه وابن المنذر والليث بن سعد فى أحد قوليه وحكاه الترمذى عن أحمد بن حنبل وحكاه النووى فى شرح مسلم عن الثورى وصححه ابن العربى وقال ابن عبد البر لا أعلم احداً من فقهاء الأمصار قال به إلا الأوراعى والليث وقال به طائفة من التابعين انتهى واحتجوا بحديث عائشة فى الصحيحين (كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفه) وتأوله الجمهور على أنه دخل المعتكف واقتطع فيه ونحلى نفسه بعد صلاته الصبح لأن ذلك وقت ابتداء الاعتكاف بل كالب من قبل المغرب معتكفاً لائنا فى المسجد فلما صلى الصبح ابرء **السادسة** ﴿ فيه حوار أن يقال رمضان من غير ذكر الشهر وبه قال البخارى ونقله النووى فى شرح مسلم عن المحققين قالوا ولا كراهة فى ذلك وقالت طائفة لا يقال رمضان على ابراده وإما يقال شهر رمضان وهو قول المالكية وتعلقوا فى ذلك بأن رمضان اسم من أسماء الله تعالى فلا يطلق على غيره إلا قيد وقال أكثر أصحابنا وابن الباقلانى إن كان مال قرية تصرفه الى الشهر فلا كراهة ولا فيكره ، فيقال صما رمضان ويكره حاء رمضان ويحوه ، فهذه ثلاثة مذاهب قال النووى والأول هو الصواب والمدھنان الأحيوان فاسدان لأن الكراهة إما تثبت بهى شرعى ولم يثبت فيه بهى وقولهم إنه اسم من أسماء الله تعالى ليس بصحيح ولم يصح فيه شيء وإن كان قد حاء فيه أثر ضعيف وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح ولو ثبت أنه اسم لم يلزم منه كراهة انتهى **﴿ الساعة ﴾** فى قولها حتى قصه الله استمرار هذا الحكمة وعدم نسجه وأكدت ذلك قولها ثم اعتكف أرواحه من بعده فأشارت إلى استمرار حكمه حتى فى حق النساء فكس أمهات المؤمنين يعتكفن بعد النبى

ﷺ من غير تكبير وإن كان هو في حياته قد أسكر عليهم الاعتكاف بعدد
إدنه لبعضهم كما هو في الحديث الصحيح فذاك لمعنى آخر وهو كما قيل خوف
أن يكن غير محاضرات في الاعتكاف بل أردد القرب منه ليعيرته عليه أو ليعيرته
عليهم أو دهاش المقصود من الاعتكاف بكونهم معه في المعتكف أو لتصيقهم
المسجد بأبيتهن والله أعلم ﴿الثامنة﴾ وفيه استحباب الاستمرار على ما اعتاده
من فعل الخير وأنه لا يقطعه وقد قال النبي ﷺ لعبد الله بن عمر (يا عبد الله
لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فتركه) التاسعة ﴿يستثنى مما ذكرته من
استمراره عليه الصلاة والسلام على ذلك إلى وفاته﴾ ستة ترك ذلك لمعنى وعوض
عنه بعد ذلك روى البخاري ومسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت (كان رسول
الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وإنه أمر بحائمه
فصرب لما أراد الاعتكاف في العشر الآخر من رمضان فأمرت ربيب محائها
فصرب وأمر غيرها من أرواح النبي ﷺ محائها فصرب فلما وصلى رسول
الله ﷺ الفجر نظر فإذا الأنحثة فقال آآآ الرد ؟ فأمر بحائمه
فقص وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من
شوال) لفظ مسلم وقال البخاري اعتكف عشراً من شوال وفي لفظ له اعتكف
في آخر العشر من شوال في العاشرة في صحيح البخاري وغيره عن أبي
هريرة رضى الله عنه قال (كان النبي ﷺ يعتكف في كل رمضان عشرة أيام
فلما كان العام لذي قص فيه اعتكف عشرين) وهذا لا ينافي الحديث الذي
نحس في شرحه لأنه لم يحصر اعتكافه في العشر الآخر حيث به لا يعتكف
غيرها وإنما أحرع عواظته عليها وذلك لا ينافي فعلها مع زيادة أخرى وقد
تبيّن أن سبب ذلك التعليل عن عام قبله لم يعتكف فيه وفي سنة أبي
داود وغيره عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ (كان يعتكف "عشر الآخر
من رمضان فلم يعتكف عامه فما كان في العام المقبل اعتكف عشرين ليلة) قل
ابن العربي يحتمل أن تكون هي العشر التي ترك من حل أرواحه فاعتكف عشراً
من شوال واعتكف عشرين من لعام الثاني ليقتضى العشر في الشهر كما كان

بدأها فيه (قلت) يرد ذلك قوله في حديث أبي المذكور في سنن ابن ماجة وصحيح
 ابن حبان والحاكم (مسافر طالما لم يعتكف) وهو صريح في أن مانعه من الاعتكاف
 ذلك العام السفر وفي صحيح ابن حبان أيضا عن أنس (كان رسول الله ﷺ إذا
 كان مقبلا يعتكف العشر الأواخر من رمضان فإذا سافر اعتكف من العام المقل
 عشرين) ويحتمل أن سبب اعتكافه عليه الصلاة والسلام في العام الذي قص
 فيه عشرين المسابقة في التقرب لاستشعاره قرب وفاته كما كان يعرض القرآن على
 حنبل عليه السلام في كل رمضان مرة واحدة فلما كان العام الذي قص فيه
 عرصه عليه مرتين ويؤيد ذلك أن في سنن ابن ماجة في حديث أبي هريرة
 بعد الجملة التي نقلناها من صحيح البخاري وكان يعرض عليه القرآن في كل
 عام مرة فلما كان العام الذي قص فيه عرص عليه مرتين ﴿الحادية عشرة﴾
 (فيه) رد على أحد قولي سبحانه أنه لا تحور إمامة المعتكف فانه عليه
 الصلاة والسلام لما كان يعتكف كان مستمرا على إمامته بالناس بلا شك وقد
 أجمعوا على خلاف هذه المقالة والله اعلم ﴿الثانية عشرة﴾ في تلك الزيادة
 حوار اعتكاف النساء وهو كذلك قال ابن عبد البر ولو ذهب داهب إلى أن
 الاعتكاف للنساء مكروه بهذا الحديث يعني الحديث الذي ذكرناه في الفائدة
 التاسعة لكان مدهما ولو لا أن ابن عيينة وهو حافظ ذكر فيه أنهم استأذنه
 في الاعتكاف لقطعت بأن الاعتكاف للنساء في المساجد غير حائر وما أطل
 استئذاهن محموتا ولكن ابن عيينة حافظ وقد تابه الأوراعي وإن فصيل
 على أن استئذاهن لا يرفع ما طههن وهو أعلم بهن انتهى وقال الشافعي بعد
 ذكره الحديث المذكور فهذا كرهت اعتكاف المرأة إلا في مسجديتها وذلك
 لأنها إذا صارت إلى ملزمة المسجد المأهول ليلا ونهارا أكثر من يراها ومن تراه
 انتهى وبوب البيهقي في سننه على هذا الحديث (باب من كره اعتكاف المرأة)
 ﴿الثالثة عشرة﴾ لا شك في أن اعتكافه عليه الصلاة والسلام كان في مسجده
 وكذا اعتكاف أرواحه فأحد مه احتصاص الاعتكاف بالمساجد وأنه لا تحور
 في مسجد البيت وهو الموصم المهيأ للصلاة فيه لافي حق الرجل ولا في حق

المرأة إدا لوحار في البيت لعلوه ولو مرة لما في ملارمة المسجد من المشقة
 لاسما في حق النساء وفي الصحيح عن نافع وقد ارانى عبد الله المكان الذي
 كان يعتكف فيه رسول الله ﷺ من المسجد وهذا قال مالك والشافعي
 وأحمد وداود والجمهور وقال أبو حنيفة يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها
 وهو قول قديم للشافعي قال ابن قدامة وحكى عن أبي حنيفة أنها لا يصح
 اعتكافها في مسجد الجماعة وحكاها ابن عبد البر عن أبي حنيفة والكوفيين مطلقا
 أنهم قالوا لا تعتكف إلا في مسجد بيتها ولا تعتكف في مسجد جماعة ثم حكى
 عن أصحاب أبي حنيفة أن لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وجوره بعض
 المالكية والشافعية للرجل أيضا في مسجد بيته وهذا يرد على الخطائي في قوله
 لم يحتلموا أن اعتكافه في بيته غير حائر ثم اختلف الجمهور المشتطون للمسجد
 العام فقال مالك والشافعي والجمهور يصح الاعتكاف في كل مسجد قال أصحابنا
 ويصح في سطح المسجد ورحته وقال أحمد بن حنبل يختص بمسجد تقام فيه
 الجماعة الزائنة إلا في حق المرأة فيصح في جميع المساجد وقال أبو حنيفة بمسجد
 تصلى فيه الصلاة كلها أي في حق الرجل وقال الزهري وآخرون يختص بالجامع
 الذي تقام فيه الجمعة وهو رواية عن مالك وقالت طائفة يختص بالمسجد
 الثلاثة المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى حكى ذلك عن حنيفة
 ابن النيمان وقال سعيد بن المسيب لا اعتكاف إلا في مسجد بني وهو بمعنى
 الذي قبله ولهذا جعلهما ابن عبد البر قولاً واحداً وقال عطاء لا يعتكف إلا في
 مسجد مكة والمدينة حكاه الخطابي في الأربعة عشرة ^(١) استدله على أنه لا يشترط لصحة
 الاعتكاف الصوم وذلك من وجهين (أحدهما) أنه اعتكف نيلاً أيضاً مع كونه
 فيه غير صائم ذكره ابن المنذر (ثانيهما) أن صومه في شهر رمضان لم يكن
 للشهر لأن الوقت مستحق له ولم يكن للاعتكاف ذكره المزني وخصان وهذا
 قال الشافعي وأحمد في أصح الروايتين عنه وحكاها الخطابي عن عبيد الله بن مسعود
 والحسن البصري وقال مالك وأبو حنيفة والجمهور يشترط لصحة الاعتكاف
 صومه والمسألة مقررة في كتب الخلاف والله أعلم

وَعَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَرْحَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ يَبَاوِلُهَا رَأْسُهُ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا (وَهُوَ مُخَاوِرٌ)

﴿ الحديث الثاني ﴾

وَعَنْهَا (أَنَّهَا كَانَتْ تَرْحَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ يَبَاوِلُهَا رَأْسُهُ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ) (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَحْرَحَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَحْهِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّاقِ وَأَحْرَحَهُ الْحَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ وَهُوَ ابْنُ يَوْسُفَ الصَّعْبَانِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ وَأَحْرَحَهُ الْأَئِمَّةُ السُّتَّةُ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ ثَلَاثَتِهِمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَيْضًا غَيْرَ وَاحِدٍ، وَلَهُ عَنْ عَائِشَةَ طَرُقَ أُخْرَى فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهَا وَفِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ عَنْ الْأَئِمَّةِ السُّتَّةِ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ كِلَاهُمَا عَنْ عَائِشَةَ وَأَحْرَحَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ وَغَيْرُهُ رِوَايَةَ مَالِكٍ وَفِيهَا عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْحَهُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى مَالِكٍ هَلْ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ أَوْ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ أَوْ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ وَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مَالِكٍ يَعْنِي عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَالصَّحِيحُ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَكَذَا رَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ انْتَهَى وَقَالَ الْحَارِيُّ هُوَ صَحِيحٌ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ غَيْرَ مَالِكٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدًا مَالِكًا عَلَى عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ وَقَالَ الدَّارِ قُطَيْبِيُّ فِي الْعِلَالِ رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَبُو أُوَيْسٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ رَوَاهُ عَنْهُ الْقُتَيْبِيُّ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنِ الْإِسَابُورِيِّ وَمَعْنُ بْنُ عِيسَى وَأَبُو مُصْعَبٍ

ومحمد بن الحسن وروح بن عاذة وحالد بن مخلد ومصبور بن سلمة واسحاق بن
الطباع وحالفهم عبد الرحمن بن مهدي والوليد بن مسلم وعيسى بن خالد
والحفي مرويه عن مالك عن الزهري عن عروة لم يذكروا فيه عمرة (قلت)
رواه هكذا السائي من رواية عبد الرحمن بن مهدي وقتيبة ومعن ثلاثتهم عن
مالك قال الدارقسي وقيل عن الوليد بن سليم عن مالك عن الزهري عن عمرة
بن عائشة ولم يذكر فيه عروة وروى عن عبد الملك بن عبد العزيز بن الماحشون
هو فيهما قبيحا، فقال عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن عروة عن عمرة
عن عائشة ورواه ابن وهب عن مالك والليث بن سعد ويونس بن يزيد عن
الزهري عن عروة وعمرة كلاهما عن عائشة قال ابن عبد البر أدخل حديث
معصم في بعض وأما يعرف جمع عروة وعمرة ليونس والليث لا لمالك وكذا
قال البيهقي كأنه حمل رواية مالك على رواية الليث ويونس ثم قال الدارقسي
وكذلك قال شبيب بن سعيد عن يونس وكذا قال القعسي وابن رمج عن الليث
عن الزهري وكذا قال عبد العزيز بن الحميم عن الزهري كلهم قالوا عن عروة
وعمرة عن عائشة ورواه زياد بن سعد والأوراعي ومحمد بن إسحاق ومحمد بن
ميسرة وهو ابن أبي حمزة وسفيان بن حسين وعبد الله بن بديل بن ورقاء عن
الزهري عن عروة عن عائشة وقال ابن عبد البر كذا رواه جمهور رواة الموطأ عن
عروة عن عمرة وهو المخطوط لمالك عند أكثر رواة وقال أكثر أصحاب ابن شهاب
عنه عن عروة عن عائشة — ثم حكى عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال قلت
لمالك عن عروة عن عمرة وأعدت عليه فقبل الزهري عن عروة عن عمرة أو
الزهري عن عمرة ثم حكى ابن عبد البر عن محمد بن يحيى الذهلي أنه ذكره في عن
حديث الزهري عن جماعة من أصحابه منهم يونس والأوراعي والليث ومعمر
وسفيان بن حسين وأبي زيد ثم قال اجتمع هؤلاء كلهم على خلاف ما ثبت في جمع
يونس والليث عروة وعمرة واجتمع معمر والأوراعي وسفيان بن حسين عن
عروة عن عائشة قال والمخطوط عندنا حديث هؤلاء قال والذي أنكر على مالك
ذكر عمرة لا غير لأن ترجيل عائشة رسول الله ﷺ وهو معتكف لا يوحدا إلا

في حديث عروة وحده (قلت) واحد من حديث عمره أيضا وقد تقدم أن جماعة
رووه عنهما وهو في الصحيحين من طريق الليث عنهما كما تقدم قال ابن عبد
البر وقد رواه عنه ابنه هشام وتمام بن سلمة وفي حديثهما وأنا حائض وليس
ذلك في حديث الزهري من وحيه ثبت (قلت) الرواية التي تقدم ذكرها من صحيح
البحاري من طريق معمر عن الزهري فيها وهي حائض وقد رواها غير البخاري
أيضا بهذا اللفظ والله أعلم قال ابن عبد البر وقد رواه الأسود بن يزيد عن عائشة
مثل رواية عروة سواء إلا أن في حديث الأسود (يخرج إلى رأسه) وفي حديث
عروة (يذني) (قلت) رواية الأسود وهشام بن عروة عن أبيه كلاهما في الصحيحين
وقد رواه عن عروة أيضا وفيه وأنا حائض محمد بن عبد الرحمن بن نوفل رواه
مسلم في صحيحه وغيره (الناية) قولها (ترحل) يفتح الراء وكسر الحيم وتشديد
أى تسرح وهو على حذف مصاف أى شعر رأس رسول الله ﷺ فيه محدوفان
كما قال في قوله تعالى (قصص قصة من أثر الرسول) أى من أثر حافر فرس
الرسول وقال في النهاية نعا للهروى الترحيل تسريح الشعر وتنطيمه وتحسيه
وقال في المشارق رحل شعره أى مشطه وأرسله ويقال شعر رحل بكسر الحيم وفتحها
وصمها ثلاث لغات إذا كان بين السوطة والجمودة (قلت) وفيه لغة رابعة وهي
إسكان الحيم حكاهما في المحكم ثم قال في المشارق قال الجوهري الترحيل بل الشعر
ثم عشط (قلت) لم أجد ذلك في الصحاح وحرم به ابن عبد البر (الثالثة) فيه
استحباب تسريح الشعر وإذا لم يتركه إلى ﷺ ذلك في زمن الاعتكاف مع قصره
واشتعاله بالعادة في غيره أولى وفي سنن أبي داود عن أنى هريرة أب
إلى ﷺ قال (من كان له شعر فليكرمه) وفيه أيضا من حديث عبد الله بن
معمر الهذلي عن الترحيل الإغناء، وروى ابن طاهر في كتاب صفة التصوف من
حديث أنى سعيد (أن إلى ﷺ كان لا يفارق مصلاه سواكه ومشطه)
ورواه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة قال والذى رحمه الله وإسادهما
ضعيف (الزائدة) لفظ رواية المصنف محتمل لتسريح شعر الرأس ولتسريح
سائر الأجزاء وكذا لفظ البخاري من طريق معمر أنها كانت ترحل إلى ﷺ

لكن بقية ألفاظ الصحيحين متعينة في شعر الرأس كقولها يدي إلى رأسه فأرحله فإن حملت الأولى على بقية الروايات وفسرت بها فتسريح شعر الحجة بالقياس وروى الترمذي في اشئائل ماساد ضعيف من حديث أس أن النبي ﷺ كان يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته ، لكن ما كان النبي ﷺ يكل تسريح لحيته إلى أحد وإنما كان يتعاطى ذلك بنفسه بخلاف شعر الرأس فإنه يعسر مباشرة تسريحه ولا سيما في مؤخره ولهذا كان يستعين عليه بروحاته (الخامسة) وفيه أن الاشتغال بتسريح الشعر لا ينافي الاعتكاف قال الخطابي وفي معناه خلق الرأس وتقليم الأظفار وتطيف البدن من الشعث والدرن انتهى ويؤخذ من ذلك حوار فعل سائر الأمور المساحة كالأكل والشرب وكلام الدنيا وعمل الصعة من حياطة وغيرها وهذا صرح أصحابنا وغيرهم ؛ وعن مالك رحمه الله أنه لا يشتغل في محال العلم ولا يكتسه وإن لم يخرج من المسجد والجمهور على خلافه وهذا الحديث يرد عليه فإن الاشتغال بالعلم وكتاتبه أهم من تسريح الشعر (السادسة) وفيه أن مماسة المعتكف للنساء ومماستهن له إذا كان ذلك بغير شهوة لا ينافي اعتكافه وهو كذلك فلا خلاف فإن كان شهوة فهو حرام وهل يبطل به الاعتكاف؟ ينظر فإن افترق به إرأل أبطل الاعتكاف وإلا فلا . هذا مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم وقال مالك يبطل به الاعتكاف وإن لم يبرأ وأما الجمهور في الاعتكاف فهو حرام مفسد له بالإجماع مع التعمد فإن كان سهيا فبطل الشافعي لا يفسد الاعتكاف وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد يفسد (السابعة) قال ابن عبد البر فيه أن اليدي من المرأة ليست بعورة ولو كانت عورة ما نشرت بهما في اعتكافه لأن المعتكف مهي عن المباشرة قال الله عز وجل (ولا تماشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) واعتزله والذي رحمه الله في شرح الترمذي فقال 'إن كنت أمشيت لمسي عنها تحتص بالعورة فهو قبل المعتكف لم يكن بذلك سيئا' مذهبنا أنه لا ينافي ليس بعورة وهو لا يقول به من مذهب ماله أن أتممة مبطلة فلا اعتكاف أما من ضمن المباشرة على الجمهور فلا شك في أنه غير مبطل لأن يتصل به

الأزال المرحح حيثد عبدالشامعية السطلان وحكى ان العربى عن الشافعى أن
 الهى عن المباشرة هو على الخصوص فى الوطء ثم قال وعسأ له كيف يحمل اللبس
 ههناك على اللبس قصصد وبغير قصصد ويقول المباشرة هما على الجماع قال وهذه
 المناقصة ليس له عنها مرام هذا كلام ان العربى وهو مردود واى مناقصة فى
 هذا والمباشرة واللبس أمران مختلفان فى اللفظ والمعنى فحمل الشافعى رحمه
 الله كلاهما على اللائق به أما حمل المباشرة على الجماع فهو قول ترجمان القرآن
 عبد الله بن عباس وقال به أيضا عطاء بن أنسى رباح والصحاك والربيع بن
 أنس وآخرون وكفى ان المندر فى ذلك الخلاف فقال فى الاشراف المباشرة
 التى هى الله عنها المعتكف الجماع لا اختلاف فيه أعلمه انتهى وأما كونه يرى
 القصد باللبس وإن كان بغير قصد فالاحداث كلها كذلك لو حرج حدثه فلا
 قصد انتقص وصوؤه بالاجماع وطاية ما يتعلق به ان العربى صبيحة المعاغة فى
 قوله تعالى (أو لاستم النساء) وقد عرف أن المعاغة قد تحرج عن ناهيا
 كقوله عاقبت اللص وطارقت العمل وهى هنا كذلك فانه لو لبس امرأته فلا
 حائل متلدداً بها وهى نائمة انتقص وصوؤه ولو حامعها وهى كذلك بطل
 اعتكافه ويبدل لذلك قراءه حمزه والكسائى (أو لاستم النساء) وهى مفسرة
 للقراءة الأخرى ثم إن الشافعى لا يخصص المباشرة المحرمة فى الاعتكاف بالجماع
 بل يعديه إلى المباشرة شهوة أيضا وإن لم يكن جماع كالفيلة واللبس شهوة
 فيحرم ذلك وهل يفسده الاعتكاف إن فعله ؟ المرحح عند أصحاب
 الشافعى أنه إن اقترب به إزال أفسد الاعتكاف وإلا فلا وقد
 تقدم ذلك فى النامة وفيه أنه لا بأس باستخدام الروحة فى مثل ذلك
 وأنه ليس فيه نقص ولا هتك حرمة ولا إصرار بها وقال النووى فى شرح
 مسلم فيه حوار استخدام الروحة فى العسل والطبخ والحبر وغيرها برضاها
 وعلى هذا تطاهرت دلائل السنة وعمل السلف وإجماع الأمة وأما بغير رضاها
 فلا يجوز لأن الواجب عليها تمكين الروح من نفسها وملامة بيته فقط انتهى
 وهذا الذى ذكره إنما هو بطريق القياس فانه ليس منصوصا بشرط القياس

جماواة القرع للأصل وفي الفرع هنا زيادة مائة من الألفاق وهي المشقة الحاصلة من العسل والطحح ونحوهما فلا يلزم من استخدامهما في الأمر الحميم احتمال ذلك في التقييل الشديد ولما نكر هذا الحكم أنه متفق عليه وإنما الكلام في الاستدلال من الحديث والله أعلم ﴿ التاسعة ﴾ استدلل به الخطابي على أن المعتكف ممنوع من الخروج من المسجد إلا لعائط أو نول ووجهه أنه لو حار له الخروج لغير ذلك لما احتاج إلى إحراح رأسه من المسجد خاصة ولما كان يخرج محملته ليعمل حاجته من تسريح رأسه في بيته وقد أكدت ذلك بقولها في بقية الحديث وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الاسان وهي في الصحيحين وقد يقال هذا فعل لا يدل على الوجوب وحواله أنه بين به الاعتكاف المذكور في القرآن وذلك يدل على أن هذه طريقة الاعتكاف وهنائه 'مشروعة' والله أعلم ﴿ العاشرة ﴾ وفيه أن إحراح الرأس من المسجد لا يبطل به الاعتكاف وتماس به نية الاعتناء ويترتب عليه في الإيمان لو حلف لا يدخل بيتاً فأدخل فيه بعض أعضائه كرأسه لم يحنث وبهذا صرح أصحابنا فقالوا 'لو أدخل في الدار يده أو رأسه أو إحدى رجليه لم يحنث وكذا لو مدرجليه وأدخلاه لدار وهو خارجهما لم يحنث وإنما يحنث إذا وضعهما في الدار واعتمد بهما رخص في الدار متعلقاً بشيء وكذا في الخف على خروج من وقطع شعره في فتوة من دخل داراً وحده إن عتمد على خسارة في كن قوادسيه حيث نزع لداخه لم يستفهم يدخل رر عس على به حاة فم دحر ره وحسن وقال شيخنا الاسوى في المهمات 'لو صبغ وحرج بعض منه فيحتمل عتار الأكثر بالمساحة ويتجه 'عتباره' بالنفع لاستقراره في الخينة عنه هاشمه' الاعتماد على الرجل ﴿ الحادية عشرة ﴾ هذا يدل على أن عائسة رضى عنهم لم تكن تعتكف معه كمن كان يعتكف وهو كذلك وقد سرنا روايات الأحرارها كانت حينئذ حائضا ولعل ذلك هو منعت من اعتكافها. وفيها دليل على أنه لا بأس بمسحة الحائض في ترحيل شعر الرأس وغسله ونحو ذلك وهو

١٢٠ — صرح تثيرت رانم

وعنها قالت (أول ما ندي به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، ثم حُبَّ إليه الحلاوة فكان يأتي حراء فيتحنَّث فيه (وهو التمسُّد) الليالي دوات العدد ويترودُّ لذلك ثم يرجعُ إلي حديجة فيترودُّ لئلا يَحْتَمِلَ الحَقُّ وهو في عارٍ حراء فخاءه الملكُ فيه فقال اقرأ ، فقال رسول الله ﷺ فقلتُ ما أبا تقارىء ، قال فأحدثني فعطى حتى بلغ مني الحُمد . ثم أرسلني فقال اقرأ ، فقلتُ ما أبا

أمر مجمع عليه ع الثانية عشرة ع الحجرة صم الحياء المهملة وإسكان الحيم
البيت ، سميت بذلك لساها بالحجارة أو لمعها المال ، قولان لأهل اللغة وأصاف
الحجرة إلى عائشة رضى الله عنها فاعتارسكها بها وإلا فهي للسى ع والله
هذا قوله تعالى (وادكرن مايتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة)

٥٠ الحديث الثالث

وعنها قلب أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم حسب إليه الحلاء فكان يأتي حرأ فتمتحت فيه وهو التعمد السالى دوات العدد ويترود لذلك ثم يرجع إلى حديجة فيترود ذماها حتى خففه الحق وهو في عار حرأ خناه الملك فيه فقال اقرأ فآه رسول الله ﷺ فقلت ما أنا بقارئ قال فأخذني فغطى حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ فعظمى النابية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ فعظمى الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق حتى بلغ ما لم أعلم قال فرحم

بِقَارِيءَ ، فَعَطَّى الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِائَةَ الْجِهْدِ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ اقْرَأْ
فَقُلْتُ مَاذَا يَقَارِيءُ فَعَطَّى الثَّلَاثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِائَةَ الْجِهْدِ ثُمَّ أَرْسَلَنِي
فَقَالَ (اقْرَأْ نَامُ رَاكَ الْكَلَى حَلَقَ حَالَى الْإِنْسَانَ مِنْ عُلْقٍ) حَتَّى
بَلَغَ (مَا لَمْ يَعْلَمْ) . قَالَ فَرَحَعَ بِهَا تَرْحُفُ نَوَادِرُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى حَدِيحَةَ
فَقَالَ رَمَلُونِي زَمَلُونِي فَرَمَلُونِي حَتَّى دَهَبَ عَنْهُ الرُّوعُ ، فَقَالَ يَا حَدِيحَةُ
مَالِي فَأَحْرَهَا أَحْرَ . قَالَ وَقَدْ حَشَيْتُ عَلَى فَقَالَتْ كَلَّا أُنْسِرَ فَوَاللَّهِ
لَا يُجْرِيكَ اللَّهُ أُنْدَا بِإِنَّا لَتَنْصِلُ الرَّحِمَ وَتَصَدَّقَ الْخَدِيثَ وَتَحْمِلُ

بها ترحف نوادره حتى دخل على حديحة فقال رملوني زملوني فرملوه حتى
ذهب عنه الروع فقال يا حديحة مالي وأحرها الحر قال وقد حشيت على . قالت
له كلاً أنشر فوالله لا يجريك الله أُنْدَا بِإِنَّا لَتَنْصِلُ الرَّحِمَ وَتَصَدَّقَ الْخَدِيثَ وَتَحْمِلُ
الكل . وتقرى الصيف ، وتعين على نوائب الحق ثم انطلقت به حديجة حتى
أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد المطلب فقصي دهره من عمه حديجة
أُحَيُّ أُمِّهِ . وكان امرؤ تصرفه في الحمية وكان يكتب الكتب العربية من
العربية من لاجئ مسدوداً كان يكتب وكان شجاعاً كبيراً قد عمى فمات
حديجة أي أس عمه جمع من أس أحييت فقال ورقة بن نوفل ما رى وأحمره
رسول الله ﷺ ما رى فقال ورقة هدا موسى لبي ربي عن موسى يتي
فيها حذاء أكون حياً حين يجرحك قومك فقال رسول الله ﷺ ومجرحي
فقال ورقة عمه لبي ربي رجل قطعا حئت به لا عودي ولا يدركني يومك
أنصرك نصراً مؤزراً (فيه) فوائد - الأولى : حرحره تشد من صريق
عند الرزاق عن معمر ومن صريق يوس من يريد ومن صريق عقش من حله
ثلاثتهم عن الزهري في البداية - قل نووي في شرح مسند هذا الحديث من

الكل وتقرى الصيْفَ وتُعين على نَوَائِبِ الْحَقِّ، ثُمَّ أَنْطَلَقَتْ بِهِ حَدِيحَهُ حَتَّى
 أَنْتَبَهَ وَرَقَّةَ بْنَ نَوْفَلِ بْنِ أَسَدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَرِيِّ بْنِ قُصَيٍّ وَهُوَ ابْنُ
 عَمِّ حَدِيحَةَ أَحْيَى أَيْبَهَا وَكَانَ امْرَأً تَصَرَّ فِي الْحَاهِلِيَّةِ وَكَانَ يَكْتُبُ
 الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ، فَكَتَبَ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْأَنْحِيلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ
 يَكْتُبَ وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ حَدِيحَةُ أَيُّ ابْنٍ عَمِّ
 أَسْمَعَ مِنْ ابْنِ أَحْيَكَ فَقَالَ وَرَقَّةُ ابْنُ أَحْيَى مَا تَرَى؟ فَأَحْبَرَهُ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا رَأَى. فَقَالَ وَرَقَّةُ هَذَا السَّامُوسُ الَّذِي أُرِيَلْ عَلَى

مراسيل الصحابة فان عاتشة رضى الله عنها لم تدرك هذه القصة فتكون سمعها من
 الى ﷺ أو من صحابي ومرسل الصحابي حجة عند جميع العلماء إلا ما انفرد
 به الأستاذ أبو اسحاق الأسمريني (قلت) إنما أرسلت عاتشة رضى الله عنها
 صدر الحديث ثم صرحت برواية ناقصة وهو أكثره عن النبي ﷺ نقولها فقال
 رسول الله ﷺ فقلت ما أنا بقدرى (فان قلت) قد عادت إلى الإرسال من
 قولها فرجع بها ترحف بواذره؟ (قلت) بل هي مستمرة على الرفع فأن لمط الحديث
 قال فرجع - فلا تمكن أن يكون على صمير يعود على عاتشة إذا لو كان كذلك
 لا بد من هو عائد على النبي ﷺ وأتي به بسط العائب كقول القائل قال ريد
 به فعل كذا وكذا والله أعلم هو الثالثة فيه أن رؤيا الأنبياء وحى وكذا قال
 ابن عباس ثم تلا قوله تعالى (إني أرى في المنام أني أذبحك) والوحى فى كلام
 العرب يطلق على الكتاب والاشارة وانكسنة والرسالة والألهام والكلام
 لحي وكل ما أنقبتة إلى غيرك ذكره الخوهرى وغيره وقال فى المشارق أصله
 'الإعلام فى حماء ومرعة ثم هو فى حق الأنبياء على صروب فسماع الكلام
 تقديم ووحى رسالة بواسطة ملك، ووحى يلهم بالقلب والوحى إلى غير الأنبياء

موسى يَأْتِيَنِي فِيهَا حَدَعًا أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ فَوْمُكَ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْخَرَجِي هُمْ؟ فَقَالَ وَرَقَةُ سٌ تَوْفَلِي نَعَمْ لَمْ يَأْتِ
رَحْلٌ قَطُّ مَا حِثَّتْ بِهِ إِلَّا عُودِي وَإِنْ يُدْرِكِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ
نَصْرًا مُؤَرَّرًا» وَهَذَا مِنْ حَدِيثِ حَابِرٍ (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
قَالَ حَاوَرْتُ بِحِرَاءَ شَهْرًا فَلَمَّا فَصِنْتُ حِوَارِي رَلْتُ) وَدَكَرَ
الْحَدِيثَ، وَلِأَنَّهُ إِسْحَاقُ مِنْ رِوَايَةِ عُمَيْدٍ بْنِ عُمَيْرٍ مُرْسَلًا «كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْلُو حِرَاءَ مِنْ كُلِّ سَنَةِ شَهْرًا»

عَمِيَ الْإِلَهَامُ كَالْوَحْيِ إِلَى الْحُلِّ وَعَمِيَ الْإِشَارَةُ (فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَحَوْا نَكْرَةً
وَعَشِيًا) وَقِيلَ فِي هَذَا إِنْ كَتَبَ وَعَمِيَ الْأَمْرُ كَقَوْلِهِ (وَإِذَا أُوحِيَ إِلَيَّ
الْحَوَارِيُّ) قِيلَ أَمَرْتَهُمْ وَقِيلَ أَلْهَمْتَهُمْ أَنْتَ وَقَدْ جَمَعَ اللَّهُ لَدَيْهِ عَلَيْهِ تَفْصِيلًا
وَالسَّلَامُ مِنْهُ مَرَاتِبَ عَدِيدَةٍ جَمْعُ السَّيْرِ فِي الزُّمَرِ (الْأَسْبَاطُ) سَمِعْتُ حَبِيبًا
رَأَى كَمَا ذَكَرْتَهُ (النَّبِيُّ) أَنْ يَسْتَفِي رُوحَهُ الْكَلَامَ بِمَا قَرَأَ عَلَيْهِ مِنْ رَقْعَةٍ سَلَامٍ
(إِنْ رُوحُ الْقُدُسِ يَسْتَفِي رُوحِي أَنْ يَسْأَلَ أَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكُنَ رَقْعَةً وَتَقُو
اللَّهُ وَأَجْلُوا فِي الطَّلَبِ) وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَكَثُرَ مَعْسِرِينَ فِي قُوَّةِ أَعْيُنِ (يَوْمَ كَانَ
لِشَرِّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَجِأَهُ) هُوَ أَنْ يَسْتَفِي رُوحَهُ مَا وَحَى (الْأَلْفُ لُتْ) أَرْبَعٌ
يَأْتِيَهُ الْوَحْيُ فِي مِثْلِ صَلَافَةِ الْخُرْسِ وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيْهِ وَقِيلَ أَنْ ذَلِكَ يُسْتَجْمَعُ
قَلْبُهُ عِنْدَ ثَلَاثِ الْفَصْلَةِ فَيَكُونُ أَوْعَى مَا يَسْمَعُ (الرَّابِعُ) أَنْ تَسْمَعَ لَهُ أَمْتُ رَحْلًا
فَقَدْ كَانَ يَأْتِيهِ فِي صُورَةِ دَجِيَّةٍ مِنْ حَسَةِ الْخَامِسِ أَنْ يَتَرَاوَى لَهُ حَبْرِينَ فِي
صُورِهِ الْإِثْنَيْنِ حَالِقَهُ اللَّهُ فَيَرَاهُ سِتَّةَ حَسِّ (الْسادس) أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ أَعْيُنَ مِنْ
وَرَاءِ حِجَابٍ إِمَّا فِي الْيَقِظَةِ كَمَا فِي بَيْتَةِ الْأَسْرَاءِ وَمَا فِي النَّوْمِ كَمَا قَالَ فِي حَدِيثٍ
مَعْنَاهُ «يُرَوِّدُ الْوَحْيُ أَمْرًا فِي رُبِّي فِي حَسِّ صُورَةٍ فَقَالَ فِيمَ يَحْتَصِمُ الْمَلَأُ

(الأعلى) الحديث، (السامع) رول إسماعيل عليه السلام تكلمات من الوحي قبل
 حبريل فقد ثبت بالطرق الصحاح عن طاهر الشعي أن رسول الله ﷺ وكل به
 إسماعيل فكان يترأى له ثلاث سين ويأتيه بالكلمة من الوحي والشئ ثم وكل
 به حبريل فحفظه بالقرآن والوحي قال السهيلي فهدى سبع صوري كيفية رول الوحي
 على محمد ﷺ لم أر أحداً جمعها كهذا الجمع انتهى وقد جمعها الامام شمس الدين
 ابن قيم الحوزية في الهدى السوي وكأنه أحدها من السهيلي إلا أنه لم يذكر هذا
 السامع وطاير بين أمرين مما تقدم هما واحد خات سبعة مع إسقاطه فقال
 السادسة مأوحاه اليه وهو فوق السموات ليلة المعراج من فرص الصلاة
 وغيرها الساعة كلام الله سبحانه له منه بلا واسطة ملك كما كلم موسى بن عمران
 وهذه المراتمة ثالثة لموسى قطعاً من القرآن وثبوتها ليسا عليه الصلاة والسلام
 هو في حديث الأسراء انتهى فان أراد ما أوحاه إليه حبريل عليه السلام فهو
 داخل فيما تقدم لأنه إما أن يكون حبريل في تلك الحالة على صورته الأصلية
 أو على صورة الآدمي وكلاهما قد تقدم ذكره وإن أراد وحي الله بلا واسطة
 وهو الظاهر فهي الصورة التي أحدها كما قدمتم قال وراد بعضهم مرتبة (ثامنة)
 وهي تكلم الله له كما حاله بغير حجاب وهذا على مذهب من يقول أنه عليه الصلاة
 والسلام رأى ربه مارك وفيه مسألة خلاف بين السلف والخلف وإن كان
 حدوثها مع الله مع أسرى الله عهد كما حكاه عثمان بن سعيد الدارمي
 أحمد صحابة انتهى ويحتسب أن ابن قيم حررية أراد بالمرتبة السادسة وحي
 حبريل عليه السلام بغير ربه وبين ما قبله «اعتبار محل الإيحاء أي كونه كان
 فوق السموات لمحمد ﷺ فانه كره في الأرض ربه من لم عليه أن تتعدد
 أقسامه نوحى باعتباره لبقعه التي هي حبريل راسيها الصلاة والسلام
 وهو غير مسكن لأن قول طاهر الوحي الخصال في الأسراء غيره باعتباره ما في
 رؤية تلك المشاهد من العيب وهو نوع غير لأرض على اختلاف نقاعها ومنه نظر
 والله أعلم ، واعلم أن الرؤيا كانت لمسى وهي وحي وإن كانت لغيره فلا يست

الصالحه) فانه سمي ما يتبع لغير الانبياء من الرؤيا منشرات السوة على طريق التشبيه
فانه ليست من السوة لكنها تشبهها في صورتها وصحتها (فان قلت) قد بقي
ما يشبه وحى السوة وليس منها الالتقاء في الروح، فانه عليه الصلاة والسلام قال
(كان فيما مضى من الامم محدثون من غير أن يكونوا انبياء فان يكن في هذه
الامة أحد معمر) فكيف حصر النبي ﷺ ذلك في الرؤيا (قلت) الرؤيا عامة
في حق كل مسلم لا تختص بأهل الولاية ثم إن لها تأويلان وحكما يرجع فيه إلى
أهل العلم به ويوقف عند ما يقولون فيه بخلاف الالتقاء في الروح فانه محصور
بمخاوص أهل الولاية ثم انه ليس على صحته دليل ولا يرجع إلى قاعدة وليس له أهل علم
يرجع في تفسيره إليهم لاستعادة المعينات منه عريضة بخلاف الرؤيا كما قدمته والله
أعلم بما لا رابعة وخامسة قولها من الوحي ذكر أنوعد الله القرار أن من هه لسان الحسن
قال من حسن الوحي وليس من الوحي فتكون من التمتع ولذلك قال
(في النوم) ورؤيا الانبياء في الصحة كالوحي قال القاصي عياض قد جاء الحديث أنها
حرء من أحرء السوة فلا يعد أن تكون من التمتع (قلت) ويمكن أن يكون لسان
الحسن مع الحرم بأن الرؤيا وحى في الخامسة قوله الصادقة كـ في رواية
المصنف وفي رواية مسندها والجارى في تفسيره - ميرز و -
ش - ر - في رواية مسندها والجارى في تفسيره - ميرز و -
يعني كحديثي رحمه الله في تفسيره - ميرز و -
رؤيا في الأهمية خاصة فتكون السوة كـ - - - -
في مظلة وو كـ في نسخة مستبدح - - - - في - - - -
- - - - (الصدق الصحيح) فتعني - - - - -
صحيح - - - - -
لـ مدة زحى - - - - -
سـ - - - - -
ر - - - - -
- - - - -

محتمل ﴿التاسعة﴾ قال القاصي عياض وغيره إما انتهى عليه الصلاة والسلام بالرؤيا ثلثا يصحأه الملك ويأتيه صريح السورة بعتة فلا تحتملها قوى البشرية فندى بأوائل حصال السورة وتناشير الكرامة من صدق الرؤيا وما جاء في الحديث الآخر من رؤية الصوت وسماع الصوت وسلام الحجر والشجر عليه بالسورة ﴿العاشر﴾ جاء في حديث أنه عليه الصلاة والسلام أنزل عليه صدر سورة اقرأ في اليوم رواه الديلمي في دلائل النبوة من طريق ابن اسحق قال حدثني عبد الملك بن عبدالله بن أبي سميان بن العلاء بن حاربة الثقفي وكان واعي عن بعض أهل العلم قال (كان رسول الله ﷺ يجرح إلى حراء في كل عام من السنة شهرا ينسك فيه) الحديث وفيه (حتى إذا كان الشهر الذي أراد الله تعالى به ما أراد من كرامته من السنة التي نعت فيها وذلك الشهر رمضان خرج رسول الله ﷺ كما كان يجرح لحواره وجرح معه نأمله حتى إذا كانت الليلة التي أكرمه الله تعالى فيها برسائله ورحم العباد به جاءه جبريل عليه السلام بأمر الله قال رسول الله ﷺ جاءني وأنا نائم فقال اقرأ فقلت وما اقرأ فعنتي حتى طبت أنه الموت ثم كشفه عني فقال اقرأ فقلت وما اقرأ فعاد لي مثل ذلك ثم قال اقرأ فقلت وما اقرأ ؟ وما أقولها إلا تنحنا أن يعود لي مثل الذي صنع فقال (اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم) ثم انتهى فانصرف عني وهبت من نومي كأما صورتي قلبي كتانا) الحديث ويحتمل أن يكون هذا هو الأثر المذكور في هذا الحديث وتكون هذه الرواية شادة لمخالفتها للرواية الصحيحة التي فيها أن إرغال ذلك في اليقظة ، ويحتمل أن هذا إرغال متقدم على روالها عليه في النقطة فتكون رلت عليه مرتين الواحدة في النوم ثم الأخرى في النقطة والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ (الحلاء) بفتح الحاء والمد الحلوة قاله النووي ويحتمل أن يراد به المكان الخالي الذي ليس فيه أحد والمعيان متتاربان لهما معايران قال الخطابي حست العرلة اليه لأن معاً فراع القلب وهي معية على التفكير وبها يقطع عن مألومات البشر.

ويتجشع قائم وقال بعضهم المواهب الزمانية تكون مع العرلة ثم تلا قوله تعالى
 (فلما اعترهم وما يعدون من دون الله وهذا له اسحق) الآية وقال السوى
 هو شأن الصالحين وعباد الله العارفين (الثانية عشرة) حراء تكسر الحاء المهملة
 وتحفيف الراء والممد وهو مصروف مذكور على الصحيح المشهور قال اتاوى عياض
 فيه لعتان التدكير والتأنيث والتدكير اكثر من ذكره صرفه ومن أنه لم
 يصرفه ، أراد القعة أو الحلة التي فيها الحل . قال القاضى وقال بعضهم فيه
 حرى مفتحة الحاء واقصر وهذا ليس بشيء قال أبو عمر الراهد والحضاني وغيرهما
 أصحاب الحديث والعواء يحطثون في حراء في ثلاثة مواضع يفتحون الحاء
 وهي مكسورة ويكسرون الراء وهي مستوحدة ويقصرون الألف وهي بمدودة .
 وحرء حل بينه وبين مكة ثلاثة أميال عن يسار الداهب من مكة الى موى وهي
 هذا الحديث فصيلة طاهرة له (الثالثة عشرة) التحث ناخاء المهملة والمون
 والناء المماثلة فسرده في الحديث بأنه التعمد وهو كذلك وأصل الحث الأثم بمعنى
 يتحث يتحجب الحث فكأنه بعبادته يجمع نفسه من الاتم ومثله يتحرج يتحجب
 الحرج ويثم يتحجب الاتم وقوله (امايان دوات العدد) يتعاقب قنوه يتحث
 طرف له أى يتحث الممد ولا يصح أن يتعاقب . التعمد وهو راء . مد
 تحرر كرم . امايان دوات عدد ونيس كدلت على نحو معدور قى
 وهذا التفسير اعترض في سوء كلام عائشة وأصله فيتحث فيه سوء دوات
 العدد وتقدم من دلائل سوءه نسبي (اكر رسول الله ﷺ يخرج حار .
 في كل عام شهرا من السنة يست فيه) اوكد روى ابن اسحق بن روى . سند
 ابن عمير مر سلا كان رسول الله ﷺ (يحاور في حراء من كل سنة شهرا)
 وفي الصحيحين من حديث حابر حدثنا رسول الله ﷺ قال احورت حراء
 شهرا . قصيت حوارى رلت) وذكر اخذت فتبين همد الروايات أن تلك
 المياي كانت شهرا (الرابعة عشرة) فيه أنه عليه الصلاة والسلام كان يتعمد قبل
 السنة وليت شعري كيف تلك العبادة وئى أو عها هي ؟ وعلى أى وجه فعلها ؟
 عماه رى لقا ولا استحصه . آيا . ها كاز مكلفا قد السنة شرعة

أحد من الأسياء المتقدمين أم لا وإما كان يتعمد على سبيل الترفع؟ هذه
مسألة خلاف في الأصول ، رجع القاصي أبو بكر الباقلاني المنع من ذلك وعراه
لمهور المتكلمين ورجح ابن الحاح وغيره تكليفه بشرع من قبله وتوقف
في ذلك امام الحرمين والعراقي والآمدني وحيث قلنا بتكليفه بشرع من قبله
فقبل هو آدم وقبل نوح وقبل ابراهيم وقبل موسى وقبل عيسى وقبل جميع
الشرائع شرع له وعلط هذا القول فان شرائعهم تختلف في العرود فلو كلف
جميعها لزم أن يحاطب في الفعل الواحد بأمرين متباينين وهو باطل ، فلعل
مراد هذا القائل أنه يحير بين جميع الشرائع فيعمل ما يشاء ، قال القاصي عياض
ولا خلاف بين أهل التحقيق أنه قبل سوته عليه السلام وسائر الانبياء منشرح
الصدر بالتوحيد والايمان بالله لا يلبق به الكفر ولا الشك في شيء من ذلك
ولا الجهل به ولا خلاف في عصمتهم من ذلك خلافا لما حوره انتهى ^{في} الخامسة
عشرة ^{في} قال بعضهم تروده عليه الصلاة والسلام في تحبسه يرد قول الصوفية أن
من أحلص لله عز وجل أول الله عليه طعاما والى عليه الصلاة والسلام كان
أولى بهذه المنة لأنه أفضل الشر وكان يترود ^{في} السادسة عشرة ^{في} قولها (ثم
رجع الى حديثه) هي بنت حويلد بن أسد بن عبد العري بن قصي بن كلاب روح
لسي ^{عليه السلام} بن روحا وهو ابن خمس وعشرين سنة وهي أم أولاده كاهم إلا ابراهيم فإنه
من مارية رضى الله عنه وأبو راحه ولم يترود غيرها في حياتها وأقامت معه أربعين
سنة وشبرا تم توفيت قبل المحجرة ثلاث سنين على الصحيح المشهور بعد وفاة
أبي طالب ثلاثة أيام وهي أفضل أمهات المؤمنين على الصحيح المختار ، وقبل
مائة رضى الله عنه أجمعين ، والمراد برحوعه الى حديثه الرجوع الى منزله
^{في} سابعة عشرة ^{في} القصير في قولها فتروا لمنلها يعود الى الليالي ويفهم من هذا
الكلام أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يقصر في المحاورة على سهرى السنة بل
كان يتكرر ذلك منه وقد تقدم ما في ذلك والراد كما قال أهل اللغة الطعام الذي
يستصحبه المسافر ^{في} الثامنة عشرة ^{في} قولها حتى فتحه بكسر الحيم وبعدها
همزة مفتوحة وفيه امة ما به فحاه فتح الحيم والهمزة لعتان مشهورتان حكاهما

الجوهرى وغيره ومعناه جاءه نعمة وهو كذلك فانه عليه الصلاة والسلام
 لم يكن متوقفا للوحى وفى رواية السجاري حتى جاءه الحق والمراد الأمر الحق
 وهو الوحى الكريم وكان ذلك فى شهر رمضان كما تقدم فى الرواية التى ذكرها
 من دلائل السنة للسبب وكان يوم الاثنين فى صحيح مسلم عن أنى قتادة أنه
 عليه الصلاة والسلام سئل عن صوم يوم الاثنين فبلى فيه ولدت وفيه أرل على
 التاسعة عشرة العار بالعين المعجمة والمعار زيادة ميم أوله والمعار زيادة
 ميم أوله وهاء آخره معنى واحد قال الجوهرى هو كالكهف فى الحل قال
 والكهف كالبيت المقور فى الحل وقال فى المحكم العار كالكهف فى الحل
 وقال اللحياني هو شبه البيت فيه وقال ثعلب هو المحصن فى الحل وكل
 مطمئن من الأرض عار انتهى وقال ابن الأثير فى النهاية هو الكهف راد الووى
 والتب فى الحل كذا فى شرح مسلم وقال فى شرح السجاري هو القف فى
 الحل وهو قريب من معنى الكهف العشرون غاءه الملك هو فتح اللام وهو
 حزين هـ بلا خلاف فى الحادية والعشرون قوله (قلت ما أنا بتارى) قال
 الووى معناه لأحسن القراءة فى نافية هذا هو الصواب وحكى القاصى عياض
 فيها حلاه بين المعنى ميم من جاءه من الله من غير واسطة وهو محمود
 من الله من غير واسطة أى ويصح قبول من تبارك من غير واسطة
 من ربه من غير واسطة أى من غير واسطة أى من غير واسطة
 وكذا من ربه من غير واسطة أى من غير واسطة أى من غير واسطة
 يتبع عسى مع حتى لا يكون هـ مع من ربه من غير واسطة
 تبارك من ربه من غير واسطة أى من غير واسطة أى من غير واسطة
 قرأه من ربه من غير واسطة أى من غير واسطة أى من غير واسطة
 أى من ربه من غير واسطة أى من غير واسطة أى من غير واسطة
 ويؤيد هذا القول من ربه من غير واسطة أى من غير واسطة
 أى من ربه من غير واسطة أى من غير واسطة أى من غير واسطة
 أى من ربه من غير واسطة أى من غير واسطة أى من غير واسطة

يلقيه اليه فامتنع النبي ﷺ من ذلك ثم أحاب اليه (فان قلت) يارم على ما
ذكرته من الاحتمال محذور وهو محالة النبي ﷺ للملك فيما ياتيه به عن الله
تعالى (قلت) لم يتحقق أولاً أنه ملك ولأنه المأمور به عن الله تعالى وتعالى
القبعة مع حديجة وورقة يدل على ذلك ﴿ الثانية والعشرون ﴾ قوله فعطى العيين
المعصية والطاء المهمة معناه صمى وعصرني يقال غطه وعته وصعطه وعصره وحقه
وعصره كله صمى واحد وقوله حتى لمع من الجهد يحور في الخيم الفتح والصم
لعتان وهو العاية والمشفة ويحور في الدال العب والرفع (فالأول) على أن
فاعل لمع صمير يعود على حريل أي لمع حريل من الجهد (والثاني)
على أن الجهد فاعل أي بلغ الجهد من ملعه وعايته ، قال النووي ومن ذكر
الوجهين في نصب الدال ورفعهما صاحب التحرير وغيره وقوله ثم أرسلني أي
أطلقني قال النووي قال العلماء والحكمة في العط شعله عن الالتفات والمبالغة
في أمره باحصار قلبه لما يقوله له وكرره ثلاثا مبالغة في التنبيه فيه أنه ينبغي
للمعلم أن يحتاط في تنبيه المتعلم وأمره باحصار قلبه ، وقال السهلي كأن في
ذلك إظهارا للشدة والحد في الأمر وأن يأخذ الكتاب بقوة ويترك الأناه
فانه أمر ليس بالهويي قال وعلى رواية ابن اسحاق أن ذلك كان في يومه يكون
في تلك العطات الثلاث من التأويل ثلاث شدائد يتلى بها أولاً ثم يأتي الفرح
والروح وكذا كان. بقي هو وأصحابه شدة من الجوع في شعب الحيف حين
تعاقدت قريش أن لا يبيعوا منهم ولا يتركوا ميرة تصل إليهم وشدة أخرى من
الخوف والايعاد بالقتل وشدة أخرى من الاحلاء عن أحب الأوطان إليه ثم
كانت العاقبة للمتقين انتهى وعلى ماقدمته في الفائدة قلبها من الاحتمال تكون
حكمة العط إرامه بالتلقى عنه والمتابعة له في القراءة والله تعالى أعلم ﴿ الثالثة
والعشرون ﴾ قال السهلي انترع بعض التابعين وهو شريح القاضي من هذا أن
لا يصرب الصبي على القرآن إلا ثلاثا كما عط حريل محمدا عايبهما السلام ثلاثا
﴿ الرابعة والعشرون ﴾ قال المهلب فيه من المقه أن الاسان يذكر ويذهب إلى
عمل الحير عما عليه فيه مشقة ﴿ الخامسة والعشرون ﴾ فيه دلالة واضحة على

أن أول ما رل من القرآن أقرأ وقد صبح ذلك عن عائشة وروى عن أبي موسى الأشعري وعبيد بن عمير قال النووي وهو الصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف وفيه قولان آحران (أحدهما) أن أول ما رل (يا أيها المدثر) رواه مسلم في صحيحه عن حار بن عبد الله وأبي سلمة بن عبد الرحمن قال النووي وهو ضعيف بل باطل وإنما رلت بعد فترة الوحي (ثانيهما) أن أول ما رل سورة الفاتحة قال بعض المعسرين وورد فيه حديث رواه البيهقي في دلائل النبوة وقال هذا مقطع فان كان محموطا فيحتمل أن يكون حبرا عن رولها بعد ما رلت عليه (أقرأ باسم ربك) و (يا أيها المدثر) وقال النووي بعد ذكره هذا القول بطلانه أظهر من أن يذكر في السادسة والعشرون وقال أبو الحسن بن القصار من المالكية فيه رد على الشافعي في قوله إن (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من كل سورة وهذه أول سورة رلت عليه لم يذكر فيها بسم الله الرحمن الرحيم قال النووي وحواب المثنيتين لها أم سلمة رلت أول لابل رلت السمله في وقت آخر كما رل باقي السورة في وقت آخر وقال السهيلي في قوله أقرأ باسم ربك وحب استفتاح القراءة بسم الله غير أنه أمرهم لم يبين له نأى اسم من أسماء ربه يستج ؟ حتى جاء البيان بعد في قوله بسم الله بحراها ومرساها ثم قوله وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ثم كان بعد ذلك يزل حريه في السلاة بسم الله الرحمن الرحيم مع كل سورة وقد امتت في سواد المصنوع الإجماع من بعده في ذلك فسمى من قرآن قبل ولا يسم قول الشافعي أنها آية من كل سورة ولا من الفاتحة بل هي آية من كتب الله معتزة مع السورة وهو قول داود وأبي حنيفة وهو قول ابن ثنوة من أنصف (فت) إذا كان حريه عليه السلام رل بها مع كل سورة فهي من سورة إذ ليست سورة مفردة الإجماع ولا يريد عدد السور عمدا كروه زيادة كثيرة والله أعلم بخ السابعة وحشرون كما قل السهيلي في قوله أقرأ باسم ربك أي ابتك لا تقرأ محولك ولا نصبة بسك ولا تعرفت ولكن أقرأ مفتتحا باسم ربك مستعينا به فهو يعلمك كما حقت وكما رعت في الدم ومعمر الشيطان بعد

ما خلقه فيك كما خلقه في كل انسان والآيتان المتقدمتان لمحمد والآحترتان
 لأئمتيه وهما قوله (الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم) لأنها كانت أمة
 أمية لا تكتب فصاروا أهل كتاب وأصحاب قلم، فتعلموا القرآن بالقلم وتعلمه
 منهم تلقيا من حبريل رل على قلبه نادى الله ليكون من المرسلين انتهى
 ﴿ التامة والعشرون ﴾ قوله فرجع بها أى بالآيات المذكورة من قوله اقرأ
 إلى قوله يعلم، والرحمان الاضطراب وشدة الحركة ﴿ التاسعة والعشرون ﴾ قوله
 (نوادره) كذا في رواية المصنف ومسلم في صحيحه وهو مفتوح البناء الموحدة
 وكسر الدال بعدها راء مهملة جمع نادرة وهى اللحمة التى بين المنكب والعقب
 تصطب عنده فرع الانسان قاله أبو عبيد وسائر أهل اللغة والعرب، وفي رواية
 السحارى ومسلم أيضا يوحف فؤاده وهو القلب على المشهور وقيل ناطه وقيل
 غشاؤه وقيل عيه وقيل القلب مصعة من الفؤاد معلقة بالباط ولا تنافى بين
 الروايتين فكان الرحمان في النوادر والفؤاد، ولعل رحمان الفؤاد ملامر لرحمان
 النوادر والله اعلم قال النووي وعلم حديثه رحمان فؤاده والظاهر أنها رأته
 حقيقة ويحور أنها لم تره وعلمته بقرائن ومجودة الحال ﴿ الثلاثون ﴾ قوله
 رملوني رملوني كذا هو في الروايات مكررا مرتين ومعناه عطوني بالشيء ولعوبى
 بها والروع مفتوح الراء وبالعين المهملة الفرع ﴿ الحادية والثلاثون ﴾ قال بعضهم
 في كونه عليه الصلاة والسلام لم يحجر شيء حتى ذهب عنه الروع دليل على أنه
 لا يسعى أن يسأل الفارع عن شيء من أمره مادام في حال فرعه وحكى عن
 مالك وغيره أن المدعور لا يلزمه بيع ولا إقرار ولا غيره في حال فرعه ﴿ الثانية
 والثلاثون ﴾ قوله (قد حشيت على نفسي) قال القاضى عياض ليس هو بمعنى
 الشك فيما أتاه من الله نكته رء حتى أنه لا يقوى على مقاومة هذا الأمر
 ولا يقدر على حمل أعناء النوحى فبرهق نفسه أو تكون هذا لأول ما رأى
 التناشير في النوم واليقظة وسمع الصوت قبل لقاء الملك وتحققه رسالة ربه
 فيكون حاف أن يكون من الشيطان فأما مسدءاه الملك برسالة ربه سبحانه
 وتعالى فلا يحور عليه الشك فيه ولا يحشى من تسلط الشيطان عليه وعلى هذا

الطريق يحمل جميع ماورد من مثل هذا في حديث المبعث قال النووي في شرح مسلم وهذا الاحتمال الثاني ضعيف لأنه خلاف تصريح الحديث بأن هذا كان بعد عطف الملك وإتيائه بأقرأ باسم ربك انتهى قال في شرح البحارى بعد نقله كلام القاضى ويكون معنى حشيت على نفسها أنه يحجرها عما حصل له أو لأمس الخوف لا أنه في الحال حائف، وقال السهيلي تكلم العلماء في معنى هذه الحشية بأقوال كثيرة فذهب أبو بكر الاسماعيلي إلى أنها كانت قبل أن يحصل له العلم بأن الذى جاءه ملك من عند الله وكان أشق شيء عليه أن يقال عنه محبون قال ولم ير الاسماعيلي أن هذا محال في مبدأ الأمر لأن العلم الضروري قد لا يحصل دفعة واحدة وصرح مثلاً ناليت من التمتع تسمع أوله فلا تدري أنظم هو أم نثر - فإذا استمر الانشاد علمت قطعاً أنه قصد به قصد 'نظم' كذلك لما استمر الوحي وافتردت به القرائن المقتضية للعلم التقضى حصل العلم القطعى وقد أنى الله عليه بهذا العلم فقال (آمين الرسول عما أُرسل إليه من ربه) إلى قوله وملائكته هايمانه عليه السلام بالله وملائكته بما نكسى موعود عليه دلوالب الخربل كما وعد على سائر أفعاله المكتسبة كنت من أفعال القلب أو الحوارح قال وقد قيل في قوة تشديد حسنت على نفسها أى حشيت أن لا انتهص بأعناء السوء وأن أضعف ما يهين ثم أُرز الله حشيته وورقه الأيدى والقوة واشتد ربه وشدته في حشيته كذب من قوم ربه ولا غرو منه شر محض من تنبؤ ولا رية سيديه ما يحسبه لشره يهون عليه عسر ربه تبتكي حشية ومحبت في قلبه كل شعاعة وقوة تنسى الله واللائون منه أنه من ربه ممة يسعى له أن يتشارك فيها من يبق مصحه ورثه ومعرفة له ربه و - وهو - قوه كذا) بفتح الكاف وتشديد اللام مقصور وهى هاء كمة ش و بعد وهو أحد معديب وقب تكون معنى حتى وعنى المستهتبه وقوفها (لشر) يحور منه قنع الهمة ووصلها يقال امرته و سرته وسرته معنى ثلاث لغات في الخامسة والاربعين قولها لا يخرج ربه اصعبه في روتة يصم نياء شاة من تحت ويسكن حواء المعجزة وهذا ربه مشاة من محب يصب

من الحرى وهو المصيبة والخوان وقد عرفت أن روايتنا هي من طريق معمر
 لكن مسلم في صحيحه رواه بهذا اللفظ من طريق يونس وعقيل ورواه من طريق
 معمر بلفظ يجر بك الخاء المهملة والنون ويحور حيث قد فتح أوله وصم ثالثة ،
 وصم أوله وكسر ثالثة فانه يقال من الحرى حره وأجره ثلاثي ورباعي هكذا
 صطله القاصى عياض والنووى عن روايات مسلم رحمه الله فأما أن يكون وقع
 لهما في ذلك الخلل أو في صطلها أو عن معمر روايتان (السادسة والثلاثون) ﴿
 قولها (إنك لتصل الرحم) بكسر الهمزة على الالتداء قال النووى كذا الرواية
 وهو الصواب انتهى وصلة الرحم الاحسان إلى الأقارب على حسب حال
 الواصل والموصول فتارة يكون بالمال وتارة يكون بالخدمة وتارة بالزيارة
 والسلام وغير ذلك (السابعة والثلاثون) ﴿ قولها وتصدق الحديث «فتح أوله
 وإسكان ثايه وصم ثالثة يقال صدق الحديث وصدق في الحديث يتعدى نفسه
 ويحرف الحر (السابعة والثلاثون) ﴿ الكل بفتح الكاف وتشديد اللام
 وأصله انقل وممه قوله تعالى (وهو كل على مولاه) وهو من الكلال وهو
 الاعياء ويدخل في حمل اسكل الاساق على الضعيف واليتيم والعيال وغير
 ذلك (تسعة والثلاثون) ﴿ قره وقرى صب فتح أوله حاقير - صيب
 أقر به بفتح الهمزة قرى بكسر القاف مقصور وفتحها ممدود ويقال تطعام
 الذى يصب به قرى بالكسر والتقص ويقال نفاعله قاركقاص (الأربعون) ﴿
 النوائ جمع نمة وهى الخادنة وإي كانت نوائ الحق لأن السائة قد تكون
 في الخير وقد تكون في الشر قال لبيد

نوائ من خير وشر كلاهما فلا الخير ممدود ولا الشر لارب

(الحادية والأربعون) ﴿ قال النووى قال العلماء معنى كلام حديثه رضى الله
 عنها (إنك لا يصيبك مكروه) لما جعل الله فيهم من مكارم الأخلاق وكرم الشئائل
 وذكر صروها من ذلك وفي هذا دلالة على أن مكارم الأخلاق وحصل الخير
 سبب للسلامة من مصارع السوء (الثانية والأربعون) ﴿ فيه مدح الانسان
 في وحيه في بعض الاحوال لمصلحة تقتضى ذلك فال ان يطال وليس بمعارض

[illegible]

عادة العرب في آداب خطاطهم يحاطب الصغير الكبير بياغم احتراماً له ورفها
لمرتنته ولا يحل هذا العرص قولها يا ابن عمي هذا تكون تكلمت باللفظين
واقه أعلم ﴿التاسعة والاربعون﴾ قول ورقة (ابن أحي) مسبوب عل البداء
وحرف البداء محذوف أي يا ابن أحي والصحيح عند ابن مالك حوار حذف
حرف البداء مع اسم الجنس على قلة ومافا للكوفيين وقال الصريون لا يمحور
ذلك الا في شذود أو ضرورة ﴿الحسون﴾ الباموس بالنون والسين المهملة
المراد به هيا حبريل عليه السلام كما نقل النووي الاتفاق عليه قال الهروي سمي
بذلك لأن الله تعالى حصه بالغيب والوحي قال أهل اللغة والعرب الباموس
في اللغة صاحب سر الخير والحاسوس صاحب سر الشر ويقال عمت السر بفتح
النون والميم أمسه بكسر الميم عسا أي كتمته وعت الرحل وبامسته ساررته
﴿الحادية والحسون﴾ قوله «الذي أنزل على موسى» كذا في الصحيحين وغيرهما
وهو المشهور قال النووي وروياه في غير الصحيح يرل على عيسى وكلاهما
صحيح انتهى وقال السهيلي إنما ذكر موسى ولم يذكر عيسى وهو اقرب لأن
ورقة كان قد نصر والصارى لا يقولون في عيسى أنه نبي يأتيه حبريل إنما
يقولون فيه أقوما من الاقاييم الثلاثة اللاهوتية حل ما سوت المسيح واتحد
به على اختلاف بينهم في ذلك الحلول، وهو أقنوم الكلمة والكلمة عندهم عبارة
عن العلم فذلك كان المسيح في علمهم يعلم الغيب ويحرم ما في عد فلما كان هذا
من مذهب الصارى الكدنة على الله المدعين المحال عدل عن عيسى الى موسى
لاعتقاده أن حبريل كان يرل على موسى لكن ورقة قد ثبت ايمانه بمحمد عليه
الصلاة والسلام وروى الترمذي أنه علمه الصلاة والسلام رآه في المنام وعليه
ثياب بيض (قلت) وروى أبو يعلى الموصلي وأبو بكر البرار في مسندهما من
طريق محال عن الشعبي عن حابر بن عبد الله أن النبي ﷺ (سئل عن ورقة
ابن نوفل فقال أنصرتني في بطن الحمة عليه سدس) وروى البرار أيضاً باسناد
صحيح من حديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ (لا تسوا ورقة فأني رأيت
له حبه أو حبتين) والظاهر أن ورقة لم يكن متمسكاً بالبدل من الصراية

وإنما كان متمسكا بالصحيح منها الذي هو على الحق فلم يكن يعتقد هذا الاعتقاد فيحتمل عدى أن يحاب عن ذكر موسى دون عيسى عليها السلام بأن حرييل عليه السلام جاء لموسى لشرعية متدأة غير مسية على شريعة قلبها وكذا كان محبته لمحمد ﷺ بخلاف عيسى فانه انما جاءه لشرعية مقررة للشرعية التي قلبها وهي شريعة موسى لا تحالها الا في يسير من الاحكام ولعل هذا هو السبب في قول الحسن المستمير للقرآن (انا سمعنا كتابا أنزل من عند موسى) مذكروا موسى ولم يدكروا عيسى وهو أقرب وهو بطير هذا الحديث سواء وافقه أعلم ﴿ الثانية والمحسون ﴾ قوله (ياليتي فيها) أى في أيام السوء ومدتها قاله النووي ويحتمل أن يريد أيام المحاربة والدعوة فانه قد أدرك مبدأ السوء وقوله حدثنا بالحيم والذال المعجمة يعنى شافنا قويا حتى أنا لم في نصرتك والاصل في الحذع للدواب وهو ما استعاره والزواية عند المصنف وفي الصحيحين وغيرهما حدثنا بالبصب قال القاصي عياض ووقع في رواية ابن ماهر في مسلم حذع بالرفع وكذلك هو في رواية الاصل في البخاري وهذه الرواية ظاهرة التوجيه وأما البصب فاحتلف العلماء في توجيهه فقال الخطابي والمارري وغيرهما نصب على أنه حر كان المحذوفة تقديره ليتنى أكون فيها حدثا وهذا يحكى على مذهب الكوفيين (قلت) واحتار ابن مالك حوارته على قلة ولم يكن ذلك بعد أب ولو ، ومنه قول اساعر

من لد شولا طلى اثلاثها

أى من لدر كانت شولا انى أن تلاءم ولده. وقل قاصي عياض ظاهر عدى أنه مصوب على الحال وحر ليت قوله فيها قل السوء وهذا لدى احتار القاصي هو الصحيح الذى احتاره أهل التحقيق والمعرفة من شيوخنا وغيرهم من يعتمد « الذالة والمحسون ﴾ قوله أكون حيا حين يخرجك قومك أى يصطرونك حروك كما وقع في المحرة انى المدينة فأنهم لم يباشروا حراجه بل حرصوا على عدم حروحه ولكسبهم اضطروا ذلك ثم فعوه معه من الادى ومنعه إقامة لدين وعادة ربه وفي تزيين او كتابين من قريه هي

أشد قوة من قرينتك التي أحرحتك) ﴿ الزامه والمحسوس ﴾ قوله (أو محرجي
 م) متح الممرة والواو وكسر الحيم وفتح الياء وتشديدها وهو جمع محرج وأصله
 محرجوى فادعمت الواو في الياء فالياء الاولى ياء الجمع والثانية ضمير المتكلم وفتح
 للتحذف لثلاثا تحتجمع الكسرة والياء أن بعد كمرتين قال النووى هكذا الرواية
 ويحور تحفيف الياء على وجه والصحيح المشهور تشديدها وهو مثل قوله تعالى
 « تمصرخي » ﴿ الخامسة والمحسوس ﴾ قول ورقة « نعم » يحتمل أن يكون
 علمه من كتب أهل الكتاب وعلمائهم فقله نقل ، ويحتمل أنه قاله لاستقراء
 وتمحرة فعلى الأول قوله (لم يأت رجل قط عما حدث به الا عودى) حرج
 محرج التسلية له وأن هذا شأن الأشياء فلك أدى قومهم لهم وصدرهم على ذلك
 وعلى الثانى يكون هذا الكلام حرج محرج الدليل والاستشهاد لصحة ما قاله
 ﴿ السادسة والمحسوس ﴾ فى رواية اس اسحق أر ورقة قال (لتكديه ولتؤديه
 ولتخرجه) فقال او محرجى م فقال السهيلي فى هذا دليل على حب الوطن وشدة
 معارفته على العس فانه قال له (لتكديه) فلم يقل شيئا ثم قال (ولتؤديه) فلم يقل
 له شيئا ثم قال (ولتخرجه) فقال أو محرجى م قال وأيضا فانه حرم الله وحوار
 بينه وولده أبيه اسمعيل ، فلهذا محرك نفسه عدد د كسر الحروف منه ما لم
 تتحرك قبل ذلك قال والموضع الدال على تحرك العس وتمحرفها ادحال الواو
 بعد الف الاستعظام مع احتصاص الاحراج بالسؤال عنه وذلك أن الواو ترد
 إلى الكلام المتقدم وتشعر المحاطب بأن الاستعظام على حبة الانكار أو التكلف
 لكلامه والتألم منه انتهى وقال النووى فى شرح البحارى استبعد السبى عليه السلام
 أن يحرجوه من غير سبب فانه لم يكن منه فيما مضى ولا فيما بعده سبب يقتضى
 إحراجا بل كانت منه الاسباب المتكاثرات والمحاسن المتطاهرات الموجبات
 لإكرامه وابراله فأعلا الدراجات انتهى ﴿ السابعة والمحسوس ﴾ قوله (وإن يدركنى
 يومك) كذا فى رواية المصنف والصحيحين وغيرهما وفى رواية اس اسحق
 ن درست ذلك اليوم) قال السهيلي والاول هو القياس لأن ورقة سابق
 ماوجه دراسته هو نبي ندره من نأتى بعده كالحاء (أشقى الناس من أدركه

الساعة وهو حي) قال ورواية ابن اسحق لها أيضا وحه لأن المعنى ان أردت
اليوم فسمى رؤيته إدراكا وفي التبريل (لاتدركه الابصار) أى لاتراه على
أحد القولين انتهى وقوله يومك أى وقت إحراك أو وقت انتشار صوتك
﴿التاسعة والخمسون﴾ قوله (مؤدرا) صم الميم وفتح الهيرة والراى وتشديدها
وبعدها راء مهملة أى قويا فالعالم من الارر وهو التسوة والعون وقال القاصى
عياص كذا جاءت الرواية مؤدرا قال بعضهم أصله موردا لأنه من وارتت أى
عاوت ويقال فيه آردت قال ويحتمل أن الالف سقطت إذ لا أصل لمؤدري في
الكلام ورحح القاصى عياص الأول قال ولو كان على ماذهب اليه هذا القائل
لسكان صواب الكلام مؤدرا بكسر الراى . وذكر في المشارق أن قوله مؤدرا
يهر ويسهل ﴿التاسعة والخمسون﴾ قال والذى رحمه الله في نكت ابن الصلاح
يسمى أن يقال إن أول من آمن من الرجال ورقة بن نوفل لهذا الحديث فان
فيه أن الوحى نزل في حياة ورقة وأنه آمن به وصدقه وذكره في الصحابة أبو
عبد الله بن مده وقال احتلف في اسلامه قال والذى وما تقدم من الاحاديث
يدل على اسلامه وقال ابن اسحق في السيرة أول من آمن حديجة ثم على وهو ابن
عشر سنين ثم زيد بن حارثة ثم أبو بكر وظهر اسلامه وحكى والذى كوفى على
أول ذكره عن كثير الصحابة وحكى ابن عبد البر الاتفاق عليه وقال
أبو عبد الله الحاكم لا أعلم حلاه من أصحاب التواريخ أن عليا أولهم إسلاما
وأبكر هذا الاجماع على الحاكم وذهب آخرون الى أن أب بكر مصدق أول
الصحابة اسلاما وقيل زيد بن حارثة وادعى العلى بن ابي طالب اتفاق العلماء على أن أول
من اسم حديجة وأن اختلافهم إنما هو في أول من أسلم بعدها قال الشيخ
أبو عمرو بن الصلاح والاورع أن يتل أول من أسلم من الرجال الاحرار
أبو بكر من النسيان لاحداث على ومن النساء حديجة ومن الموائى زيد ومن
النبي بلال والله أعلم ﴿استور﴾ (ينقت) ماوجه يريد المصنف رحمه الله
هذا الحديث في هذا الباب وليس فيه ذكر اعتكاف ولا محاورة وإنما فيه التعمد
بجاءه و... من التعمد لا اعتكاف ولا عم لا يدل على الاخص (قلت) قدتين يعبر

هذه الرواية أنه كان يحاوره في الصحيحين من حديث حار حدثنا رسول الله ﷺ قال حاورت بحراء شهرا فلما قصيت حوارى برئت ودكر الحديث وروى ابن اسحق من حديث عبيد بن عمير مرسلا (كان رسول الله ﷺ يحاور في حراء من كل سنة شهرا) وقد تقدم ذكر ذلك وتقدم الخلاف في أن المحاورة بمعنى الاعتكاف أم لا فان كانت بمعنى الاعتكاف فالحديث حسنة مطابق للتبويب ثم يحتمل أن يكون ذلك المكان من حراء مسجداً ويحتمل أن يحتاج به من يحور اعتكاف الرجل في مسجد بينه وهو المكان المهيأ للصلاة فيه وان كان معنى المحاورة غير معنى الاعتكاف فالإدواردة المذكورة في تنويب المصنف أيضا ولذلك صرح بذكرها في التبويب وعطفها على الاعتكاف والله اعلم

ثم محمد الله الحرة الزايع من طرح التثريب ويليها الحرة الحامس وأوله كتاب الخ

اطلوا كتاب كشف الشهات عن اهداء القراءة وسائر القرب للأموات
مكتاب حلا من هذه المسألة عامها . وحل مشكلها ، حوى من جميل
المقول وحليل المعقول ما لم يحو به كتاب في موضوعه ولم يقتصر على هذه
المسألة بل جمع كل المسائل المرتبطة بها (من بيان الاستئجار على القراءة وغيرها
من العبادات وما يحور فعله بالبيان عن الحى من العبادات ، وما يطلب
قصاؤه عن الميت من دين وكفارة وصدقة وحج وصوم وغيرها ، وما يفعل
ما يوصى به من هذه الأمور . وما تندب أو تحب الوصية به ، وما ورد مما
يقال عند المحتصر والميت وعند القبور وسائر ما يقع الميت ، والاحاديث
الواردة فى فصل قل هو الله أحد . والواردة فى فصل لا إله إلا الله ، والعنافة
الكبرى والصغرى واسقاط الصلاة) — ولم يقتصر فى هذه المسألة كلها على
مدى واحد بل نقل عن أئمة المذاهب الاربعة وغيرها بقولا متعددة وحمل
للأدلة على وصول البواب للاموات وللأحياء محققا خاصا ذكرت فيه
الأدلة من حاشي الانساب والمبع تفصيل شاف كاف لم يحتج منه فى كتاب

١٥٤ ١٥٠ جامعة القاهرة

فهرس الجزء الرابع من كتاب طرح التثريب في شرح التقريب

صمعة	المصوع	صمعة	المصوع
٢	كتاب الركة وحديث أنى	١٦	معى المعاء
	هريرة (إذا مارب النعم لم يعط	١٧	معى الحرح وهل حرح الهيمة
	حقها) الح ، وتحريمه		هدر غير مصبون ، والكلام على
٥	معى (الرب) و (النعم)		سائر إتلافاتها
٦	معى (تسليط النعم عليه)	١٨	قبة الكلام على إتلافاتها
	والاستدلال على وحبوب الركة	٢٠	معى قوله (والمعدن حار) وقوله
	فى النعم		(والنر حار) ومعى الزكار
٧	معى الكر وفيه بحث نفيس	٢١	المداهب فى ركة ما وحده المسلم
	حدأ		من دفين الخاهلية
٩	معى (الشجاع) المتوعد به .	٢٢	تخصيص الشافعية الزكار بما يكون
	والخير		فى موات دون غيره
١٠	حساب مانع الركة آخر الناس .	٢٣	هل يشترط فى الزكار بلوعه
	وفى الحديث الرد على المرحنة		الصاب . وما مصرفه وهل هو
	وسان ذلك		حاص بالذهب والفضة أم عام فى
١١	معى الحار وهل يؤخذ منه		غيرها
	أن فى المال حقوقاً غير زركة	٢٤	هل يشترط فى وحبوب الخمس فى
١٢	معى قوله (نطح لها) ومعى		الركر أن يكون واحداً مسمأ
	(القاع) و (الفرقر) وقوله (أوى		وهل الذى يجرحه الواحد أم
	م كانت)		الحاكم . وهل مثله فى وحبوب
١٣	معى اعتناء		الجلس المستخرج من معدن أم لا
١٤	بحث فى ركة الخيل . ومعى	٢٥	(باب إذا لم يجد من يقبل صدقته
	المرح وفوائد أخرى حسة		فلا حرح عليه) الحديث الأول
١٥	(الحديث الثانى) حديث أنى هريرة		حديث أنى هريرة (لا تؤء الساعة
	(المعاء حار) الح وتحريمه		حتى يكثر فىكم المال) الح

- ٢٦ تحريم الحديث
٢٧ صبط كلبة (هم) في الحديث
ودكر معاهها . وكثرة المال في
آخر الزمان ، وبدب المبادرة الى
الصدقة ، وحكم ما إذا لم يجد
من يقبلها
٢٨ بيان المراد من (قص العلم) و
(اقتراب الزمان) ومعنى (المرح)
الح
٢٩ الحديث الثاني حديث أبي هريرة
(والذي نسي محمد لده لو أب
أحد أعدى دهما) الح وتحريمه .
وهل يجوز الحلف بغير تحليف
٣٠ شرح بعض ألفاظ الحديث وما
يستفاد منه
٣١ حوار الاستقراض
» (باب بيان المسكين) وحديث أبي هريرة
(ليس المسكين بهذا الطواف) الح
٣٢ تحريمه ، وشرحه
٣٣ بيان المسكين
٣٤ دلالة الحديث على فصل الصدقة
على المتعفف
٣٤ (باب لا تحل الصدقة للبي) عليه السلام
(الحديث الأول) عن أبي هريرة
وقول النبي ﷺ
(والله إني لأتقلب إلى أهلي فأجا
التمرة) الح وتحريمه
٣٥ دلالة الحديث على تحريم الصدقة
على النبي ﷺ ونحوه في هل المراد
الصدقة الواحدة وصدقة التطوع
أم لا ؟ وهل مثله آله أم لا ؟
» دلالة أيضاً على ترك الشبهات
٣٦ (الحديث الثاني) عن بريدة (جا
سلمان إلى رسول الله ﷺ حين
قدم المدينة مائة) الح وتحريمه
٣٧ بحث لعوى في كلمة مائة ، وآم
في نوع مقدمه سلمان من الطعام
٣٨ إباحة الهدية وتحريم الصدقة عليه
ﷺ ، والصرق بين الهدية
والصدقة ، وهل يتنافى مع قوا
ﷺ (كل معروف صدقة)
٣٩ العبرة في العطاء بنية الداد
وتفريعات على ذلك
٣٩ لا يشترط في الهدية والصدقة
إيجاب وقبول باللفظ
٤٠ لا يشترط في الهدية أن يكون
بين المهدى والمهدى إليه رسوا
كما أنه يجوز قبولها من يده

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	أنها ملكه ومن الكافر أيضاً	٥٦	الآقوال فى المكاتب ، ومسائل
	وشرح لبعض ألقاظ الحديث		فى العدد اختلف فيها
٤٠	بحث مستفيض فى (حاتم السوة)	٥٨	بيان وحوث الركاة على الأثنى
٤٢	كيف اشترى سلمان الفارسى		مع التفصيل
	ركيف أعتق وفى الحديث محررة	٥٩	وحوث الأحرار عن الصعير
	طاهرة للسى ﷺ		وهل هو من ماله أو غيره
٤٣	(باب ركاة العطر) حديث الباب		وتفصيل المداهب فى ذلك
	عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ	٦٠	هل مثل الصعير الحين وكلام فى
	فرض ركاة العطر فى رمضان الحج		هل الحبل يعلم أو لا يعلم
٤٤	تحريره وأبحاث حديثه هامة	٦١	بحث حديثى فى الريادة التى يتعرد
٤٦	الاجماع على وحوث ركاة العطر		ها الثقة
	ونقول العلماء فى ذلك	٦٣	الوقت الذى تحرر فيه الركاة .
٤٧	فرضية ركاة العطر ووقت وحوثها		وهل يلزم أن يكون قبل الحروح
	وفيه أبحاث طريفة		لصلاة العيد أم ماذا
٤٨	الآقوال فىمن تحب عليه الركاة .	٦٤	هل يجوز تقديمها على العطر وإلى
	وتعارض حتى الخلاف		أى مدى
٤٩	أحاسس المحرح فى العطرة	٦٥	قولان آحرا ن لشافعية فى تعجيل
٥٠	الآقوال فى الراحب من الأحاس		العصرة وبحث فى اليسار لمحرر
	احررة		وصطه وتفصيل ذلك
٥٢	قدر المحرح والآقوال فى ذلك	٦٦	مصرف ركاة العصر وبيان
٥٣	اختلف العلماء فى مقدار الصاع	٦٧	هل يستوى الحاصر والبادى فى
	وبيان ذلك بياناً شافياً		وحوث العطرة
٥٥	وحوث ركاة العطر على العدد	»	(باب فصل الصدقة والتعفف)
	وتفصيل ذلك		حديث أى هريرة (قال رسول

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٨١	وقول رسول الله ﷺ ليس العنى	٨٦	فرس في سبيل الله) الخ وتحريمه
٨١	عن كثرة العرض ولكن العنى غنى	٨٨	ما المراد بالجل على الفرس
٨٢	(النفس) وتحريمه ومحت في احتمالات	٨٩	ها ؟ ومحت مهم في ذلك
٨٢	لفظ (عن) في الحديث	٩٠	هل منه عن اتساعه والعود في
٨٣	ترشح 'خديث وما يؤخذ منه	٩١	الصدقة للتعريم أم للتريه وأبحاث
٨٣	(الحديث السادس) عن أبي هريرة	٩٢	أخرى ميسرة
٨٣	أيضا (الشيع على حنه انتين طول	٩٣	هل صاحب السلعة حر في بيعها
٨٣	الحياة وكثرة المال) وتحريمه	٩٤	نأخس الأثمان ، وهل المافع
٨٣	ترحه ، ودلالته على دم طول	٩٤	كالأعيان في الامتاع عن العود
٨٣	الامل وأن الارادة في القلب) الخ	٩٤	فيها ودلالة الحديث على عدم
٨٣	(الحديث السابع) حديث أنى	٩٤	الرجوع في الصدقة وعدم العود في
٨٣	هريرة أيضا وقول رسول الله ﷺ	٩٤	الهيئة
٨٣	(والدى يسمى منه لأن يأخذ	٩٤	كتاب الصيام) الحديث الاول
٨٣	أحدهم حله) الخ	٩٤	حديث أنى هريرة أن رسول الله
٨٣	تحريمه وترشح كمة (أحله) ودلالته	٩٤	ﷺ مال (الصام حنة) الخ وتحريمه
٨٣	على حوار الخلف لتقوية الأمر	٩٤	معنى كونه (حنة) وهل هناك
٨٣	وترجيح الاكتساب على السؤال	٩٤	ما يحرق الحنة من المعاصي وبيانه
٨٣	فوائد الاكتساب ، وفصله إذا كان	٩٤	دلالة الحديث على فص الصوم
٨٣	يعمل اليد - وحواره بالمباحات	٩٤	ومعنى قوله (ولا يروت) وهل
٨٣	ونواله بى ، منها كالحطب والحشيش	٩٤	هل هو كمرصه في طلب احتساب
٨٣	العله في تفصيل الاكتساب	٩٤	الرفح حرمه معنى (قاتله) في الحديث
٨٣	على السؤال	٩٤	هو 'معة سى ممره في قاتله
٨٣	(أخذت الثامن) حديث من	٩٤	وشتموه ، المراد من قوله (عليقل
٨٣	عمر (أن عمر بن الخطاب من على	٩٤	في صائمه)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٩٤	(الحديث الثاني) حديث أنى هريرة وقول رسول الله ﷺ (والذى نفسى بيده لخلوف فم الصائم) الخ وتحريمه	١١٤	غير ذكر الشهر، وهل يحور صوم رمضان قبل الرؤية واستكمال شهر شعبان الثلاثين، أمحاث ممتعة في ذلك قل أن توحدي سوى هذا الكتاب، ومها هل يح الصيام على الحاسب والمحم بعلمها أم لا وهل يكلف الناس بالعمل بعلمها أم لا والحكمة في ذلك
٩٥	معنى الخلوف ومعنى كونه أطيب من ريح المسك، ودلالة الحديث على حوار اثبات الميم في العم في غير ضرورة الشعر	١١٥	هل يحور صوم يوم الشك عن رمضان أو غيره أم لا، وهل المسرد من رؤية الهلال لكل الناس أم يكفي بعضهم ولو واحدا
٩٦	هل أطيبية الخلوف في الآخرة أم في الدنيا	١١٧	هل يدل الحديث على كراهة السواك للصائم؟ ومتى ذلك، المداهب فيه وأمحاث لطيفة في دم الشهيد أيضا
٩٧	هل يدل الحديث على كراهة السواك للصائم؟ ومتى ذلك، المداهب فيه وأمحاث لطيفة في دم الشهيد أيضا	١١٨	هل يدل الحديث على لزوم الصوم لأهل بلد لم يروه اقتداء بأهل بلد آخر رأوه أم هو يدل على العكس
١٠١	أقوال في معنى قوله ﷺ عن الله تعالى (الصيام لي وأنا أحرى به)	١١٩	دلالة الحديث على وجوب الصوم على الممرد بالرؤية ووجوب العطر على الممرد برؤية هلال شوال، وشمول الرؤية للرؤية ليلا ونهارا لكنه إذا رؤى بهارا فأما بعيد ليلة المقتلة
١٠٣	بحث في تصحيح ثواب الحسات والى كم يصل	١٢٠	بحث في كلمة (عم)
١٠٥	(الحديث الثالث) عن ابن عمر (أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال) الخ وتحريمه	١٢١	(الحديث الرابع) حديث عائشة وقولها (فما مضت تسع وعشرون
١٠٧	هل يحور أن يقال رمضان من		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	للصائم والمداهب في ذلك	أين يؤخذ	
١٣٩	ما يصدق عليه التقبيل ، وحوار	١٤٥	الجمع بين هذا الحديث المحور لها
	ذكر ما مثله مما يحرى بين الروحين		الاعطاء وأحاديث المسح من ذلك
	للضرورة		وهو بحث نفيس جدا
١٣٩	(الحديث الثامن) حديث أبي	١٤٧	باب ليلة القدر في الحديث
	هريرة وقول رسول الله ﷺ		الاول حديث ابن عمر (أن
	(لا تصوم المرأة بعملها شاهد)		رحالا من أصحاب رسول الله ﷺ
	الح		رأوا ليلة القدر) الح
١٤٠	تحريمه ، وصبط كامة (لا تصوم)	١٤٨	تحريمه
	وبيان المراد منها .	١٤٩	صبط لقطه (أرى) ومعنى ليلة
١٤١	تقييد النهي عن الصوم باب		القدر
	يكور بعملها شاهد في معناه ولمادا	١٥٠	دلالة الحديث على فصل ليلة القدر
١٤١	ما المراد بالادن ، وهل رمضان	١٥١	دلالتة على فقائها واستمرارها
	كالنظوع يحتاج لأدن الروح		والجمع بين رويايات طلبها في أرملة
١٤٢	هل دوام الصوم مثل ابتدائه في		مختلفة ذكر الداسب في ذلك
	ذلك ، سبب ورود هذا الحديث ،	١٥٩	دلالة الحديث على عظم الرؤيا
	وهل الأمة بالنسبة لسيدها		وصحة الاستناد إليها في أي ؟
	كالمرأة بالنسبة لزوجها ،	١٥٩	(الحديث الثالث) حديث أبي
	وما المراد بقوله (ولا تادن في		هريرة (من قام رمضان إيمانا)
	بينه وهو شاهد إلا ناديه)		الح
١٤٣	وما معنى قوله (وما أنفقت من	١٦٠	تحريمه
	كسبه من غير أمره فان نصف	١٦١	معنى قوله (إيمانا) وما المراد
	أخره له)		قيام رمضان
١٤٤	وهل لها نصف الآخر الباقي ومن	١٦٢	هل التراويح تكفي في قيام رمضان

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٦٣	مبحث في زيادة كلمة (وما تأخر) في إحدى الروايات	١٧١	وهل يختص الاعتكاف بالمساحد
١٦٤	هل يصح أن يقال إن قيام رمضان يعنى عن قيام ليلة القدر أو بالعكس	١٧٢	عدم شرطية الصوم للاعتكاف
١٦٥	(باب الاعتكاف والمحاوره) وحديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى قصه الله عز وجل	١٧٤	(الحديث الثانى) حديث عائشة أمها كانت ترحل رسول الله ﷺ وهو معتكف (الحج وتحريمه وفيه أنحاث حديثية مهمة
١٦٦	معنى الاعتكاف . والعرق فيه وبين المحاوره	١٧٥	معنى (ترحل) واستحباب تمريج الشعر ، وهل مثل شعر الرأس شعر الحية
١٦٧	حكم الاعتكاف في المذاهب ودلالة الحديث على تأكيده في العشر الاواخر من رمضان وهى الليالي والايام تابعة لها	١٧٥	مالايصر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة . ودلالة الحديث على أن يندى المرأة ليستأعورة
١٦٨	دلالة الحديث على حوار ذكر رمضان من غير ذكر الشهر ونقاء الاعتكاف : عدم لسهه	١٧٦	مالاناس استجداء الروحة فيه
١٦٩	ترك النبي ﷺ الاعتكاف سنة وسنه	١٧٧	مايجوز - روح المعتكف له .
١٧٠	هل يؤم المعتكف غير المعتكفين وهل يجوز الاعتكاف للنساء .	١٧٧	المصو الذي يحوز احراجه ولا بعد المعتكف نه حارحا . ودلالة الحديث على تحلف عائشة عن الاعتكاف معه ﷺ
		١٧٨	معنى الحجره
		١٧٨	(الحديث الثالث) حديث عائشة (أول ما ندى به رسول الله ﷺ من الوحي) الح
		١٧٩	تحريمه

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٨٠	رؤيا الاسباء وحي، وما هو الوحي وما كيميائه	١٩٠	قوله (رملوني) وإعادة الحديث أن الفرع لا يسأل حتى يذهب عنه روعه
١٨٢	المرق بين رؤيا النبي ورؤيا غيره	١٩١	معنى حشيتته على نفسه وتأويل ذلك عما يجمع المخطويع وأقوال العلماء في ذلك
١٨٣	مأمدة الوحي إلى النبي ﷺ فالرؤيا وما حكته	١٩٢	صبط قولها (كلا لا يحريك الله) ومعناه
١٨٤	هل أوحى إليه ﷺ سورة اقرأ في النوم وما معنى (الحلاء) ولماذا حسنت إليه العرلة	١٩٣	تم تكون صلة الرحم، وما معنى (الكل) بفتح الكاف ودلالة كلام حديثه على أن مصابع المعروف تقى مصارع السوء، وفيه حوار مدح الانسان في وجهه لمصاحبة تقتضى ذلك
١٨٥	ما هو (حراء) وما صبطه وما التحيت وما كيميائه	١٩٤	دلالة الحديث على كمال حديثه (معنى تعصر في الجاهلية) وما المراد به
١٨٦	الحلاف في تحفته محمد الأصوليين	١٩٥	ما هو الأمر، ولماذا قال الذي أرسل على موسى ولم يقل الذي أرسل على عيسى
»	تروده للتحيت لا يباي الاحلاص لله	١٩٦	من أين طهر لورقة أن قوم النبي ﷺ سيخرجونه
»	ترجمة حديثه أم المؤمنين رضى الله عنها	١٩٧	معنى (مؤردا) وصبطها، وأول من آمن، ومبحث في وجهه إيود المصنف لهذا الحديث في هذا الباب
١٨٧	ما معنى العار - ومن هو الملك الذي حاه - وما معنى قوله ﷺ (ما أنا بقارئ)		
١٨٨	ما معنى العط وما الحكمة فيه وجملة فوائده أخرى ودلالة الحديث على أن أول ما رسل من القرآن (اقرأ) والحلاف في ذلك		
١٨٩	استدلال بعضهم بالحديث على رد قول الشافعي إن (لسم الله الرحمن الرحيم) آية من كل سورة وحواله		
١٩٠	معنى (ترحف نوادره) ومعنى		

